

[](http://www.alukah.net/)

المدخل في:

أسباب النزول

(دراسة وصفية تحليلية )

تحت إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور / **ضيف نطور (حفظه الله ورعاه)**

الأستاذ بقسم التفسير وعلوم القرآن

بكلية الدراسات الإسلامية (أصول الدين)

إعداد

**محمد طاهر عبد الظاهر الأفغاني**

**بسم الله الرحمن الرحیم**

## المقدمة:

الحمد لله منزل القرآن نوراً وشفاءً، والصلاة والسلام على سيد الرسل وخاتم الأنبياء، على آله الأصيفاء، وأصحابه النبلاء، ومن اقتفى أثرهم من المفسرين والمحدثين والفقهاء، وسائر العلماء.

**وبعد:**

نزل القرآن ليهدي الإنسانية إلى المحجة الواضحة، ويرشدها إلى الطريق المستقيم، ويقيم لها أسس الحياة الفاضلة التي تقوم دعامتها على الإيمان بالله ورسالاته، ويقرر أحوال الماضي، ووقائع الحاضر، وأخبار المستقبل.

وأكثر القرآن نزل ابتداء لهذه الأهداف العامة، ولكن الصحابة رضي الله عنهم في حياتهم مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قد شاهدوا أحداث السيرة، وقد يقع بينهم حادث خاص يحتاج إلى بيان شريعة الله فيه، أو يلتبس عليهم أمر فيسألون رسول الله - صلى الله عليه وسلم- عنه لمعرفة حكم الإسلام فيه، فيتنزل القرآن لذلك الحادث، أو لهذا السؤال الطارئ، ومثل هذا يُعرف بأسباب النزول.

ومن المفروض علی الطلاب في الدراسات العلیا أن یقدموا بحوثاً في مجال تخصصاتهم وخاصة من بینهم الطلاب في الدکتوراة، بهذه المناسبة قد عین لي عنواناً في أسباب النزول فبحثت حولها من الکتب المتعلقة بالموضوع – القديمة والحدیثة - وجمعت فیها المواد.

انتهجت في بحثي هذا، المنهج الوصفي التحلیلي وذلک بجمع الأقوال وآراء العلماء حول الموضوع وتحلیلها بالموازین العلمية حسب بضاعتي في العلم واستطاعتي فیه، مستعیناً بالله تعالی إنه علیم خبیر.

وخطتي في البحث تشمتل علی مقدمة وتمهید وثلاثة مباحث وخاتمة.

ومنهجي في البحث کما في التالي:

1 – تخریج الآیات القرآنية .

2 – تخریج الأحادیث والآثار من المصادر الأصلية.

3 – عزو النقول إلی قائليها، مع ذکر مصادرها الأصلية.

4 – سرد الموضوعات حسب معاییر الأکادمية ومتطلبات البحث.

5 – الاستفادة من الکتب القدیمة والحدیثة في الموضوع مع الحفاظ علی الأمانة العلمیة.

6 – ترجمة بعض الأعلام الوادرة - في المتن - في الهامش مشیراً إلی مصادر الترجمة ومراجعها.

7 - الاستفادة في البحث من الشبکة الدولیة ومواقع الکترونية الشهیرة والإرجاع والإحالة إلیها في الهامش.

وفي الأخیر نسأل الله التوفیق والسداد إنه ولي حميد

وصلی الله تعالی علی خیر خلقه محمد وعلی آله وصحبه أجمعین

## التمهيد:

أما التمهید فیشتمل علی أربعة نکات، النکتة الأولی في تعریف سبب النزول، والنکتة الثانية في مکانة أسباب النزول وأهمیتها، والنکتة الثالثة في فوائد أسباب النزول، والنکتة الرابعة في نشأة علم أسباب النزول، وأما هذه النکتة فتشتمل علی خمسة فروع:

الفرع الأول أسباب النزول في عهد النبي – صلی الله علیه وسلم – والصحابة ، والفرع الثاني أسباب النزول في عهد التابعین قبل تدوین السنة، والفرع الثالث أسباب النزول في عهد تدوین السنة، والفرع الرابع أسباب النزول في عهد تصنیف العلوم، والفرع الخامس أسباب النزول في مرحلة إفرادها بالتألیف.

## النکتة الأولی - تعریف سبب النزول

## السبب في اللغة:

کلمة سبب النزول تترکب من کلمتین (سبب) و (نزول) ولا بد من معرفة کل واحدة منهما علی حدة ثم نتعرف علی ترکیبها بعون الله تعالی وتوفیقه.

السبب وجمعه أسباب وهو الحبل الذي یستخدم للصعود أو ما یتوصل به إلی غیره أو الوسیلة والذریعة کما یسمی العرب العمامة و الخمار سبباً للمشابهة بالحبل في الطول.

قال الراغب الأصفهاني([[1]](#footnote-1)) – رحمه الله تعالی-: "السَّبَبُ: الحبل الذي يصعد به النّخل، وجمعه أَسْبَابٌ، قال: (فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبابِ)([[2]](#footnote-2))... وسمّي كلّ ما يتوصّل به إلى شيء سَبَباً، قال تعالى: (وَآتَيْناهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً \* فَأَتْبَعَ سَبَباً)([[3]](#footnote-3))، ومعناه: أنّ الله تعالى آتاه من كلّ شيء معرفة، وذريعة يتوصّل بها، فأتبع واحدا من تلك الأسباب، وعلى ذلك قوله تعالى: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ \* أَسْبابَ السَّماواتِ)([[4]](#footnote-4))، أي: لعلّي أعرف الذرائع والأسباب الحادثة في السماء، فأتوصّل بها إلى معرفة ما يدعيه موسى، وسمّي العمامة والخمار والثوب الطويل سَبَباً، تشبيها بالحبل في الطّول"([[5]](#footnote-5)).

ویأتي أیضاً بمعنی الوصال في الدنیا والمودة، کما قال الله تعالی: (إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ)([[6]](#footnote-6)).

وأخرج الإمام ابن جریر الطبري – رحمه الله تعالی - بسنده عن مجاهد([[7]](#footnote-7)) – رحمه الله تعالی- في تفسیر قوله تعالی (وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ) قال: "الوصال الذي كان بينهم في الدنيا" و في روایة أخری "المودة"([[8]](#footnote-8)).

والقاسم المشترک بین هذه المعاني هو الوصول بالشیئ إلی غیره.

## النزول في اللغة:

وأصل هذه الکلمة یدل علی هبوط الشيئ ووقوعه، ویأتي علی المعاني المختلفة منها الهبوط من الدابة إلی الأرض أو من السماء إلی الأرض ومنها الحرب ومنها التراجع من الأمر والتنازل عنه ومنها الهبوط والانحطاط والحلول فی المکان.

قال ابن الفارس([[9]](#footnote-9)) – رحمه الله تعالی -: "النُّونُ وَالزَّاءُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى هُبُوطِ شَيْءٍ وَوُقُوعِهِ. وَنَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ نُزُولًا. وَنَزَلَ الْمَطَرُ مِنَ السَّمَاءِ نُزُولًا. وَالنَّازِلَةُ: الشَّدِيدَةُ مِنْ شَدَائِدِ الدَّهْرِ تَنْزِلُ. وَالنِّزَالُ فِي الْحَرْبِ: أَنْ يَتَنَازَلَ الْفَرِيقَانِ. وَنَزَالِ: كَلِمَةٌ تُوضَعُ مَوْضِعَ انْزِلْ. وَمَكَانٌ نَزِلٌ: يُنْزَلُ فِيهِ كَثِيرًا. وَوَجَدْتُ الْقَوْمَ عَلَى نَزَلَاتِهِمْ، أَيْ مَنَازِلِهِمْ"([[10]](#footnote-10)).

وقال االراغب الأصفهاني – رحمه الله تعالی -: "النُّزُولُ في الأصل هو انحِطَاطٌ من عُلْوّ. يقال: نَزَلَ عن دابَّته، ونَزَلَ في مكان كذا: حَطَّ رَحْلَهُ فيه، وأَنْزَلَهُ غيرُهُ. قال تعالى: (أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ)([[11]](#footnote-11)) ونَزَلَ بكذا، وأَنْزَلَهُ بمعنًى، وإِنْزَالُ الله تعالى نِعَمَهُ ونِقَمَهُ على الخَلْق، وإعطاؤُهُم إيّاها، وذلك إمّا بإنزال الشيء نفسه كإنزال القرآن، وإمّا بإنزال أسبابه والهداية إليه، كإنزال الحديد واللّباس، ونحو ذلك، قال تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلى عَبْدِهِ الْكِتابَ)([[12]](#footnote-12))، و قوله تعالی: (اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتابَ) ([[13]](#footnote-13))، وقوله تعالی: (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ)([[14]](#footnote-14))، ... ومن إنزال العذاب قوله تعالی: (إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلى أَهْلِ هذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزاً مِنَ السَّماءِ بِما كانُوا يَفْسُقُونَ([[15]](#footnote-15)))([[16]](#footnote-16)).

## تعریف سبب النزول:

وقد عرفه السيوطي - رحمه الله تعالی - حيث قال: "وَالَّذِي يَتَحَرَّرُ فِي سَبَبِ النُّزُولِ أَنَّهُ مَا نَزَلَتِ الْآيَةُ أَيَّامَ وُقُوعِهِ"([[17]](#footnote-17)).

وتبعه کثیر من العلماء في تعریف سبب النزول حیث ذکروا هذا التعریف في کتبهم و تناقلوا في مابینهم.

وهناک تعاریف أخری عن سبب النزول قد ذکرها بعض العلماء في مؤلفاتهم بزیادة بعض الکلمات أو اختلاف في التعبیر سنوردها کما في التالي:

وقال الزرقاني([[18]](#footnote-18)) - رحمه الله - في تعریفه: "سبب النزول هو ما نزلت الآية، أو الآيات متحدثةً عنه، أو مبينة لحكمه أيام وقوعه"([[19]](#footnote-19)).

وازداد الشیخ – رحمه الله – بعض الکلمات للتوضیح والتبیین لکي یکون التعریف واضحاً وفهمه سهلاً وقد تبعه کثير من العلماء من المعاصرین حیث ذکروا هذا التعریف في مؤلفاتهم ومنهم من أشار إلی المرجع ومنهم من لم یشر ولا مشاحة في ذلک لأن الموضوع معروف بین العلماء قدیماً ولأن العلم رحیب.

وقال الشیخ مناع خلیل القطان([[20]](#footnote-20)) في تعریفه: "هو ما نزل قرآن بشأنه وقت وقوعه كحادثة أو سؤال"([[21]](#footnote-21)).

والاختلاف الذی نشاهده في هذا التعریف هو الاختلاف في التعبیر والتصریح بالأمور التی تسبب نزول القرآن.

وقال الشیخ عبد الجواد خلف([[22]](#footnote-22)) في تعریفه: "العلم الذى يختص بمعرفة ما لبعض آى القرآن الكريم من سبب نزلت بشأنه، أو سؤال وقعت الآية جوابا عنه فى زمن نزول الوحى"([[23]](#footnote-23)).

والملاحظ في التعریف الشیخ إنا لانجد فيه شیئاً جدیداً إلا زیادة بعض الکلمات وذلک لحسن فهم التعریف وتسهیل تناوله للطلاب والتصریح بزمن نزول الوحي.

وقال الشیخ خالد بن سليمان المزيني([[24]](#footnote-24)) في تعریف سبب النزول بعد ذکره لتعریف السیوطي، والزرقانی، والقطان: "أما التعريف الذي خلصت إليه بعد التتبع والاستقراء فهو: كل قول أو فعل نزل بشأنه قرآن عند وقوعه"([[25]](#footnote-25)).

وبعد ذلک یبدأ في توجیه تعبیره وسبب اختیاره الکلمات في التعریف، مبیناً حسن انتخابه في التعبیر وصحة اختیاره لهذه الکلمات، والحق إن الشیخ ما جاء بشئي جدید یجبر ما نقص العلماء القدمی في تعریف سبب النزول؛ بل غیر أسلوب التعبیر في ذلک فقط.

النکات المهمة والبارزة التي نجد في تعاریف الفوق هي کما في التالي:

1 – إن لنزول الآیات سببان، سبب عام و سبب خاص.

2 - وإن آیات القرآن علی قسمین، قسم نزل ابتداءً، و قسم نزل بسبب خاص.

3 – القسم الذي نزل بسبب خاص وذلک أیضاً ینقسم علی قسمین قسم نزل عقب حادثة و قسم نزل عقب سؤال أو استفسار.

4 – وهذا الوحي فقط یشتمل الوحي المتلو لا غیره.

5 – وأن کان ذلک النزول کان متصلاً ومرتبطاً ویکون بعد السؤال أو الحادثة.

## النکتة الثانية: مکانة أسباب النزول وأهمیتها

القرآن العظيم هو حبل الله المتين وصراطه المستقيم، وحجته البالغة على العالمين يقول - جل وعلا - في وصفه: (... وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ \* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)([[26]](#footnote-26)).

وأنزله - عَزَّ وَجَلَّ - لهداية المتقين فقال - جل شأنه -: (الم \* ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)([[27]](#footnote-27)).

وجعل من حِكم إنزاله إخراج الناس به من ظلمات الجهل والكفر إلى نور العلم والإيمان به، فقال تعالى: (الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)([[28]](#footnote-28)).

ثم لم يقصر المنعم المتفضل النعمة على إخراجهم من الظلمات إلى النور بل زادهم من لدنه خيراً كثيراً ثباتاً وهدى وبشرى فقال - جل وعلا -: (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)([[29]](#footnote-29)).

فأسباب النزول تكشف حِكَم الشريعة وأسرارها وفي هذا من الخير ما لا يخفى.

ولا شك أن لأسباب النزول أثراً في التفسير وبيان المراد، ومن ذلك:

1 - أن أسباب النزول في غالبها حكايات وقصص، منها ما هو مختصر ومنها ما هو طويل مبسوط، وهذه القصص تصور العصر الإسلامي الأول، وتصور واقع الذين كانت تتنزل عليهم الآيات القرآنية لتعليمهم، وتوجيههم، وتربيتهم، وتصور بيئتهم العامة، ومفاهيمهم التي كانت سائدة بينهم، من الأمور التي تقدم نفعاً جليلاً في فهم المعنى، إذ هي تبصرة بالمناخ الذي نزل فيه النص.

2 - أن أسباب النزول تكشف لنا عن الظرفين الزماني والمكاني اللذين أنزلت فيهما الآيات، فهو يقدم للمفسر نفعًا جليلاً، ويهديه إلى مفهوم أدق وأقرب إلى المراد.

3 - أن أسباب النزول تبين الحال النفسية والفكرية والاجتماعية التي كان عليها الذين أُنزلت عليهم الآيات، وهذا يفيد المفسر في فهم المعنى، أو في استنباط الفوائد من الآيات.

ويدخل في ذلك تصور حالات السلم والحرب، والأمن والخوف، وسعة الرزق والجوع، والنصر والهزيمة، والإيمان والكفر والنفاق ونحو ذلك من الأحوال النفسية التي يستدعي كلٌ منها ما يلائمه من التعليم والتوجيه والتربية.

ويدخل في ذلك تصور الحالات الاجتماعية كالبداوة والتحضر، والرفعة والضعة والقوة والضعف، والقيادة والانقياد وغيرها من الأحوال التي تتطلب ما يلائمها من البيان.

وكل هذا إنما ينكشف ويتبين بمعرفة أسباب النزول.

ومما يبرز أهمية أسباب النزول ومكانتها احتواؤها على حِكم التشريع البالغة وأسرارها الباهرة التي هي من أكبر الشواهد على كمال علم الرب تعالى، وحكمته، ورحمته وبره بعباده، ولطفه بهم، وما اشتملت عليه من بيان مصالح الدارين والإرشاد إليها، وبيان مفاسد الدارين والنهي عنها، وأنه سبحانه لم يرحمهم في الدنيا برحمة. ولم يحسن إليهم إحساناً أعظم من إحسانه إليهم بهذا الدين القيم وهذه الشريعة الكاملة، ولهذا لم يذكر في القرآن لفظة المن عليهم إلا في سياق ذكرها كقوله تعالى: (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)([[30]](#footnote-30))، وقوله تعالى: (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)([[31]](#footnote-31)).

هذه هي مكانة أسباب النزول وأهميتها في فهم الكتاب العزيز، وإزالة ما قد يعلق بالأذهان من إشكال في فهم معاني القرآن، كما تكشف عن حكم الشريعة وأسرارها الباهرة**([[32]](#footnote-32))**.

## النکتة الثالثة: فوائد أسباب النزول

وزعم بعض الناس إنه لا فائدة في سبب النزول وإنه لا طائل تحته لجریانه مجری التاریخ والحق إن لمعرفة سبب النزول فوائد کما ذکرها الشیخ بدر الدین الزرکشي([[33]](#footnote-33)) -رحمه الله - في کتابه (البرهان في علوم القرآن) حیث قال: " وَأَخْطَأَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ لِجَرَيَانِهِ مَجْرَى التَّارِيخِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَهُ فَوَائِدُ"**([[34]](#footnote-34))**.

وقد عدد الشیخ – رحمه الله تعالی - أموراً**([[35]](#footnote-35))** في فوائد سبب النزول سأذکرها باختصار کما في التالي:

**الفائدة الأولی:** بیان وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

**الفائدة الثانية:** تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.

**الفائدة الثالثة:** الوقوف على المعنى قال الشيخ أبو الفتح القشيري بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا.

**الفائدة الرابعة:** أنه قد يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص فإن محل السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد والإجماع.

**الفائدة الخامسة:** إزالة الإشكال في فهم الآیات القرآنية.

وذکر الشیخ الزرقاني – رحمه الله تعالی - عدداً من الفوائد**([[36]](#footnote-36))** ومثل لکل واحد منها مثالاً یوضح الممثل له لکي یسهل فهمه وتناوله للجمیع، والآن سأوردها هنا بإیجاز واختصار کما في التالي:

**الفائدة الأولى:** معرفة حكمة الله تعالى على التعيين فيما شرعه بالتنزيل وفي ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن. أما المؤمن فيزداد إيمانا على إيمانه ويحرص كل الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه لما يتجلى له من المصالح والمزايا التي نيطت بهذه الأحكام ومن أجلها جاء هذا التنزيل. وأما الكافر فتسوقه تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفا حين يعلم أن هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان لا على الاستبداد والتحكم والطغيان خصوصا إذا لاحظ سير ذلك التشريع وتدرجه في موضوع واحد. وحسبك شاهدا على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه وقد مر بك في البحث السابق فلا نعيده ولا تغفل.

**الفائدة الثانية:** الاستعانة على فهم الآية ودفع الإشكال عنها.

کما قال الواحدي - رحمه الله تعالی –: " فَآلَ الْأَمْرُ بِنَا إِلَى إِفَادَةِ الْمُبْتَدِئِينَ بِعُلُومِ الْكِتَابِ، إِبَانَةَ مَا أُنْزِلَ فِيهِ مِنَ الْأَسْبَابِ، إِذْ هِيَ أَوْفَى مَا يَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا، وَأَوْلَى مَا تُصْرَفُ الْعِنَايَةُ إِلَيْهَا، لِامْتِنَاعِ مَعْرِفَةِ تَفْسِيرِ الْآيَةِ وَقَصْدِ سَبِيلِهَا، دُونَ الْوُقُوفِ عَلَى قِصَّتِهَا وَبَيَانِ نُزُولِهَا"**([[37]](#footnote-37))**.

وأیضاً قال ابن تيمية([[38]](#footnote-38)) – رحمه الله تعالی-: " وَمَعْرِفَةُ ( سَبَبِ النُّزُولِ) يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْآيَةِ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُورِثُ الْعِلْمَ بِالْمُسَبِّبِ"**([[39]](#footnote-39))**.

ومثاله ماجاء في الصحیحین: "أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِبَوَّابِهِ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقُلْ: لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذَّبًا، لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ «إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ فَأَرَوْهُ أَنْ قَدِ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ، بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرِحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتْمَانِهِمْ»، ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ} (آل عمران: 187) كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ: {يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا}"**([[40]](#footnote-40))**.

**الفائدة الثالثة:** دفع توهم الحصر عما يفيد بظاهره الحصر.

مثاله قوله سبحانه في سورة الأنعام: (قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ...)**([[41]](#footnote-41))**.

وهذه الآية لا تدل علی الحصر المحرمات لأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبوا إلا أن يحرموا ما أحل الله ويحلوا ما حرم الله عنادا منهم ومحادة لله ورسوله فنزلت الآية بهذا الحصر الصوري مشاد لهم ومحادة من الله ورسوله لا قصدا إلى حقيقة الحصر، کما ذهب إلیه الشافعي – رحمه الله تعالی -.

وقال أبوبکر الجصاص **([[42]](#footnote-42))** – رحمه الله تعالی – في عدم دلالة الآية علی حصر المحرمات: "لَاتِّفَاقِ الْجَمِيعِ مِنْ الْفُقَهَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ أَشْيَاءَ غَيْرِ مَذْكُورَةٍ فِي الْآيَةِ كَالْخَمْرِ وَلَحْمِ الْقِرَدَةِ وَالنَّجَاسَاتِ وَغَيْرِهَا"**([[43]](#footnote-43))**.

**الفائدة الرابعة:** تخصيص الحكم بالسبب عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

ومثاله: آیات الظهار في مفتتح سورة المجادلة، سببها أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت حكيم بن ثعلبة والحكم الذي تضمنته هذه الآيات خاص بهما وحدهما على هذا الرأي أما غيرهما فيعلم بدليل آخر قياسا أو سواه**([[44]](#footnote-44))**.

و قال الشیخ الزرقاني – رحمه الله تعالی –: "وبدهي أنه لا يمكن معرفة المقصود بهذا الحكم ولا القياس عليه إلا إذا علم السبب وبدون معرفة السبب تصير الآية معطلة خالية من الفائدة".

**الفائدة الخامسة:** معرفة أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا ورد مخصص لها، وذلك لقيام الإجماع على أن حكم السبب باق قطعا، فيكون التخصيص قاصرا على ما سواه، فلو لم يعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص مع أنه لا يجوز إخراجه قطعا للإجماع المذكور.

**الفائدة السادسة:** معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين حتى لا يشتبه بغيره فيتهم البريء ويبرأ المريب.

مثاله: ما أخرج النسائي– رحمه الله تعالی - بسنده عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: "لَمَّا بَايَعَ مُعَاوِيَةُ لِابْنِهِ، قَالَ مَرْوَانُ: سُنَّةُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: سُنَّةُ هِرَقْلَ وَقَيْصَرَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ فِيهِ {وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا} (الأحقاف: 17)الْآيَةَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: «كَذَبَ وَاللهِ، مَا هُوَ بِهِ، وَإِنْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ لَسَمَّيْتُهُ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ أَبَا مَرْوَانَ، وَمَرْوَانُ فِي صُلْبِهِ، فَمَرْوَانُ فضَضٌ مِنْ لَعْنَةِ اللهِ»"**([[45]](#footnote-45))**.

**الفائدة السابعة:** تيسير الحفظ وتسهيل الفهم وتثبيت الوحي في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها. وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات والأحكام بالحوادث والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة. كل أولئك من دواعي تقرر الأشياء وانتقاشها في الذهن وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر وذلك هو قانون تداعي المعاني المقرر في علم النفس.

هذه هي الفوائد التي أشار إلیها الشیخ في کتابه وذکرتها هنا بتصرف.

**الفائدة الثامنة:** كشف أسرار البلاغة في القرآن العظيم، لما يفيده علم أسباب النزول من تلاؤم أسلوب القرآن مع مقتضى حال السامعين والعالمين إلى يوم الدين**([[46]](#footnote-46))**.

النکتة الرابعة - نشأة علم أسباب النزول**([[47]](#footnote-47))**

نشأة علم ما أمرٌ يحتاج إلى رصدٍ وملاحظةٍ منذ اللَّبِنَات الأولى التي قام عليها بناء هذا العلم، وهكذا تبدأ العلوم بجزئيات متفرقة لا تحمل اسماً يميزها، ومع تكاثرها، وظهور شيء من ملامحها العامة تنطوي تحت الاسم العام الذي يشملها، ويشمل غيرها بجامع من التجانس العلمي، ولكن هذا ليس آخر المطاف - بالنسبة إلى بعض العلوم - حيث يمضي في التشكل والنمو، وتتظافر الهمم في دراسته وتطويره حتى يستقل بنفسه ويتميز باسمه الخاص، وهكذا علم أسباب النزول بدأ بروايات متفرقة لا يضمها اسم، ولا يجمعها كتاب، فلم يزل ينمو ويتطور حتى انتهى به المآل إلى الحال التي هو عليها الآن مروراً بالمراحل التالية:

## اولاً – عهد النبي – صلی الله علیه وسلم – والصحابة:

ارتبط هذا العلم في بداياته الأولى بالوحي الإلهي الذي كان ينزل به جبريل - عليه السلام - من رب العالمين - جل وعلا - على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على إثر حادثة تحدث، أو سؤالٍ يُسأل، أو مقالةٍ تقال، أو شكاية ترفع فينزل الوحي لبيان هذا الأمر الطارئ، فيحفظ ذلك من حضره من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ويكون ذلك من جملة العلم الذي تلقوه عن نبيهم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لكنه يتميز بأنه أمر حادث يعقبه وحي إلهي ينزل، ويحفظ في الصدور، حيث لم تكن الكتابة آنذاك أسلوباً مستعملاً لعامة الناس.

فالصحابة عرب خُلص أُميون لا يقرؤون ولا يكتبون، فكل اعتمادهم على ملكاتهم في الحفظ، وقوة شأنهم فيه، واعتبر ذلك بحالهم في الجاهلية فقد حفظوا أنسابهم، ومناقبهم، وأشعارهم، وخطبهم.

فكانت هذه الصدور الحافظة مهداً لآي الذكر الحكيم، وكانت هذه القلوب الواعية أوعية لحديث النبي الكريم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

## ثانیاً – عهد التابعین قبل تدوین السنة

انتهى العهد النبوي الشريف بموت المصطفى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وحمل الراية بعده أصحابه الكرام، حيث نذروا أنفسهم لتبليغ الدين بكل ما يستطيعون من قول أو عمل أو جهاد أو بذل، فكان التابعون يقصدون أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لأخذ العلم عنهم بالسؤال تارةً، وبصحبتهم وسماع ما يروون تارةً، وكان هذا العلم من جملة ما حفظه التابعون عن أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - واشتهر لبعض الصحابة رواة وتلاميذ يأخذون عنهم، ويروون علمهم فهذا عبد اللَّه بن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وتلاميذه زر بن حبيش وأبو وائل شقيق بن سلمة، وعلقمة، والأسود، وغيرهم، وهذا عبد اللَّه بن عبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وتلاميذه سعيد بن جبير، وعطاء ابن أبي رباح، وطاووس بن كيسان اليماني وغيرهم، وهذه أم المؤمنين عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وتلاميذها كمسروق، وعروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم، وقد نُقل هذا العلم في هذه المرحلة بطريق التلقي والحفظ في الصدور أيضاً.

## ثالثاً – عهد تدوین السنة

التدوين على نحو محدود كان موجودًا حتى على عهد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولهذا كتب رسول اللَّه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كتابه الشهير لعمرو بن حزم، وأذن للصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أن يكتبوا لأبي شاه، وكذلك على عهد الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كما كتب أبو بكر لأنس بن مالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كتابًا في شأن زكاة بهيمة الأنعام، واستمرت الحال كذلك على نحو فردي، حتى جاء الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله – (ت 102هـ ق) ورأى الحاجة داعيةً إلى تدوين الأحاديث وكتابتها، فكتب بذلك على رأس المائة الأولى إلى عامله وقاضيه على المدينة أبي بكر بن حزم: "انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ العُلَمَاءِ، وَلاَ تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وسلم: «وَلْتُفْشُوا العِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لاَ يَعْلَمُ، فَإِنَّ العِلْمَ لاَ يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا»"**([[48]](#footnote-48))**.

وأوصاه أن يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وكذلك كتب إلى عماله في أمهات المدن الإسلامية بجمع الحديث، وممن كتب إليه بذلك محمد بن شهاب الزهري.

ومن هذا الوقت أقبل العلماء على كتابة السنن وتدوينها، وشاع ذلك في الطبقة التي تلي طبقة الزهري، فكتب ابن جريج بمكة (150)، وابن إسحاق (151) ومالك (179) بالمدينة، والربيع بن صبيح (160)، وسعيد بن أبي عروبة (156). وحماد بن سلمة (176) بالبصرة، وسفيان الثوري (161) بالكوفة والأوزاعي (156) بالشام، وهشيم (188) بواسط، ومعمر (153) باليمن وجرير بن عبد الحميد (188)، وابن المبارك (181) بخراسان.

وكان معظم هذه المصنفات والمجاميع يضم الحديث الشريف وفتاوى الصحابة والتابعين كما يتجلى لنا هذا في موطأ الامام مالك بن أنس.

## رابعاً – عهد تصنیف العلوم

بعد المرحلة السابقة رأى بعضهم أن تفرد أحاديث النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في مؤلفات خاصة، فأُلفت المسانيد، وهي كتب تضم أحاديث رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بأسانيدها خالية من فتاوى الصحابة والتابعين تجمع فيها أحاديث كل صحابي، ولو كانت في مواضيع مختلفة تحت اسم مسند فلان ومسند فلان وهكذا، وأول من ألف المسانيد أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (204 هـ)، كما يعتبر مسند الإمام أحمد بن حنبل - وهو من أتباع أتباع التابعين أوفى تلك المسانيد وأوسعها -.

جمع هؤلاء الأئمة الحديث ودونوه بأسانيده، وذكروا طرقاً كثيرة لكل حديث يتمكن بها جهابذة هذا العلم، وصيارفته من معرفة الصحيح من الضعيف والقوي من المعلول.

ثم رأى بعض الأئمة أن يصنفوا في الحديث الصحيح فقط، وكان أول من صنف ذلك الإمام البخاري (256 هـ) ثم الإمام مسلم (261 هـ).

ثم ظهرت الكتب الأربعة مرتبةً على الأبواب كسنن أبي داود السجستاني (275 هـ) وأبي عيسى الترمذي (267 هـ)، والنَّسَائِي (353 هـ) وابن ماجه (273 هـ).

وكانت أسباب النزول القرآني مبثوثة في بطون هذه المؤلفات الضخمة حتى جاءت المرحلة اللاحقة وهي:

## خامساً – مرحلة إفراد أسباب النزول بالتألیف

وسأذكر المؤلفات التي أفردت أسباب النزول بشكل مستقل حسب الوفاة وهي على النحو التالي:

1 - (تفصيل لأسباب التنزيل) عن ميمون بن مهران ( ت 117 هـ) مخطوط.

2 - (أسباب النزول) لعلي بن المديني (ت 234 هـ).

3 - (القصص والأسباب التي نزل من أجلها القرآن) للمحدث القاضي عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس (ت 402 هـ) في نحو مائة جزء ونيف.

4 - (أسباب النزول) لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت 468 هـ).

5 - (أسباب النزول والقصص الفرقانية) لأبي المظفر محمد بن أسعد العراقي الحنفي الحكيمي (ت 567 هـ).

6 - (الأسباب والنزول على مذهب آل الرسول) لأبي جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب الطبري الشيعي (ت 588 هـ).

7 - (أسباب النزول) لأبي الفرج ابن الجوزي (ت 597 هـ).

8 - (أسباب نزول الآي) للأرتقي (ت 619 هـ).

9 - (عجائب النقول في أسباب النزول) لأبي إسحاق إبراهيم بن عمرالجعبري (ت 732هـ).

10 - (سبب النزول في تبليغ الرسول) لابن الفصيح: فخر الدين أحمد بن علي بن أحمد الكوفي (ت 755 هـ).

11 - (رسالة في أسباب النزول) لعلي بن شهاب الدين حسن بن محمد الهمذاني (ت 786هـ).

12 - (العجاب في بيان الأسباب) للحافظ ابن حجر العسقلاني ت (852 هـ).

13 - (مدد الرحمن في أسباب نزول القرآن) للقاضي زين الدين عبد الرحمن بن علي بن إسحاق التميمي الداري الخليلي المقدسي الشافعي (ت876 هـ).

14 – (الباب النقول في أسباب النزول) للحافظ جلال الدين السيوطي (ت911 هـ).

15 - (إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ المتشابه وتجويد القرآن) لعطية اللَّه بن عطية البرهاني الشافعي الأجهوري (ت1190 هـ).

16 - (أسباب التنزيل) لأحمد بن علي بن أحمد بن محمود الحنفي (مجهول الوفاة).

17 - (أسباب النزول) لعبد الجليل النقشبندي.

**أما الكتب الحديثة التي تناولت أسباب النزول فمنها:**

أ - (أسباب النزول عن الصحابة والمفسرين) تأليف عبد الفتاح القاضي.

ب - (الصحيح المسند من أسباب النزول) للشيخ مقبل الوادعي.

جـ - (أسباب النزول القرآني) للدكتور غازي عناية.

د - (أسباب نزول القرآن) للدكتور حماد عبد الخالق حلوة.

هـ - (أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص) للدكتور عماد الدين محمد الرشيد.

و - (تسهيل الوصول إلى معرفة أسباب النزول) الجامع بين روايات الطبري والنيسابوري وابن الجوزي، والقرطبي وابن كثير والسيوطي، تصنيف الشيخ خالد عبد الرحمن العك.

ز- (أسباب النزول وأثرها في التفسير) رسالة جامعية لم تطبع بعد للدكتور عصام الحميدان.

ح - (أسباب النزول) للدكتور الشيخ جمعة سهل. رسالة جامعية لم تطبع بعد.

**أما المؤلفات التي تناولت أسباب النزول ضمن موضوعات عديدة فمنها:**

أ - (البرهان في علوم القرآن) للإمام بدر الدين محمد بن عبد اللَّه الزركشي (ت 794 هـ).

ب - (الإتقان في علوم القرآن) تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت 911 هـ).

جـ - (مناهل العرفان في علوم القرآن) للشيخ محمد بن عبد العظيم الزرقاني(ت 1367 هـ).

د - (المدخل لدراسة القرآن الكريم) للشيخ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة.

هـ - (مباحث في علوم القرآن) للدكتور مناع بن خليل القطان.

و - (مباحث في علوم القرآن) للدكتور صبحي الصالح.

ز - (دراسات في علوم القرآن الكريم) للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي.

وبهذا نصل إلى آخر العتبات التاريخية التي انتهى إليها علم أسباب النزول في نشأته وتطوره، على أن كل مرحلتين متتاليتين بينهما قدر من التداخل والمخالطة.

## المبحث الأول: مصادر أسباب النزول و بواعث الخطأ فیها

أما المحبث الأول فیشتمل علی مطلبین، المطلب الأول في مصادر أسباب النزول، والمطلب الثاني في بواعث الخطأ فیها، وإلیک بیانها کما في التالي:

## المطلب الأول – مصادر أسباب النزول

والمراد بها الکتب والمؤلفات التي روت وجاءت بأسباب النزول، سواءٌ أكانت مرويةً بأسانيدها - كما في أكثر المؤلفات - أم بغير أسانيد - كما في بعضها الآخر-، ومع ذلک تعتبر مرجعا رئيسیاً في علم أسباب النزول.

وهذه المصادر يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مصادر رئيسية:

**الأول: کتب السنة**

فالترتیب في ذکر المصادر هنا علی سنة وفیات الشیوخ علیهم رحمة الله تعالی.

## 1 - الموطأ للإمام مالك

**أ - ترجمة المؤلف([[49]](#footnote-49))**

## اسمه ونسبه:

هو: أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الحميري، حليف بني تيم من قريش، وأمه هي العالية بنت شريك بن عبدالرحمن الأزدية.

## مولده:

ولد في المدينة سنة ثلث و تسعین أو خمس وتسعين (93 أو 95) للهجرة.

## مكانته وأثره على المذهب:

هو إمام دار الهجرة في الفقه والإفتاء، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ومؤسس المذهب المالكي، وكان فقيهاً حافظاً محدثاً، درس المرويات دراسة فاحصة ونقد الرواة وميز مراتبهم.

قال الشافعي (ت 204هـ) – رحمه الله تعالی - فيه:"إذا جاءك الأثر عن مالك فشد به يدك، وإذا ذكر العلماء فمالكٌ النجم، ومالك بن أنس معلمي، وفي رواية أستاذي، وما من أحد أمن علي من مالك، وعنه أخذنا العلم، وجعلت مالكاً حجة فيما بيني وبين الله"

وقال أحمد بن حنبل (ت 241 هـ) – رحمه الله تعالی -:"مالك سيد من سادات أهل العلم، وهو إمام في الحديث والفقه، ومن مثل مالك متبع لأثار من مضى".

## شيوخه وتلاميذه:

من شيوخه: ابن هرمز(ت 148 هـ)، ونافع مولى ابن عمر(ت 111- بین – 120 هـ)، ومحمد بن شهاب الزهري (ت 124 أو 125هـ)، ومحمد بن المنكدر(ت 130هـ)، ويحيی بن سعيد الأنصاري (ت 144 ما بعدها هـ)، و ...

من تلاميذه: عبدالله بن وهب(ت 199 هـ)، وأشهب القيسي (ت 204 هـ)، وأسد بن الفرات (ت 213 هـ)، وابن الماجشون (ت 213 هـ)، و...

## مؤلفاته:

- كتاب: "الموطأ"، وهو أول كتاب يؤلف في الحديث مرتب على الأبواب الفقهية.

وهناك مؤلفات عن الإمام ذكرها القاضي عياض لكنها لم تشتهر عنه، ومنها:

ـ رسالة إلى ابن وهب في القدر والرد على القدرية

ـ رسالة في الأقضية كتبها لبعض القضاة.

ـ رسالة إلى أبي غسان محمد بن المطرف في الفتوى.

ـ رسالة إلى هارون الرشيد في الأدب والمواعظ.

## وفاته:

توفي ـ رحمه الله ـ بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة (179 هـ).

**ترجمة الكتاب([[50]](#footnote-50))**

ألف الإمام مالك كتابه (الموطأ) بناء على طلب من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور المتوفى سنة (158هـ)، وقد طلب المنصور من الإمام مالك أن يحمل الناس على كتابه، فلم يجبه إلى ذلك، وذلك من تمام علمه واتصافه بالإنصاف، وقال: (إنَّ الناس قد جمعوا وأطلعوا على أشياء لم نطلع عليها).

وقد استغرق تأليفه (الموطأ) أربعين سنة، قال الإمام الأوزاعي: (عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوما، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوما ما أقل ما تفقهون فيه).

وقال إبراهيم بن حماد الزهري (ت 185هـ): سمعت مالكاً يقول: قال لي المهدي: ضع يا أبا عبد الله كتاباً أحمل الأمَّة عليه، فقلت: (يا أمير المؤمنين، أمَّا هذا الصّقع وأشرت إلى المغرب فقد كفيته، وأمَّا الشَّام، ففيهم من قد علمت يعني الأوزاعي، وأمَّا العراق، فهم أهل العراق).

وعن يحيى بن بكير(ت 231 هـ)، قال: كان مالك بن أنس إذا عرض عليه الموطَّأ لبس ثيابه ويأخذ ساجه وعمامته، ثم أطرق ولا يتنخَّم ولا يعبث بشيء من لحيته حتَّى يفرغ من القراءة إعظاماً لحديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

## سبب التسمية:

اختلف في سبب تسميته بـ (الموطأ) قيل: إنَّ مالكاً قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ، ففي مختار الصِّحاح: (وَاطَأَهُ على الأمر مُوَاطَأةً وافقه، وتَوَاطَئُوا عليه توافقوا)، وقيل سمِّي بذلك: لأنَّه وطأ العلم والحديث ويسَّرهما للنَّاس.

## طريقته في التأليف:

صنَّف الإمام مالك كتابه الموطأ في الحديث على طريقة الأبواب، ولم يتقيَّد فيه بالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلم، بل جمع فيه أيضا أقوال الصَّحابة وفتاوى التابعين، فيذكر في مقدّمة الباب ما ورد فيه من حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ثمَّ أقوال الصَّحابة، ثم ما ورد من فتاوى التابعين، وقلَّ أن يكونوا من غير أهل المدينة، وأحياناً يذكر ما عليه العمل المجمع عليه بالمدينة، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له، لأنَّه ممَّن جمعوا بين الفقه والحديث فهو من محدّثي الفقهاء.

## عدد أحاديثه:

قال أبو بكر الأبهري (ت 375 هـ): (جملة ما فيه من الآثار عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم وعن الصحابة والتَّابعين ألف وسبعمئة وعشرون حديثاً؛ المسند منها ستمئة حديث، والمرسل مئتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمئة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مئتان وخمسة وثمانون).

**رواياته:**

لموطأ الإمام مالك رواة كثيرون؛ منهم: رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (ت: 244 هـ)، ورواية أبي مصعب الزهري (ت 242 هـ)، ورواية سويد بن سعيد الحدثاني (ت 240 هـ)، ورواية محمد بن الحسن الشيباني (ت 189 هـ).

**من شروحه:**

التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر بن عبد البَّر، المتوفى سنة (463هـ).

الاستذكار لمعرفة فقهاء الأمصار فيما تضمنه الموطأ في معاني الرَّأي والآثار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة (463 هـ).

شرح الزرقاني على الموطأ (رواية يحيى الليثي)، لأبي عبد الله محمَّد بن الشيخ عبد الباقي، المتوفى سنة (1122 هـ).

المنتقى شرح الموطأ لأبوب الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفى سنة (494 هـ).

وأما أسباب النزول في الموطأ فهي قليلة، والموجود منها متفرق في أجزاء الكتاب.

## 2 - مسند الإمام أحمد بن حنبل

**ترجمة المؤلف([[51]](#footnote-51)):**

**اسمه ونسبه:**

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثمَّ البغدادي، وقد وُلِد ببغداد سنةَ (ت 164هـ).

**شيوخه وتلاميذه:**

من شيوخه: سفيان بن عيينة (ت 198 هـ)، والقاضي أبو يوسف (ت 182 هـ)، ووكيع (ت 196 أو 197هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت 198 هـ)، والشافعي (ت 204 هـ)، وخلق كثير، وروى عنه من شيوخه: عبد الرزاق (ت 211 هـ)، والشافعي، و...

ومن تلاميذه: البخاري (ت 256 هـ)، ومسلم (ت 261 هـ)، وأبوداود (ت 275 هـ)،و...

ومن أقرانه: علي بن المديني (ت 234 هـ)، ويحي بن معين (ت 233 هـ)، و...

**مناقبه وثناء العلماء علیه:**

وقد ترجم له الذهبي (ت748 هـ) في" تاريخ الإسلام " بترجمة طويلة ومما أورده فيها قول الإمام الشافعي - رحمه الله -: "خرجت من بغداد، فما خلفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد "وقال: "ما رأيت أعقل من أحمد "، وقال إسحاق بن راهويه (ت 238 هـ): "ومارأى الشافعي مثل أحمد بن حنبل"، وقال ابن معين:" مارأيت مثل أحمد".

وقال ابن كثير (ت 774 هـ) - رحمه الله-: "وقد طاف أحمد بن حنبل في البلاد والآفاق، وسمع من مشايخ العصر، وكانوا يجلونه ويحترمونه في حال سماعه منهم" ثمَّ قال: "وقد قال الشافعي لأحمد لمّا اجتمع به في الرحلة الثانية إلى بغداد سنة تسعين ومائة ــ وعمر أحمد إذ ذاك نيف وثلاثون سنة ــ قال له: "يا أبا عبدالله، إذا صحَّ عندكم الحديث فأعلمني به أذهب إليه؛ حجازياً كان أو شامياً أو عراقياً أو يمنياً " ثمَّ قال ابن كثير رحمه الله معلقاً على ما تقدم: "وقول الشافعي له هذه المقالة تعظيم لأحمد، وإجلال له، وأنه عنده بهذه المثابة، إذا صحَّ أو ضعف يرجع إليه.

وقد كان الإمام بهذه المثابة عند الأئمة والعلماء، كما سيأتي ثناء الأئمة عليه، واعترافهم له بعلو المكانة؛ في العلم والحديث، وقد بدُر صيته في زمانه، واشتهر اسمه في شبيبته في الآفاق"، ثمَّ ذكر جملة في فضائله وشمائله وثناء الأئمة عليه.

**وفاته:**

توفي لاثني عشر ليلة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين، وكانت جنازته يوم الجمعة وقد كان يوما مشهودا من أيام بغداد ، فقد أحصوا من شيعوا جنازته فكانت عدتهم لا تقل عن ثمانمائة ألف، فرحمه الله رحمة واسعة، ورضي عنه، وأجزل له المثوبة.

**ترجمة الکتاب([[52]](#footnote-52)):**

شرع الإمام أحمد في تصنيف المسند بعد انصرافة من اليمن بعد تلقيه عن عبد الرزاق سنة(200هـ) وبدأ بتحــرير المسنـد وعـمره (36) سنة ، انتقاه من أكثر (700) ألف حديث، سمعها في رحلاته.

وقد كتبه في أوراق مفردة ، وفرقه في أجراء منفرده على نحو ما تكون المسودة ، ورواه لـولده عبد الله نسخـاً وأجزاءً ، وكان يأمره أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان، وكان ينظر فيه إلى آخر حياته .

**عدد أحادیثه:**

قيل عدد أحاديثه (40) ألف حديث، وقيل (30) ألف حديث بدون المكرر والعدد الصحیح الذي وصلت به جمعية المكنز الإسلامي هو: ثمانية وعشرون ألفا ومائتان وخمسة وتسعون حديثاً(28295) وطبع المسند أخیرا بهذا العدد وقد حُقق هذا الطبع من خلال (39) تسع و ثلاثون نسخة بین مخطوطة ومطبوعة.

تواترت نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه منذ أن ألفه، وإلى يوم الناس بما لا يقبل الشك ولا يدع مجالًا للريب، وتوافرت همم أهل العلم في خدمته ما بين مرتب له على الأطراف، ومبوب له على الأبواب، وجامع لزوائده، ومتكلم على رجاله، وحاكم على أحاديثه ... إلخ.

**وصف الكتاب ومنهجه:**

أراد المؤلف - رحمه الله تعالى - أن يجمع كتابًا فيه مرويات الصحابة - بحيث يذكر تحت كل صحابي أحاديثه التي رواها عن النبي - فانتقى مادة هذا الكتاب من سبع مائة ألف حديث سمعها من شيوخه، فبلغت النصوص التي انتقاها نحو من ثلاثين ألف حديث، وقد انتهج في صياغتها المنهج التالي:

1- جمع مرويات الصحابة المخرج لهم في المسند، ورتبها كالآتي:

أ - مسانيد الخلفاء الأربعة بترتيب تولي الخلافة.

ب - مسانيد باقي العشرة المبشرين بالجنة.

ج - مسانيد عبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزمة، وسعد مولى أبي بكر.

د - مسانيد أهل البيت.

هـ - مسانيد مشاهير الصحابة.

و - مسانيد المكيين من الصحابة.

ز - مسانيد الشاميين من الصحابة.

ح - مسانيد الكوفيين من الصحابة.

ط - مسانيد البصريين من الصحابة.

ي - مسانيد الأنصار.

ك - مسانيد النساء، وأثناءها ذكر مسند القبائل وشيئًا من حديث أبي الدرداء.

2 - يخرج النص الواحد بعدة أسانيد في أماكن متفرقة من مرويات صاحب الباب.

3 - ربما أدخل مرويات صحابي في مرويات صحابي آخر.

4 - لا يوجد ترتيب معين للنصوص المذكورة تحت كل صحابي، ولا يوجد ترابط من أي نوع بين هذه النصوص، بل كل نص يعتبر وحدة بذاته.

وبقي في الكلام على منهج هذا الكتاب سؤالان هامان؛ وهما:

الأول: هل يوجد بمسند الإمام أحمد أحاديث غير ثابتة، وما درجتها، ولماذا جاءت في هذا الكتاب العظيم؟؟.

والجواب: تنازع أهل العلم في هذه المسألة وبالتأمل الصحيح يظهر أنه قد وقع في المسند أحاديث كثيرة من قبيل الضعيف، وأحاديث يسيرة من قبيل الضعيف جدًا، ومرجع هذا إلى أن المؤلف رحمه الله كان لا يزال ينقح في مادة الكتاب شيئًا فشيئًا حتى وافته منيته، كما أنه لم يخرج في باب الضعيف إلا ما له من الطرق أو الشواهد أو الموافقة لأصول الدين ما ينهض به.

وثمة سبب آخر لوجود غير الثابت في المسند بيانه في إجابة السؤال التالي:

الثاني: هل كل ما في المسند هو من مرويات الإمام أحمد، وبانتقائه؟؟.

والجواب أن الإمام أحمد قد روى عنه ابنه عبد الله هذا الكتاب، وعنه تلميذه القطيعي، فزاد عبد الله بعض مروياته عن شيوخه، وكذا فعل تلميذه، وهما على جلالتهما ليس لهما من النقد والبصر بهذا العلم ما للإمام أحمد، ومن هنا دخل الضعف على المسند لكن ليس من طريق الإمام أحمد رحمه الله.

هذا وبقية تعليلات أخرى لهذه المسألة كلها من اجتهاد أهل العلم في القديم والحديث، وكل يتحدث بما ظهر له، والله أعلم.

وبعد، فالمسند كتاب عظيم، ومادته تحتوي على الكثير من أصول الدين، بل وفروعه، ولا يلزم من وقوع بعض الضعف في نصوصه أن ينقص من منزلته، بل هذا يشهد بأن الكمال لله، والعصمة للرسل، ورحمة الله على الإمام أحمد.

**الدراسات حول الكتاب:**

1- شرحه المحدث أبو الحسن نور الدين محمد عبد الهادي السندي (ت 1139 هـ) في حاشية نفيسة، وضمنها التعليقات اللطيفة: من ضبط اللفظ ، وإيضاح الغريب، والإعراب، وغير ذلك...

2- للسيوطي (ت 911 هـ) تعليقات باسم (عقود الزبرجد على مسند أحمد)" طبع في بيروت"، وهو عبارة عن إعراب ما يشكل من ألفاظه.

3 - ترتيب ابن عساكر (ت 571 هـ) واسمه ( ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم الإمام أحمد بن حنبل في المسند ) وهو عبارة عن فهرس دقيق لأسماء الصحابة، ذكر فيه موضع حديثهم من المسند، وهو مطبوع بتحقيق (عامر صبري).

4- ترتيب المسند للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الصامت ابن المحب (ت 789 هـ).

5- ترتيب مسند أحمد على حروف المعجم: لأبي بكر محمد بن عبد الله عمر المقدسي الحنبلي (ت 820 هـ).

6 - ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب صحيح البخاري: للإمام علي بن الحسين بن عروة بن زكنون (ت 837هـ)، وسماه (الكواكب الدراري في ترتيب في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري).

7 - تهذيب المسند وترتيبه على الأبواب: للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الحنبلي، الشهير بابن زريق (ت 841 هـ).

8 – الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني: للشيخ أحمد الشهير بالساعاتي (ت 1371هـ).

أما أسباب النزول في المسند فهي كثيرة لكنها مفرقة في نواحيه لأنه مرتب على المسانيد.

## 3 - المسند الجامع للدارمي

**ترجمة المؤلف([[53]](#footnote-53)):**

## إمام الدارمي اسمه ونسبه

هو الحافظ أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي، الدَّارِمي، السِّجِسْتانِيُّ، ولد في مدينة هراة بخراسان سنةَ (200هـ/ 815م).

**من شيوخه:**

أبو اليمان (ت 222 هـ)، ويحيى بن صالح الوحاظي (ت 222 هـ)، وسعيد بن أبي مريم (ت 224 هـ)، ومسلم بن إبراهيم (ت 222 هـ)، وعبد الغفار بن داود الحراني (ت 224 هـ)، وسليمان بن حرب (ت 224 هـ)، وأبو سلمة التبوذكي (ت 223 هـ)،و...

**من تلامیذه:**

أبو عرو: أحمد بن محمد الحيري (ت 317هـ)، ومحمد بن إسحاق الهروي(ت 334 هـ)، وأحمد بن محمد بن عبدوس الطرائفي (ت 346 هـ)، وأبو النضر محمد بن محمد الطوسي الفقيه (ت344 هـ)، وأحمد بن محمد العنبري (ت 324 هـ)، وخلق كثير من أهل هراة، وأهل نيسابورو...

**مؤلفاته:**

1 - المسند الكبير.

2 - الرد على الجهمية.

3 - كتاب في الرد على بشر المريسي.

**من كلماته الخالدة:**

"من لم يجمع حديث شعبة، وسفيان، ومالك، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، فهو مفلس في الحديث" يريد أنه ما بلغ درجة الحُفَّاظ.

**ثناء العلماء عليه:**

قال عنه الذهبي: "فاق أهل زمانه، وكان لهجًا بالسنة، بصيرًا بالمناظرة". وقال أبو حامد الأعمشِيُّ: "ما رأيت في المحدثين مثل محمد بن يحيى، وعثمان بن سعيد، ويعقوب الفسوي". وقال أبو الفضل الجارودي: "كان عثمان بن سعيد إمامًا يُقتدى به في حياته، وبعد مماته". وقال الحسن بن صاحب الشاشي: سألت أبا داود السجستاني عن عثمان بن سعيد، فقال: "منه تعلمنا الحديث".

**وفاته:**

عاش الإمام الدَّارِمي ثمانين سنة، وتُوفِّي - رحمه الله – سنةَ (280هـ/ 894م)، رحمه الله رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

**ترجمة الکتاب([[54]](#footnote-54)):**

الإمام الدارمي أحد أعلام المحدثين الكبار، وهو أعلى طبقة من أصحاب الكتب الستة عدا البخاري فإنه معاصر له، ولم يكن شيء من تلك الكتب معروفاً حينئذ إلا أن يكون البخاري قد سبقه إلى تصنيف الصحيح، فصرف همّته لجمع كتاب مسند مبوّب يقرّب فيه السنن بين يدي الأمة وخاصة أن بلده سمرقند كانت البدعة فيها مألوفة، والسنن غير معروفة، فعمل الدارمي على نشر علوم السنة فيها وتبصرة الناس فيها.

وأراد جمع المسند من الأحاديث المرفوعة إلى النبي مع غيرها من الموقوفات والمقطوعات مرتباً على الأبواب الفقهية، وأما المرفوع فهو أكثر أحاديث الكتاب، وعليه يعتمد في أكثر أبواب الأحكام، وربما أسهب وأطال بذكر بعض أبواب الأحكام كالطهارة والفرائض، كما أكثر من ذلك في المقدمة وفضائل القرآن ...

وفي ثنايا الكتاب، وفي أعقاب بعض الأحاديث يذكر الشيء من اختياراته في الفقه، كما أنه ربما شرح لفظاً غريباً وبيّن معنىً، أو ذكر علّة حديث، وهذا قليل.

**تبويب الكتاب:**

فهو حسن الترتيب اعتنى بتبويبه أحسن عناية وأتى بها ظاهرة ليس فيها تكلف. فبدأه بذكر أمر الناس قبل بعث النبي، ومبعثه وشمائله ومناقبه، ثم اتباع سنته وهديه والحذر من البدع في الدين والرأي والكلام المشين، وبيّن ضرورة الاحتراز عن الفتيا بغير علم، وبيّن منزلة الإخلاص، فكأنه مهّد بذلك للدخول إلى أبواب العبادات بعد تجرّد وإخلاص، فشرع بعد ذلك في أبواب العبادات مرتبة على كتب شاملة جامعة، ثم يفرّع عليها بالأبواب مسلسلة متناسبة مع حاجة المكلف، ويترجم بالباب بترجمة ظاهرة الدلالة على المقصود بألفاظ الحديث أو بعضه.

وأما عن معلقاته: فتكاد تكون غير موجودة؛ لأنه لا يحتاج إلى تعليق الأحاديث، وكأنه أشبه المختصر في السنن.

وكذلك قلّ التكرار في كتابه إلا لمتابعة في السند أو زيادة في المتن، ولم يعهد في كتاب الدارمي تقطيع الحديث بذكر بعضه وإيراد البعض الآخر في باب غيره.

وأما عن ثلاثياته فيقول محققه نبيل الغمري: "وأما الثلاثيات، وهي أعلى ما في كتاب الدارمي، وجماتها على الصواب: خمسة عشر حديثاً...".

يقول الحافظ ابن حجر عنه: وأما كتاب (السنن) المسمى: (بمسند الدرامي)؛ فإنه ليس دون (السنن) في المرتبة بل لو ضمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجة؛ فإنه أمثل منه بكثير.

وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة: وقال قوم من الحفاظ منهم (ابن الصلاح) و (النووي) و (صلاح الدين العلائي) و (الحافظ ابن حجر): لو جعل (مسند الدارمي) سادسا كان أولى.

وقال الذهبي عن مسنده: صاحب المسند العالي الذي في طبقة منتخب مسند عبد بن حميد.

وقال الشيخ وليّ الله الدهلوي ت (1176) في (المسوّى شرح الموطا): "علماً منّي بأن مسند الدارمي إنما صنِّف لإسناد أحاديث الموطأ، وفيه الكفاية لمن اكتفى".

**تسمية الكتاب([[55]](#footnote-55)):**

لقد اصطلح علماء الحديث على تسمية كتاب الرواية الذي يجمع حديث كلّ صحابيّ على حدة مسنداً.

إلا أنّ كتاب «السنن» لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارميّ رغم أنّه مؤلّف على الأبواب فقد اشتهر بالمسند على غير اصطلاح المحدّثين، حتى أنّ أبا عمرو ابن الصلاح عدّه بين كتب المسانيد؛ أوْقَعَهُ في هذا اشتهاره عند العلماء باسم مسند الدارميّ.

ولعلّه سمّي مسنداً لأنّ أحاديثه مسندة متّصلة على غرار تسمية البخاريّ كتابه بالجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

قال السيوطي في التدريب: و«مسند» الدَّارمي ليسَ بمسند، بل هو مُرتب على الأبواب، وقد سمَّاه بعضهم بالصَّحيح.

قال شيخ الإسلام: ولم أرَ لمغلطاي سلفًا في تسمية الدَّارمي «صحيحًا» إلاَّ قوله أنَّه رآه بخط المُنذري، وكذا قال العلائي.

وقال شيخ الإسْلام: ليسَ دُون «السُّنن» في الرُّتبة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه، فإنَّه أمثل منه بكثير.

وقال العِرَاقيُّ: اشتهر تسميته بالمسند، كما سمَّى البُخَاري كتابه بالمسند، لكون أحاديثه مسندة ، قال: إلاَّ أنَّ فيه المُرسل، والمُعضل، والمُنقطع، والمقطُوع كثيرًا، على أنَّهم ذكروا في ترجمة الدَّارمي أنَّ له «الجامع» و«المسند» و«التفسير» وغير ذلك، فلعلَّ الموجود الآن هو «الجامع» و«المسند» فُقِدَ.

وقد أثبت محقق الكتاب حسين سليم أسد اسمه «مسند الدَّارمي» حيث قال: ومما تقدم نخلص ونحن مطمئنون إلى أن (مسند الدارمي) و (سنن الدارمي) و (الجامع) أيضاً كتاب واحد، وأن التسمية الموجودة على غلاف مصوّرتنا التي هي أمّ عملنا (مسند الدارمي) هي التسمية الموجودة التي أطلقها الدارمي على كتابه هذا، وهي التسمية الأكثر شيوعاً على ألسنة الناس، وفي كتاباتهم أيضاً عندما يذكرونه محيلين عليه أو ناقلين منه).

وأثبت محققه الآخر: نبيل الغمري الاسم على غلافه هكذا: «المسند الجامع»

**عدد أحاديثه:**

قال محقق الكتاب نبيل الغمري: هذا وقد جاء في إحدى صفحات نسخة كوبريلي الأخيرة ما نصّه: "عدد الأحاديث ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسون حديثاً، وللأبواب ألف وأربعمائة وثمانية أبواب. كذا وجدت العدد بالأصل، كذا جاء فيها، وعدد الأحاديث والآثار أكثر من هذا حسب ترقيمي".

قال عبد الله السني: قلت: وقد جاء عدد الأحاديث حسب ترقيم الغمراوي (3775)، وحسب نسخة حسين أسد (3546)، وحسب نسخة فواز زمرلي (3503).

مراجع الفقرة: فتح المنان لنبيل الغمري (1/98)، مسند الدارمي تحقيق: حسين أسد، وطبعة الكتاب العربي تحقيق: فواز زمرلي.

**شروحه والأعمال عليه:**

لم يحظ مسند الدارمي كغيره من بقية كتب الحديث بالعناية والشرح مع أن الذهبي وصفه بكونه مسند عالٍ، إلا أنني لم أجد من شرحه من المتقدمين أو من المتأخرين إلا شرحاً وتخريجاً لأحد المعاصرين وهو عاصم الغمري وسمّاه فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن. في عشرة مجلدات.

وألحقه بمجلد ضمّ أربعة رسائل سمّاه: إتمام الاهتمام بمسند أبي محمد بن بهرام.

الرسالة الأولى: إتحاف الأشراف بما في مسند الدارمي من الأطراف.

الرسالة الثانية: اللآلئ المرصوعة بما انفرد به الدارمي من الأحاديث المرفوعة.

الرسالة الثالثة: الحطة برجال الدارمي خارج الكتب الستة.

الرسالة الرابعة: الدرر الغوالي بما في المسند من العوالي.

وأما أسباب النزول في هذا المسند فليست كثيرة كما أنها مفرقة في نواحي الكتاب.

## 4 - صحیح البخاري:

**ترجمة المؤلف([[56]](#footnote-56)):**

**اسمه ونسبه ومولده:**

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، وأما الجعفي فلأن أبا جده - وكان مجوسيا- أسلم على يد الميمان الجعفي والي بخارى، فنسب إليه لأنه مولاه من فوق.

وقد طلب والد البخاري العلم، قال البخاري: " سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه".

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة وقد ذهب بصره في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل فقال لها: "يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو دعائك".

**طلبه للعلم:**

طلب العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكتاب ولم تتجاوز سنه عشر سنين، وكان يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأه فلما بلغ ستة عشر سنة، كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجّ رجع أخوه بأمه، وتخلف هو في طلب الحديث.

**شيوخه:**

لقد أخذ البخاري عن شيوخ كثيرين قد ذكرهم من ترجم للبخاري. فمنهم من صنفهم على حروف المعجم كالمزي في تهذيب الكمال وحاول استقصاءهم، وذكرهم الذهبي في السير على البلدان، وذكرهم أيضاً على الطبقات، وقد تبعه الحافظ ابن حجر في ذكرهم على الطبقات.

وقال - رحمه الله -: " كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس منهم إلا صاحب حديث. كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص".

ومن أهم شيوخه: سمع ببلخ من مكي بن إبراهيم، وهو من عوالي شيوخه، وسمع بمرو من عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسن بن شقيق، وصدقة بن الفضل، وجماعة، وبنيسابور من يحيى بن يحيى، وجماعة.وبالري إبراهيم بن موسى. وببغداد من محمد بن عيسى ابن الطباع، وسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان،وبالبصرة من أبي عاصم النبيل، والأنصاري، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي صاحب ابن عون، ومن محمد بن عرعرة، وحجاج بن منهال، وبدل بن المحبر، وعبد الله بن رجاء، وعدة، وبالكوفة من عبيدالله بن موسى، وأبي نعيم، وخالد بن مخلد، وطلق بن غنام، وغيرهم.

**تلاميذه:**

روى عنه خلق كثير منهم: أبو عيسى الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة،.. وروى عنه الإمام مسلم في غير "صحيحه".

**منزلته العلمية:**

اشتهر البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل على حفظه منها امتحانه يوم دخل بغداد وهي قصة مشهورة.

وكان - رحمه الله - واسع العلم غزير الاطلاع، وقال: "لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب أو السنة. فقيل له: يمكن معرفة ذلك كله قال: نعم".

وقال له بعضهم، قال فلان عنك لا تحسن أن تصلي، فقال: لو قيل شيء من هذا ما كنت أقوم من ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة.

**ثناء الأئمة عليه:**

أثنى عليه أئمة الإسلام، وحفاظ الحديث ثناءً عاطراً واعترفوا بعلمه وفضله وخاصة في الرجال وعلل الحديث، وهذا شيء يسير من ثناء هؤلاء الأئمة عليه.

قال الإمام البخاري - رحمه الله -: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه فسُروا بذلك، وصاروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وكان إسحاق بن راهوية يقول: اكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاري - فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه.

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وكان علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خراسان.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم.

وقال محمد بن أبي حاتم أيضاً: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي، يقول: رأيت أبا عمار الحسين بن حريث يثني على أبي عبد الله البخاري، ويقول: لا أعلم أني رأيت مثله، كأنه لم يخلق إلا للحديث.

وقد قال له الإمام مسلم عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله.. وقال له: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل.

**عبادته وورعه وصلاحه:**

وكما جمع الإمام البخاري بين الفقه والحديث فقد جمع الله له بين العلم والعبادة. فقد كان كثير التلاوة والصلاة، وخاصة في رمضان فهو يختم القرآن في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة.

وكان أحياناً يعرض له ما يؤذيه في صلاته فلا يقطعها حتى يتمها، فقد أبَّره زنبور في بيته سبعة عشر موضعاً وقد تورّم من ذلك جسده فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أبرك ؟ فقال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها.

كما كان - رحمه الله - ورعاً في منطقه وكلامه فقال رحمه الله: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.

قال الذهبي معلقاً على كلامه هذا: قلت: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا.

وقل أن يكون: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه.

وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا. وهذا هو والله غاية الورع.

وكان مستجاب الدعاء، فلما وقعت له محنته قال بعد أن فرغ من ورده: " اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك " فما تم شهر حتى مات. حكاه ابن عدي.

**بعض مؤلفاته:**

الجامع الصحيح، الأدب المفرد، التاريخ الكبير، التاريخ الأوسط، التاريخ الصغير، خلق أفعال العباد، الرد على الجهمية، المسند الكبير، الأشربة، الهبة، أسامي الصحابة الوحدان، العلل، الكني، الفوائد، قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، رفع اليدين في الصلاة، القراءة خلف الإمام، بر الوالدين، الضعفاء. وغيرها كثير.

**وفاته:**

لما منع البخاري من العلم خرج إلى " خرتنك " وهي قرية على فرسخين من سمرقند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أياماً قليلة، ثم توفي وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً وكانت حياته كلها حافلة بالعلم معمورة بالعبادة، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

**ترجمة الکتاب([[57]](#footnote-57)):**

حسب ما رجحه الحافظ ابن حجر في هدي الساري: "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه".

ويقال له الجامع الصحيح، ويقال اختصاراً: صحيح البخاري وهو المشهور بين الناس.

**الباعث على تأليف الجامع الصحيح:**

1- رغبة في تمييز الحديث الصحيح وتمييزه عن الضعيف.

2- تلبية لرغبة شيخه إسحاق بن راهويه؛ حيث قال: لو جمعتم كتاباً لصحيح سنة رسول الله، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

3- وقال البخاري: رأيت النبي وكأني بين يديه وبيدي مِروحةٌ أذبُّ عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب.

**موضوع الكتاب:**

قال ابن حجر في هدي الساري: "بيان موضوعه والكشف عن مغزاه؛ فيه تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه. ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام؛ فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة".

قال الشيخ محيي الدين نفع الله به: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله فيه: فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقا وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها..

**رواة الجامع الصحيح عن البخاري:**

1- الفِربري محمد بن يوسف بن مطر، وهي أهم الروايات.

2 - أبو طلحة منصور البزدوي.

3 - إبراهيم بن معقل النسفي.

4 - حماد بن شاكر.

5 - أبو ذر عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي الحافظ.

6 - ابن السكن: أبو علي سعيد بن عثمان الحافظ

7 - الأصيلي: أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي

قال صديق حسن خان: وأما روايته، فقد روينا عن الفربري أنه قال: سمع البخاري من مؤلفه: تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه عنه غيري. قال ابن حجر: أطلق ذلك بناء على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور البزدوي المتوفى سنة تسع وعشرين وثرث مئة، وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه كما جزم به أبو نصر بن ماكولا وغيره.

**عدد أحاديث الكتاب وكتبه وأبوابه:**

قال ابن الصلاح: سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة، وتعقبه ابن حجر فقال: جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثاً.

قال صديق حسن خان: والخالص من ذلك بلا تكرير: ألف حديث وست مئة وحديثان، وإذا ضم إليه المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه وهي: مئة وتسعة وخمسون حديثاً، صار مجموع الخالص: ألفي حديث وسبع مئة وإحدى وستين حديثاً. فجملة ما فيه من التعاليق: ألف وثلاث مئة وأحد وأربعون حديثاً، وأكثرها مكرر، فخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج من الكتاب ولو من طريق آخر إلا مئة وستون حديثاً. وجملة ما فيه من المكرر: تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً خارجا عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات على التابعين. وعدد كتبه كما في الكواكب الدراري: مئة وستون، وأبوابه: ثلاثة آلاف وأربع مئة وخمسون باباً، مع اختلاف قليل في نسخ الأصول، وعدد مشايخه الذين خرج عنهم فيه: مائتان وتسعة وثمانون.. ووقع له اثنان وعشرون حديثاً ثلاثيات الإسناد

**انتقاؤه لكتابه وعنايته به:**

قال أبو جعفر العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة (هدي الساري)

وقال أبو أحمد بن عدي: سمعت الحسن بن الحسين البزاز، سمعت إبراهيم بن معقل، سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب.

وقال البخاري: أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مئة ألف حديث.

وقال أيضاً: صنفت " الصحيح " في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى

**قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:**

قال الإمام النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري.

وقال النووي في شرح صحيح مسلم (1/14): اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام: وأما "جامع البخاري الصحيح" فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى..

**منهج الإمام البخاري في صحيحه:**

**شرطه في الصحيح:**

قال ابن طاهر في شروط الأئمة: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم. واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المُتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريقُ إلى الراوي أخرجاه، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوامٍ ترك البخاري حديثهم، لشبهةٍ وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم.

قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة: وليس ما قاله بجيد، لأن النسائي ضعَّف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما.

قال السيوطي في التدريب: وأجيب: بأنَهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين. وقال شيخ الإسلام: تضعيف النسائي إن كان باجتهاده، أو نقله عن معاصر، فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدِّم فلا. قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه.

وقال الحاكم في «علوم الحديث»: وصف الحديث الصحيح أن يرويه الصحابي المشهور بالرِّواية عن النَّبي وله راويان ثقتان، ثم يرويه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور بالرواية، وله رواة ثقات.

وقال في «المدخل»: الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم، وهو أن يروي الحديث عن رسول الله صحابي زائل عنه اسم الجهالة، بأن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يروي عنه التابعي المشهور بالرِّواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً مشهورًا بالعدالة في روايته، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة.

فعمَّم في «علوم الحديث» شرط الصحيح من حيث هو، وخصص ذلك في «المدخل» بشرط الشيخين، وقد نقض عليه الحازمي ما ادعى أنه شرط الشيخين بما في الصحيح من الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة.

وأجيب بأنه إنما أراد أن كل راو في الكتابين يشترط أن يكون له راويان، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه. قال أبو علي الغساني، ونقله عياض عنه: ليس المراد أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه راويان عن صحابيه، ثم عن تابعيه، فمن بعده، فإن ذلك يعز وجوده، وإنما المراد أن هذا الصَّحابي، وهذا التابعي قد روى عنه رجلان، خرج بهما عن حد الجهالة.

قال شيخ الإسلام: وكأن الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة، لأن الشهادة يشترط فيها التعدد.

وأجيب: باحتمال أن يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها، كالاتصال، واللِّقاء، وغيرهما.

وقال أبو عبد الله ابن المواق: ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم، وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالبين، ولا أعلم أحدًا روى عنهما أنهما صرحا بذلك، ولا وجود له في كتابيهما، ولا خارجا عنهما، فإن كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصفح، لتصرفهما في كتابيهما، فلم يُصب، لأن الأمرين معًا في كتابيها، وإن كان أخذه من كون ذلك أكثريًا في كتابيهما، فلا دليل فيه على كونهما اشترطاه، ولعلَّ وجود ذلك أكثريًا، إنما هو لأن من روى عنه أكثر من واحد، أكثر ممن لم يرو عنه إلا واحد من الرواة مُطلقًا، لا بالنسبة إلى ما خُرِّج له منهم في «الصحيحين»، وليس من الإنصاف إلزامهما هذا الشرط، من غير أن يثبت عنهما ذلك، مع وجود إخلالهما به، لأنهما إذا صحَّ عنهما اشتراط ذلك، كان في إخلالهما به درك عليهما. قال شيخ الإسلام: وهذا كلامٌ مقبولٌ وبحثٌ قوي.

وقال في «مقدمة شرح البخاري»: ما ذكره الحاكم وإن كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، إلا أنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط.

وقال الحازمي ما حاصله: شرط البخاري أن يخرِّج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين المُلازمين لمن أخذوا عنه مُلازمة طويلة، وأنه قد يُخرج أحيانا عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة، وشرط مسلم أن يخرج حديث هذه الطبقة الثانية، وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح، إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمة في ثابت البُناني وأيوب.

وقال المصنف - أي النووي-: إن المراد بقولهم: على شرطهما: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما، لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما.

وقال الحازمي في شروط الأئمة: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم..

**منهج الإمام البخاري في صحيحه:**

1- يكرر الأحاديث ويقطعها: أ- لفائدة إسنادية أو متنية، ب- أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر، جـ- أو أن يسوقه بالعنعنة ثم يعيده بالتصريح بالسماع. قال ابن حجر في هدي الساري: الفصل الثالث: في بيان تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه جواب المتعنت: اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولا وفي موضع معلقا ويورده تارة تاما وتارة مقتصرا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة...

2- التزم استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني كثيرة فرَّقها في أبوابه بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام، ومن ثم أخلى كثيراً من الأبواب من ذكر إسناد الحديث واقتصر على قوله: فلان عن النبي ، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً لقصد الاحتجاج لما ترجم له وأشار للحديث لكونه معلوماً أو سبق قريباً..

3 - تراجم البخاري في صحيحه: بين ابن حجر في هدي الساري أن تراجم البخاري في صحيحه على نوعين:

أ - ظاهرة:

وهي أن تكون دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها.. وقد تكون بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه.

ب - خفية:

وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق.. وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه، وكثيرا ما يفعل ذلك أي هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متاخرا، فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه...

4 - تنوع تراجم البخاري: قال صديق حسن خان في الحطة(ص302): وجملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً؛ منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً شاهداً على شرطه، ومنها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه لمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومه أو إيمائه أو فحواه، ومنها أنه يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهبٌ قبله، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة لو يكون له شاهداً في الجملة من غير قطعٍ بترجيح ذلك المذهب فيقول: باب من قال كذا. ومنها أنه يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها، ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها، مثاله: باب خروج النساء إلى البراز. جمع فيه حديثين مختلفين، ومنها أنه قد تتعارض الأدلة، ويكون عند البخاري وجه تطبيق بينها، يحمل كل واحد على محمل فيترجم بذلك المحمل، إشارة إلى التطبيق، مثاله: باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على النفاق والعصيان. ذكر فيه حديث: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر". ومنها أنه قد يجع في الباب أحاديث كثيرة كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله: "باب" هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ: تنبيه أو لفظ فائدة أو لفظ قف... ومنها أنه قد يكتب لفظ: باب مكان قول المحدثين: وبهذا الإسناد، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد، كما يكتب حيث جاء حديث واحد بإسنادين، مثاله: باب ذكر الملائكة؛ أطال فيها الكلام حتى أخرج حديث:" الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" برواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ثم كتب: باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء آمين...الحديث" ثم أخرج حديث:" إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة"... ومنه أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارات طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه لعدم ممارسة هذا الفن، لكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات...

50 - كثيراً ما يترجم للمسائل الخلافية بصيغة السؤال ويختار القول الراجح، من خلال ما يورده من أحاديث في الترجمة مثل ترجمته في كتاب العلم بقوله: "باب متى يصح سماع الصغير؟" وأورد فيه حديثين:

أولهما: حديث ابن عباس قال: " أقبلت راكباً على أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم ينكر لك علي ". وثانيهما: حديث محمود بن الربيع. قال: " عقلت من النبي مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو ". قال ابن حجر في الفتح: ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل.

**شروح صحيح البخاري:**

1- شرحه الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت 386هـ)، واسم شرحه"أعلام الحديث"

2- وشرحه محمد بن يوسف الكرماني (ت 788هـ) في كتابه " الكواكب الدراري ".

3- وشرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي، في كتابه "فتح الباري"

4- وشرحه الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) في كتابه " فتح الباري " وهو أجل شروح البخاري.

5 - وبدر الدين العيني (ت 855هـ) في كتابه " عمدة القاري ".

6 - وأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت 923هـ) في كتابه " إرشاد الساري ".

وقد ذكر فؤاد سزكين في كتابه " تاريخ التراث العربي " (56) شرحاً. للجامع الصحيح، بعضها مخطوط وبعضها قد طبع عدة مرات كالكتب السابقة.

وقد شرح أبوابه ابن المنير في" المتواري على تراجم أبواب البخاري"، والشاه ولي الله الدهلوي في" تراجم أبواب البخاري" ، ومحمد زكريا الكاندهلوي في" شرح تراجم أبواب البخاري"، وكلها مطبوعة.

وأما أسباب النزول في هذا الكتاب فهي كثيرة وليس لها كتاب يحويها وإنما هي مفرقة بحسب ما يناسبها من الأبواب.

## 5 – صحیح مسلم:

**ترجمة المؤلف([[58]](#footnote-58)):**

**نسبه ومولده:**

هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري، وقد اختلف في نسبته إلى القبيلة؛ هل هو قشيري من أنفسهم أو مولى، فرجح الأول ابن الصلاح والنووي، ومال الذهبي إلى الثاني.

ولد سنة (206هـ) كما رجحه كثير من العلماء، وقيل سنة (204هـ)، قال ابن خلكان: ولم أر أحداً من الحفاظ يضبط مولده ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين. وكان شيخنا تقي الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح يذكر مولده، وغالب ظني أنه قال: سنة اثنتين ومائتين، ثم كشفت ما قاله ابن الصلاح فإذا هو في سنة ست ومائتين، نقل ذلك من كتاب "علماء الأمصار" تصنيف الحاكم أبي عبد الله بن البيع .. وصورة ما قاله بأن مسلم بن الحجاج توفي بنيسابور لخمس بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة، فتكون ولادته في سنة ست ومائتين، والله أعلم.

**طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته:**

اتجه الإمام مسلم إلى طلب العلم في صغره فسمع الحديث وتلقى العلم عن شيوخ بلده ثم ارتحل وطوّف في البلدان؛ قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: وأول سماعه سنة ثماني عشرة ومائتين، فأكثر عن يحيى بن يحيى التميمي والقعنبي وأحمد بن يونس اليربوعي وإسماعيل بن أبي أويس وسعيد بن منصور وعون بن سلام وأحمد بن حنبل وخلق كثير روى عنه الترمذي حديثا واحدا وإبراهيم بن أبي طالب وابن خزيمة والسراج وابن صاعد وأبو عوانة وأبو حامد بن الشرقي و...وعبد الرحمن بن أبي حاتم و.. وخلق سواهم

قلت: وقد ذكر الذهبي في السير مئتين واثنين وعشرين شيخا من شيوخ الإمام مسلم.

وقال ابن خلكان: أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن مسلمة القعنبي وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة فروى عنه أهلها، وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين، وروى عنه الترمذي وكان من الثقات.

قلت: وقد استفاد الإمام مسلم من الإمام البخاري كثيرا، لا سيما في علم العلل، ومما يؤيد ذلك قوله للبخاري عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله.

وقد تتلمذ على الإمام مسلم عدد كبير من الأئمة الأعلام منهم: الترمذي وابن خزيمة وأبو عوانة، وأبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري، ونصر بن أحمد الحافظ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وغيرهم.

**عقيدته:**

كان الإمام مسلم من كبار أئمة أهل السنة والجماعة أهل الحديث؛ فقد ذكر الإمام أبو عثمان الصابوني في كتابه"عقيدة السلف أصحاب الحديث" علامات أهل السنة ومن بينها حبهم لأئمة السنة وعلمائها، فذكر أسماء بعض العلماء الذين يعد حبهم من علامات أهل السنة، وذكر منهم الإمام مسلما.

ومما يدل على سلامة اعتقاده كتبه التي ألفها وخاصة كتابه الصحيح، فمن نظر في الكتاب علم حسن اعتقاد الرجل.

**مهنته:**

قال الذهبي في العبر: وكان صاحب تجارة وكان محسن نيسابور، وله أملاك وثروة.

**ثناء العلماء عليه:**

لقد فاضت ألسنة العلماء بعبارات التقدير والثناء على الإمام مسلم ومن ذلك ما ذكره المذي في تهذيب الكمال، والذهبي في السير وتذكرة الحفاظ وابن حجر في تهذيب التهذيب وابن خلكان في وفيات الأعيان وغيرهم؛ وفيما يلي أسوق بعض عبارات الأئمة في الثناء عليه:

قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ قرأت بخط أبي عمرو المستملي أملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحدى وخمسين ومائتين ومسلم بن الحجاج ينتخب عليه وأنا أستملي فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم فقال لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين.. وقال أيضا حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم قال سمعت أحمد بن سلمة يقول رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما .. وقال أبو قريش الحافظ: حفاظ الدنيا أربعة فذكر منهم مسلما قال أبو عمرو بن حمدان: سألت بن عقدة أيهما أحفظ البخاري أو مسلم فقال: يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكر في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل...

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب:

قال الحاكم كان تام القامة أبيض الرأس واللحية يرخي طرف عمامته بين كتفيه قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيرا وكان بزازا وكان أبوه الحجاج من المشيخة. وقال ابن الأخرم: إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة محمد بن يحيى وإبراهيم بن أبي طالب ومسلم. وقال ابن عقدة: قلما يقع الغلط لمسلم في الرجال لأنه كتب الحديث على وجهه. وقال أبو بكر الجارودي: حدثنا مسلم بن الحجاج وكان من أوعية العلم، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة جليل القدر من الأئمة. وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث، وسئل عنه أبي فقال: صدوق.

قلت: وقد ذكره الذهبي في الطبقة الخامسة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وذلك في كتابه

**بعض مؤلفاته:**

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وله من التصنيف غير الجامع كتاب الانتفاع بجلود السباع والطبقات مختصر والكنى كذلك ومسند حديث مالك وذكره الحاكم في المستدرك في كتاب الجياء استطرادا وقيل إنه صنف مسندا كبيرا على الصحابة لم يتم.

قلت: وله أيضا: التمييز (وقد طبع ما وجد منه)، وله المنفردات والوحدان(وهو مطبوع)، وأوهام المحدثين، وأولاد الصحابة، وأوهام الشاميين، وغيرها

**وفاته:**

قال الحاكم: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب يقول سمعت أحمد بن سلمة يقول عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة فذكر له حديث لم يعرفه فانصرف إلى منزله وأوقد السراج وقال لمن في الدار لا يدخل أحد منكم هذا البيت فقيل له أهديت لنا سلة فيها تمر، فقال قدموها إلى فقدموها إليه فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة فيمضغها فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث، قال الحاكم: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات وقال: أيضا سمعت محمد بن يعقوب أبا عبد الله الحافظ يقول توفي مسلم بن الحجاج عشية يوم الأحد ودفن الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين

وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان: وتوفي مسلم المذكور عشية يوم الأحد ودفن بنصر أباذ ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس، وقيل لست، بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، وعمره خمس وخمسون سنة.

**ترجمة الکتاب([[59]](#footnote-59)):**

**اسم الكتاب:**

ذكر له عدة تسميات:

1- المسند الصحيح، سماه به صاحبه، كما ذکر الخطیب البغدادي والذهبي.

2 - وقد يقال اختصارا: المسند، جاء ذلك في بعض الروايات عن الإمام مسلم، فإنه لما عرض كتابه الصحيح على أبي زرعة الرازي قال:(عرض كتاب المسند على أبي زرعة...)

3 - ويقال له صحيح مسلم (وهو المشهور )، وهو موافق للواقع، فإنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة.

4 - وقع في فهرست ابن خير وبنحوه في برنامج التجيبي وقع هكذا: (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلی الله علیه وسلم) وكأن هذا والله أعلم إنما هو وصف للكتاب لا اسم له.

5 - ويقال له الجامع كما في تهذيب التهذيب ترجمة الإمام مسلم.

سبب تأليفه الصحيح وانتقاؤه له ومدة تصنيفه:

نص الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة الصحيح على أن سبب تأليفه له هو تلبية طلب وإجابة سؤال حيث قال: (أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه ...بالأسانيد ...فأردت - أرشدك الله - أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في الصحيح بلا تكرار يكثر ...فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم.)

وقد ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه: أن مسلما جمع الصحيح لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري تلميذه وصاحبه، فقال في ترجمة أحمد في الموضع السابق:( ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه.) فبين الخطيب بهذا ما أبهمه الإمام مسلم في مقدمته.

وقد انتقى الإمام مسلم رحمه الله أحاديث صحيحه من بين ألوف الأحاديث، فقد جاء عنه أنه قال كما في السير: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة" وقد مكث رحمه الله في تأليفه قرابة خمس عشرة سنة أو تزيد كما في السير ومقدمة شرح النووي على مسلم.

رواة صحيح مسلم: لصحيح الإمام مسلم رواة كثيرون والذي وصلنا من طرق كتب الفهارس والأثبات روايته من طريق أربعة من تلاميذه وهم:

1- أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، ولم يسمع الصحيح كاملا من الإمام مسلم، بل إن له فائتا لم يسمعه، يقال فيه: أخبرنا إبراهيم عن مسلم، وذلك الفوت في كتاب الحج وفي أول الوصايا وفي أحاديث الإمارة والخلافة، وهذا الفوت الأخير هو أكبرها، حيث يبلغ نحو ثمان عشرة ورقة،كما قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم.

2 - أبو محمد أحمد بن علي بن المغيرة القلانسي. وقد ساق ابن عطية سنده إلى القلانسي عن مسلم في فهرسه ثم قال: حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الديوان؛ أولها حديث عائشة في الإفك؛ الحديث الطويل، فإن أبا العلاء تلميذ القلانسي، يروي ذلك عن أبي أحمد الجلوذي عن إبراهيم بن سفيان عن الإمام مسلم.

3 - مكي بن عبدان بن محمد التميمي النيسابوري.

4 - أبو حامد بن الشرقي أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري.

وقد روى ابن نقطة في التقييد بعضا من رواية مكي بن عبدان عن الإمام مسلم، ورواه الجوزقي الحافظ من طريق ابن الشرقي، سماعا لبعضه ومن طريق مكي ابن عبدان سماعا لجميعه.

**عدد أحاديثه:**

ذكر النووي في التقريب أن عدد أحاديث صحيح الإمام مسلم أربعة آلاف حديث دون المكرر، ونقل عن أحمد بن سلمة رفيق مسلم، أنها تبلغ بالمكرر اثني عشر ألف حديث. وقد فسَّر الذهبي المكرر في قول أحمد بن سلمة هذا في السير بقوله: "يعني بالمكرر بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة".

أما على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي فهي بدون المكرر تبلغ (3033)حديثاً.

**شرطه في الصحيح:**

قال ابن طاهر في شروط الأئمة الستة: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم. واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المُتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريقُ إلى الراوي أخرجاه، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوامٍ ترك البخاري حديثهم، لشبهةٍ وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم.

وقال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم..

وقال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: "شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر...".

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: "... وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه".

**مذهبه في عدم اشتراط اللقي في السند المعنعن:**

نقل مسلم في مقدمة صحيحه الإجماع على أن الإسناد المعنعن السالم صاحبه من وصمة التدليس؛ له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعِن والمعنعَن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، أي إذا أمكن اللقاء فحسب، فقال رحمه الله: "وهذا القول يرحمك الله في الطعن في الأسانيد، قول مخترع مستحدث، غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا: أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا... "، وقد سار الإمام مسلم على هذا المنهج في كتابه، مثال ذلك: أنه أخرج حديث عبد الله بن يزيد عن حذيفة رضي الله عنه قال: "أخبرني رسول الله – صلی الله علیه وسلم- بما هو كائنٌ إلى أن تقوم الساعة..." الحديث، وقد قال في مقدمة صحيحه: "ولا حفظنا في شيءٍ من الروايات أن عبد الله بن يزيد شافه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط، ولا وجدنا ذكر رؤيته إياها في رواية بعينها...".

في حين ذهب البخاري وشيخه ابن المديني وأبو بكر الصيرفي الشافعي وغيرهم إلى اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة. قال النووي في جزءه "ما تمس إليه حاجة القاري من صحيح البخاري": (وهذا أقوى)، وقد أظهره البخاري في التاريخ وجرى عليه في الصحيح.

قال الذهبي في السير: "ثم إن مسلما رحمه الله افتتح صحيحه بالحط على من اشترط اللقي لمن روي عنه بصيغة عن، وادَّعى الإجماع في أن المعاصرة كافية ولا يتوقف على العلم بالتقائهما، ووبخ من اشترط ذلك، وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري وشيخه ابن المديني، وهو الأصوب الأقوى".

وقال ابن رجب في شرح العلل: "وما قاله ابن المديني والبخاري، هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من الأعيان، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي "، لكن فرض المسألة؛ هل عمل مسلم بهذه القاعدة في صحيحه أولا؟ قال النووي في مقدمة شرح مسلم: "وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله في صحيحه بهذا المذهب لكونه يجمع طرقا كثيرة فيتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوزه، والله أعلم".

قال المعلمي في التنكيل - معلقا على كلام النووي هذا -: "وهذا سهو من النووي، فقد ذكر مسلم في ذلك الكلام أحاديث كثيرة زعم أنه لم يصرح فيها بالسماع ولا علم اللقاء، وأنها صحاح عند أهل العلم، ثم أخرج منها في أثناء صحيحه تسعة عشر حديثا، كما ذكره النووي نفسه، ومنها ستة في صحيح البخاري كما ذكره النووي أيضا".

**منهجه في كتابه:**

أ - بدأ كتابه بمقدمة، بين فيها سبب تأليفه الصحيح كما سبق، ثم ذكر مجموع ما أسند إلى رسول الله وأنه ثلاثة أقسام، ثم ذكر باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذب، ثم باب تغليظ الكذب على رسول الله في أبواب ختمها بباب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.

ب - وشرطه في هذه المقدمة ليس هو شرطه في صحيحه. قال الحاكم في المستدرك بعد إخراجه لحديث: "هذا حديث ذكره مسلم في خطبه الكتاب مع الحكايات ولم يخرجه في أبواب الكتاب وهو صحيح"، وقال ابن القيم في الفروسية في معرض رده على مخالف له: "وأما قولكم إن مسلم روى لسفيان بن حسين في صحيحه فليس كما ذكرتم وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ماشرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتبه شأن آخر ولا يشك أهل الحديث في ذلك".

ومما يدل على صحة التفريق في الشرط بين الصحيح والمقدمة أن أصحاب كتب التراجم يرمزون للراوي عند مسلم في الصحيح بحرف ( م ) وله في المقدمة بـ ( مق )كما في تهذيب التهذيب وغيره.

ج - رد الإمام مسلم رحمه الله في مقدمته في باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن على بعض العلماء ولم يسمه، فاختلف فيمن أراد برده عليه على أقوال:

1- قيل أراد البخاري، قال الحافظ بن حجر في نزهة النظر: "واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وألزم البخاري بأنه يحتاج إلى ألا يقبل العنعنة أصلا".

وقال الصنعاني في توضيح الأفكار: "واعلم أنا راجعنا مقدمة مسلم فوجدناه تكلم في الرواية بالعنعنة وأنه شرط فيها البخاري ملاقاة الراوي لمن عنعن عنه، وأطال مسلم في رد كلامه والتهجين عليه، ولم يصرح أنه البخاري وإنما اتفق الناظرون أنه أراده ورد مقالته".

والقول بأن المعني بالرد هو البخاري قديم قبل ابن حجر والصنعاني، كما نقل البلقيني في محاسن الاصطلاح عند النوع الحادي عشر

2 - وقيل أراد علي بن المديني، وممن قال بذلك الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث، وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ولعله ابن المديني. ونقل البقاعي في النكت الوفية عن شيخه ابن حجر ما يخالف ما في النزهة. فقال في مبحث المرسل: "سئل شيخنا عن الذي بحث مسلم معه من هو فقال: علي بن المديني".

3- ويحتمل أنه أراد الاثنين معا أو أكثر قال الذهبي في السيرعند بيانه موضوع مقدمة صحيح مسلم وأنه افتتحها بالحط على من اشترط اللقي: "وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري وشيخه علي بن المديني"، وقد ذكر ابن رجب في شرح العلل أن ما قاله البخاري وابن المديني هو مقتضى كلام الأئمة الشافعي وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم. فعلى هذا يحتمل أن مسلما إنما أراد رد هذه المقالة ولم يعن شيخا بعينه. ويحتمل أيضاً أنه قصد شخصاً آخر غير البخاري وابن المديني، فإن قوله:( وقد تكلم بعض منتحلي الأخبار من أهل عصرنا .." يبعد أن يقوله في شيخه البخاري أو ابن المديني، كيف وهو القائل للبخاري: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك!! والله أعلم.

د - رتب كتابه على الكتب والأبواب، لكنه لم يذكر تراجم الأبواب التفصيلية، بل اكتفى بأسماء الكتب فحسب. قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: "ثم إن مسلما رحمه الله وإيانا رتب كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لألا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك."، وقال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: "وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك، وإنا إنشاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها".

قال عبد الله السني قلت: وترتيب النووي هو الذي اشتهر وعوّل عليه الأئمة.

هـ - قسم الإمام مسلم رحمه الله مجموع ما أسند إلى رسول الله – صلی الله علیه وسلم - إلى ثلاثة أقسام:

1- روايات الحفاظ المتقنين وقد التزم بتخريج رواياتهم.

2- من ليس موصوفا بالحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم الستر والصدق. فهؤلاء يتبع رواياتهم أهل القسم الأول.

3- المتهمون بوضع الحديث ومن الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، فهؤلاء يمسك عن حديثهم.

وقد اختلف العلماء في مراد مسلم بهذا التقسيم على قولين:

1- قال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي: إن المنية قد اخترمت مسلما قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول. وإلى هذا الرأي مال الحافظ ابن عساكر في مقدمة كتابه الأطراف وكذا الحافظ ابن حجر كما سيأتي.

2- القول الثاني: رد القاضي عياض هذا القول وقال: "إنه قد ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئا. وذكر أقواما تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، ممن ضعف أواتهم ببدعة، وخرج أحاديثهم، وكذلك فعل البخاري. فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتَّب وبيَّنه في تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه ... ثم قال:ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ ثم الذين يلونهم والثالثة هي التي طرحها".

قال الإمام النووي بعد نقله كلام القاضي عياض: "وهذا الذي اختاره القاضي ظاهر جدا.".

وقد رد الحافظ ابن حجر في النكت هذا القول ورجح ما ذهب إليه الحاكم والبيهقي ومن تبعهما فقال بعد نقله كلامهما: "ويؤيد هذا ما رواه البيهقي بسند صحيح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم. قال: صنف مسلم ثلاثة كتب أحدها هذا الذي قرأه على الناس والثاني يدخل فيه عكرمة وابن اسحاق وأمثالهما والثالث يدخل فيه الضعفاء".

قال عبد الله السني، قلت: "وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا، والحق أنه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا، ويخرج من أحاديث القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث القسم الأول. وكذلك إذا كان لأحاديث أهل القسم الثاني طرقٌ كثيرة يعضد بعضها بعضا، فإنه يخرج ذلك، وهذا ظاهر بين في كتابه ولو كان يخرج جميع أحاديث القسم الثاني في الأصول، بل وفي المتابعات، لكان كتابه أضعاف ما هو عليه. ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فماله عنده سوى مواضع يسيره وكذا محمد بن إسحاق وهو من بحور الحديث، وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة، ولم يخرج للَّيث بن سليم، ولا ليزيد بن زياد، ولا لمجاهد بن سعيد، إلا مقرونا".

وبنحو هذا قال الذهبي في السير.

و - اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا، وتقييد ذلك على مشايخه، كما في قوله: حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد، قال عبد: أخبرنا وقال ابن رافع: حدثنا عبد الرزاق. وكان مذهبه الفرق بينهما، وأن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، ومذهبه وموافقيه صار هو الغالب على أهل الحديث، قال الحاكم في المعرفة: "الذي أختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري: أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد:"حدثني فلان"، وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره:"حدثنا فلان"، وما قرأ على المحدث بنفسه:" أخبرني فلان"، وما قرئ على المحدث وهو حاضر:"أخبرنا فلان"... قال ابن الصلاح: وهو حسنٌ رائق.

ز- اعتناؤه بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة، وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي أو نسبه، أو نحو ذلك، فإنه يبينه وربما كان بعضها لا يتغير معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، كقوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد بن الأشج،كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش..وساق الحديث. قال ابن الصلاح: فإعادته ثانيا ذكر أحدهما خاصة إشعار منه بأن اللفظ المذكور له. وقد رجح السخاوي كلام ابن الصلاح هذا.

أما البخاري، فعيب عليه الجمع بين عدة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكوته عن بيان ذلك.

ح - تحريه فيما يرويه من الصحائف المشتملة على أحاديث تروى بإسناد واحد؛ كصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة فإنه يقول فيها مثلا: حدثنا محمد بن رافع قال: ثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن همام بن منبه قال: رسول الله . فذكر أحاديث منها: وقال: رسول الله كذا.

قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: "فتكريره رحمه الله وإيانا في كل حديث منها لقوله: هذا ما حدثنا أبو هريرة وقوله: فذكر أحديث منها كذا وكذا يفعله المتحرِّي الورع".

قال عبد الله السني، قلت: وقد أثنى العلماء على صنيع مسلم هذا، وفضلوه على البخاري في ذلك، فإن البخاري ليس له ضابط معين في إيراده للأحاديث من هذه الصحيفة، فربما قدم أول حديث من الصحيفة، وهو حديث"نحن الآخرون السابقون"، ثم يعطف عليه الحديث الذي يريده، وقد يورد الحديث الذي يريد من غير أن يورد الحديث الأول فيها، ولعله يريد بذلك جواز الأمرين، والله أعلم.

ط - تحريه في بيان المهمل كوله حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان يعني بلال. يستجز رحمه الله أن يقول سليمان بن بلال لكونه لم يقع في روايته منسوبا.

ي - تحاشيه التكرار إلا إذا كان هناك حاجة ماسة إليه إنه قد يلجأ إلى ذلك، كما قال في المقدمة: "على غير تكرار إلى أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره...".

ك - تلخيصه الطرق وتحوُّل الأسانيد، مع إيجاز العبارة وكمال حسنها.

ل - حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته لجوامع الخطاب ودقائق العلم، وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة، قال المعلمي في الأنوار الكاشفة: "عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها، يقدم الأصح فالأصح".

م - التزامه شرح العلل في بعض الأخبار التي يوردها في مواطنها. قال رحمه الله في المقدمة: "قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفِّق لها، وسنزيد إن شاء الله شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح". قال القاضي عياض: "وكذلك علَّل الأحاديث التي ذكر ووعد أن يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد، كالإرسال والزيادة والنقص وذكر تصاحيف المصحفين.".

ن- أعلى ما عنده رحمه الله من الأسانيد يكون بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلمأربعة رواة، وليس عنده ولا عند أبي داود والنسائي ثلاثيات، كما هو الحال عند البخاري ، فعنده أحاديث ثلاثية كثيرة، وعند الترمذي حديث واحد، وعند ابن ماجه خمسة أحاديث إلا أنها ضعيفة.

**قيمة الكتاب العلمية، وثناء العلماء عليه:**

قال محمد بن الماسرجسي: سمعت مسلما يقول صنفت كتبت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث.

قال ابن الشرقى: سمعت مسلما يقول ما وضعت شيئا في كتابي هذا المسند إلا بحجة وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة. وقد جاء عنه رحمه الله أنه قال: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكلما أشار أن له علة تركته، وكلما قال أنه صحيح وليس له علة خرجته". وقال أيضا: "إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه".

وقال الذهبي في السير في معرض كلامه عن صحيح الإمام مسلم: "وهو كتاب نفيس كامل في معناه فلما رآه الحفاظ أعجبوا به".

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: "قلت: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب".

**الكتب التي اعتنت بصحيح الإمام مسلم:**

**مختصراته:**

لصحيح الإمام مسلم مختصرات كثيرة منها:

1 - مختصر مسلم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت.

2 - مختصر صحيح مسلم لأبي عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسي (ت655هـ).

3 - المختصر الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ)

4 - تلخيص صحيح الإمام مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت656هـ)وقد شرحه هو.

**المستخرجات علیه:**

من المستخرجات على الصحيح:

1 - المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني (ت286هـ) وقد شارك مسلما في أكثر شيوخه.

2 - المستخرج على صحيح مسلم لأحمد بن سلمة النيسابوري (ت286هـ) صاحب مسلم.

3 - المستخرج على صحيح مسلم لأبي جعفر أحمد بن حمدان الجيري (ت311 هـ).

4 - المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت316 هـ).

5 - الصحيح المستخرج على صحيح مسلم لقاسم بن أصبغ القرطبي (ت340هـ).

**شـروحه:**

لقد اعتنى الأئمة بصحيح الأمام مسلم عناية فائقة، فمنهم من شرح غريبه ومنهم من شرحه كاملا ومنهم من اعتنى برجاله فمن تلك الشروح:

1 - شرح مسلم لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت520 هـ).

2 - المفهم في شرح غريب مسلم لعبد الغفار ابن إسماعيل الفارسي (ت526 هـ).

3 - المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت536 هـ).

4 - إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544 هـ).

5 - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، للحافظ أبي عمرو بن الصلاح (ت643هـ).

6 - لمفهم في شرح مختصر مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (656هـ).

7 - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676 هـ).

8 - إكمال إكمال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الأبُي:المشهور بشرح الأبُي على مسلم (ت827أو 828).

وقد جمع فيه مؤلفه بين كتاب المازري والقاضي عياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة رامزاً لكل منهم بحرف: فالميم للمازري والعين لعياض والطاء للقرطبي والدال لمحي الدين النووي . وبلفظ الشيخ إلى شيخه ابن عرفة.

9 - الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي.

وأما أسباب النزول في هذا الكتاب، فليست مجموعة وإِنَّمَا مفرقة وفق اختلاف الكتب التي تنتمى إليها.

## 6 - سنن أبي داود:

**ترجمة المؤلف([[60]](#footnote-60)):**

**نسبه ومولده:**

هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، محدث البصرة، ولد سنة اثنتين ومئتين، ورحل، وجمع، وصنف، وبرع في هذا الشأن.

**طلبه للعلم وشيوخه:**

حرص الإمام أبو داود على طلب العلم والرحلة في سبيل تحصيله في سن مبكر من حياته، فقد رحل إلى بغداد سنة 220هـ، وكان عمره آنذاك ثمانية عشر عاما، ورحل إلى الشام سنة222هـ، لذا فإنه حظي بعلو الإسناد؛ فهو يفوق الإمام مسلم في علو الإسناد، بل إنه يشارك البخاري في جماعة من شيوخه لم يشاركه في الرواية عنهم غيره.

تلقى العلم عن كثير من العلماء منهم: أحمد بن حنبل، وقد لازمه ملازمة شديدة؛ حتى إنه يعد من كبار أصحاب الإمام أحمد، وسننه مرتبة على طريقة الحنابلة في كتبهم الفقهية، وله سؤالات للإمام أحمد في الجرح والتعديل وفي الفقه وكلاهما مطبوع، وسمع من علي بن المديني، ويحيى بن معين ومحمد بن بشار، وسمع بمكة من القعنبي، وسليمان بن حرب، وسمع من: مسلم بن إبراهيم، وعبد الله بن رجاء، وأبي الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل، وطبقتهم بالبصرة،...

**تلامذته والرواة عنه:**

حدث عنه: أبو عيسى الترمذي في " جامعه "، والنسائي، فيما قيل، وإبراهيم بن حمدان العاقولي، وأبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن الاشناني البغدادي، نزيل الرحبة، راوي " السنن " عنه، و... وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وعبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي،.. وأبو بشر الدولابي الحافظ، وأبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي راوي " السنن "، وابن داسة وغيرهم كثير.

**ثناء العلماء عليه:**

فقد أثنی علیه جمع من أهل العلم، منهم:

قال أبو بكر الخلال: أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورع مقدم، سمع منه أحمد بن حنبل حديثا واحدا، كان أبو داود يذكره...

وقال أحمد بن محمد بن ياسين: كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله وعلمه وعلله وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف، والصلاح والورع، من فرسان الحديث...

**وفاته:**

قال أبو عبيد الآجري: توفي أبو داود في سادس عشر شوال، سنة خمس وسبعين ومئتين.

**ترجمة الکتاب([[61]](#footnote-61)):**

اسم الكتاب على ما سماه به مؤلفه في رسالته إلى أهل مكة: السنن. ولا أعلم تسمية أخرى للكتاب غير السنن

**عدد أحاديثه:**

قال أبو بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله خمس مئة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب " السنن " - جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثماني مئة حديث ، ذكرت الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث...

وقال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمان مئة حديث، ونحو ست مئة حديث من المراسيل.

**موضوعه:**

أراد رحمه الله لهذا الكتاب أن يكون جامعا لأحاديث الأحكام، فقد قال في رسالته إلى أهل مكة: ولم أصنف في " كتاب السنن" إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمئة، كلها في الأحكام.

**شروحه:**

1 - معالم السنن لأبي سليمان حمد الخطابي.

2 - مختصر سنن أبي داود لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري.

3 - تهذيب السنن لشمس الدين ابن قيم الجوزية.

4 - وشرح النووي قطعة منه.

5 - وكذا شرح قطعة منه علاء الدين مغلطاي.

6 - وشرح جزءاً منه ولي الدين العراقي .

7 - وشرح زوائده على الصحيحين سراج الدين ابن الملقن.

8 - عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.

9 - وللآبادي أيضاً: غاية المقصود في حل سنن أبي داود، وهو أصل الكتاب المتقدم في مجلد واحد.

10 - بذل المجهود في حل أبي داود، لخليل أحمد السهارنفوري.

وأما أسباب النزول هنا فهي مفرقة وفق مناسبات الكتب والأبواب.

وسأذکر مصادر الآتية باختصار مخافة إطناب الممل.

## 7 - سنن الترمذي:

**ترجمة المؤلف([[62]](#footnote-62)):**

هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الحافظ العلم البارع ابن عيسى السلمي الترمذي ولد في حدود سنة عشر ومائتين، وارتحل للعلم فسمع بخراسان والعراق والحرمين، وقد فقد بصره في كبره بعد رحلته وكتابته العلم، وتوفي - رحمه الله - سنة تسع وسبعين ومائتين (279 هـ) بترمذ.

**ترجمة الکتاب([[63]](#footnote-63)):**

كتاب الترمذي كبقية كتب السنن لم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح وحده، لكنه يبين عن علته إذا كان معلولاً.

قال الذهبي عنه: (إنه يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونَفَسُه في التضعيف رخْوٌ).

**مميزاته:**

الأول: من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار.

الثاني: من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب.

الثالث: من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل.

الرابع: من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ونحوها من الفوائد، وفي آخره كتاب العلل، وفيه من الفوائد الحسنة ما لا يخفى على الفطن.

**شروحه:**

1 - عارضة الأحوذي على الترمذي لأبي بكر بن العربي المتوفى سنة (543 هـ).

2 - شرح أبي الفتح محمد بن سيد الناس اليعمري الشافعي المتوفى سنة (734 هـ).

بلغ فيه نحو ثلثي الجامع ولم يتم، ثم كمله الحافظ زبن الدين العراقى المتوفى سنة (806 هـ).

3 - شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة (795 هـ) وغيرها كثير.

أما أسباب النزول هنا فهي مفرقة، وعدد لا بأس به منها موجود في أبواب تفسير القرآن.

## 8 - سنن النَّسَائِي:

**ترجمة المؤلف([[64]](#footnote-64)):**

هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النَّسَائِي أبو عبد الرحمن الإمام الحافظ الثبت، ناقد الحديث، وکان مولده بنَسَا في سنة خمس عشرة ومائتين (215 هـ)، وطلب العلم في صغره، وكان من بحور العلم والإتقان ونقد الرجال، وحسن التأليف، وتوفي - رحمه الله - سنة ثلاث وثلاثمائة (303 هـ).

**ترجمة الكتاب([[65]](#footnote-65)):**

ألف النَّسَائِي كتابه (المجتبى) مقتصرًا فيه على الصحيح، وذلك بعد أن أهدى كتابه (السنن الكبرى) إلى أمير الرملة، فسأله: هل كل ما فيها صحيح؟ فقال: فيها الصحيح والحسن وما يقاربها، فقال له: ميز لي الصحيح من غيره، فصنف كتابه السنن الصغرى وسماه المجتبى من السنن، وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن.

**شروحه:**

1 – زهر الربى على المجتبى لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911 هـ، وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح.

2 – تعليق أبي الحسن السندي المتوفى 1138 هـ.

أما أسباب النزول عند النَّسَائِي ففي سننه الكبرى جمعها في كتاب التفسير، وفي المجتبى فرقها من نواحيه، ولم يضع فيه كتابًا للتفسير.

## 9 – سنن ابن ماجه:

**ترجمة المؤلف([[66]](#footnote-66)):**

هو محمد بن يزيد ابن ماجة، أبو عبد اللَّه القزويني، ولد سنة تسع ومائتين (209 هـ)، ارتحل لطلب العلم إلى العراقين، ومكة ... لِكَتْبِ الحديث، وكانت وفاته - رحمه الله - سنة ثلاث وسبعين ومائتين( 273 هـ).

**ترجمة الكتاب([[67]](#footnote-67)):**

هذا الكتاب رابع كتب السنن المشهورة بالأربعة وقد رتبه مؤلفه على الكتب والأبواب، وقد ذكروا أن كتبه اثنان وثلاثون كتاباً، وجملة أبوابه ألف وخمسمائة باب، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث، وهي مرتبة ترتيباً فقهيًا، وقد بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

**شروحه:**

1 - الديباجة لكمال الدين الدميري المتوفى سنة (808 هـ).

2 - ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه لسراج الدين بن الملقن المتوفى سنة (804 هـ).

وأما أسباب النزول عند ابن ماجه فهي قليلة كما أنها مفرقة في نواحي الكتاب.

**الثاني: کتب التفسیر**

ولا شک أن كتب التفسير عمومًا، والتي تعنى بالتفسير بالمأثور خصوصًا لها النصيب الأوفى في إيراد أسباب النزول عند تفسير الآيات، کما أن بعض المؤلفات لها التصاق أکبر بأسباب النزول، سأرکز علی التفاسیر التي تهتم بأسباب النزول:

## 1 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري:

**ترجمة المؤلف([[68]](#footnote-68)):**

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الإمام العلم، المجتهد، أبو جعفر الطبري صاحب التصانيف في مختلف العلوم من أهل طبرستان، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين(224 هـ)، وکان أکثرالعلماء ترحالاً في طلب العلم جمع الروایات وألف في فنون مختلفة، وتوفي - رحمه الله - سنة عشر وثلاثمائة (310 هـ) ببغداد.

**ترجمة الكتاب([[69]](#footnote-69)):**

ولاشک إن هذا الكتاب من أقوم كتب التفسير وأشهرها، کما هو مرجع لأهل العلم وکذا هو إمام كتب التفسير ، کما أشار إلیه شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير، والكلبي".

وهذا التفسير وإن اشتُهر عنه أنه من كتب التفسير بالمأثور إلا أن مؤلفه لم يقتصر فيه على المأثور عن السلف بل كان له فيه صولة وجولة ورأي ونظر.

**منهجه:**

ومن منهجه أنه يفسر القرآن بالقرآن، وبالسنة، وأقوال الصحابة والتابعين وباللغة.

وله عناية فائقة في القراءات فيوردها، ويرجح بينها.

كما أنه يورد أقوال الفقهاء في آيات الأحكام، وينفرد أحيانًا ببعض الآراء مؤيدًا قوله بالدليل.

وکذلک یناقش المسائل النحوية بعد إيرادها والأقوال فيها، وكثيرًا ما يورد الأعاريب في مواضع من الآيات ويستشهد لما يذهب إليه بالشعر الجاهلي والإسلامي، ولتفسيره مزايا، وعليه مآخذ.

وأما بالنسبة إلی أسباب النزول فیوجد فیه کم کبیر من الروایات المتعلقة بأسباب النزول کما إن ذلک لا یخفی علی أهل العلم والمتخصصین في الفن.

## 2 - تفسير ابن أبي حاتم:

**ترجمة المؤلف([[70]](#footnote-70)):**

هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الغطفاني من تميم بن حنظلة بن يربوع الرازي يكنى أبا محمد علامة حافظ محدث فقيه مفسر مصنف، ولد سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومائتين، (241 هـ) كان بحرًا في العلوم، ومعرفة الرجال وكان زاهداً يعد من الأبدال، وتوفي - رحمه الله - سنة سبع وعشرين وثلاثمائة (327 هـ) بالري.

**ترجمة الكتاب([[71]](#footnote-71)):**

تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والصحابة والتابعين.

**ممیزاته:**

1 - أنه جمع بين دفتيه تفسير الكتاب بالسنة وآثار الصحابة والتابعين بالإسناد.

2 - أنه ذكر روايات كثيرة لا توجد عند غيره، وبأسانيده هو.

3 - أنه حفظ لنا كثيرًا من التفاسير المفقودة مثل تفسير سعيد بن جبير ومقاتل بن حيان وغيرهما.

4 - أنه مصدر أصيل معتمد لدى جمهور علماء التفسير في كل العصور بعده، ولهذا نجد معظم التفاسير تنقل عنه كثيرًا من الآثار والروايات التي سردها.

وأما أسباب النزول فهي كثيرة في تفسيره، فإن ذكر آية لها سبب ذكره ضمن الروايات فيها.

## 3 - تفسير الثعلبي:

**ترجمة المؤلف([[72]](#footnote-72)):**

هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي صاحب التفسير كان أوحد زمانه في علم القرآن وله كتاب (العرائس في قصص الأنبياء) قال السمعاني: يقال له الثعلبي والثعالبي وهو لقبٌ لا نسب. روى عن جماعة وكان حافظاً عالماً بارعاً في العربية موثقاً أخذ عنه أبو الحسن الواحدي. وقد جاء عن أبي القاسم القشيري قال: رأيت رب العزة في المنام وهو يخاطبني وأخاطبه، فكان في أثناء ذلك أن قال الرب جل اسمه. أقبل الرجل الصالح فالتفت فإذا أحمد الثعلبي مقبل. وذكره عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في تاريخ نيسابور وأثنى عليه وقال: هو صحيح النقل موثوق به، حدث عن أبي طاهر بن خزيمة والإمام أبي بكر بن مهران المقرئ، وكان كثير الحديث كثير الشيوخ. توفي سنة سبع وعشرين وأربع مائة، (427 هـ).

**ترجمة الكتاب([[73]](#footnote-73)):**

هو تفسیر المسمی بـ (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا التفسير: " لَكِنَّ الثَّعْلَبِيَّ فِيهِ سَلَامَةٌ مِنْ الْبِدَعِ وَإِنْ ذَكَرَهَا تَقْلِيدًا لِغَيْرِهِ، وَتَفْسِيرُهُ وَتَفْسِيرُ الْوَاحِدِيِّ الْبَسِيطِ وَالْوَسِيطِ وَالْوَجِيزِ فِيهَا فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ، وَفِيهَا غَثٌّ كَثِيرٌ مِنْ الْمَنْقُولَاتِ الْبَاطِلَةِ وَغَيْرِهَا".

**منهجه:**

وقد بدأ تفسيره بمقدمة ألقى فيها الضوء عليه، وأبان عن منهجه وطريقته فيه، كما ذكر في أول كتابه أسانيده إلى من يروي عنهم التفسير من علماء السلف مكتفياً بذلك عن تكرارها في ثنايا الكتاب، كما ذكر أسانيده إلى مصنفات أهل عصره، ومنها كتب الغريب، والمشكل، والقراءات، ثم ذكر بابًا في (فضل) القرآن وأهله، وبابًا في معنى التفسير والتأويل.

كما أن له عناية في اللغة وأصولها، وتصاريفها ويستشهد على قوله بشعر العرب، وكان يتوسع في الأحكام الفقهية، وخصوصًا مذهب الشافعي.

وكان يذكر القراءات في الآية ويعتني بتوجيهها، والاستدلال لها.

وأما أسباب النزول فكان يعتني بسردها، دون عزو أو إسناد كما أنه لا يتعقبها بالتعليق.

## 4 – تفسير البغوي:

**ترجمة المؤلف([[74]](#footnote-74)):**

هو الإمام العلامة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، الحافظ الفقيه المفسر. ومن تألیفاته: معالم التنزيل في التفسير، ومصابيح السنة، وشرح السنة، والتهذيب في الفقه الشافعي، وتوفي – رحمه تعالی - سنة (516 هـ).

**ترجمة الكتاب([[75]](#footnote-75)):**

سمی تفسیره بـ (معالم التنزيل)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وَأَمَّا التَّفَاسِيرُ الثَّلَاثَةُ الْمَسْئُولُ عَنْهَا فَأَسْلَمُهَا مِنْ الْبِدْعَةِ وَالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الْبَغَوِيّ، لَكِنَّهُ مُخْتَصَرٌ فِي تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ وَحَذَفَ مِنْهُ الْأَحَادِيثَ الْمَوْضُوعَةَ وَالْبِدَعَ الَّتِي فِيهِ وَحَذَفَ أَشْيَاءَ غَيْرَ ذَلِكَ".

**منهجه:**

أما منهجه في كتابه فإنه يعتمد على تفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

أما الأحاديث الموضوعة فقد نفاها من كتابه، وكذلك البدع التي ملأ الثعلبي بها كتابه.

أما أحاديث بني إسرائيل فقد اجتنب أكثرها لكنه مع ذلك روى بعضها، وهي في تفسيره أقل من غيره.

كما أن عنايته باللغة والنحو عناية يسيرة سريعة، وإن عرضها كان عرضه إياها موجزًا ومختصرًا.

أما القراءات فله حظ فيها، فكان يفصل فيها، ويبسطها، ويذكر الفرق بين القراءتين.

وكان يذكر المسائل الفقهية، ويعتني بها، ولعل ذلك يعود لكونه من فقهاء الشافعية.

وكان يبين في أوائل السور المكي والمدني، ويعتمد في ذلك على المأثور، وأحيانًا يرجح ويختار، وأحيانًا يدع الأمر مرسلاً بلا تحديد.

وأما أسباب النزول فله بها عناية لاعتماده على المأثور في التفسير، مع ما للأسباب من أثر بيِّن في بيان المعنى، وهي كثيرة في تفسيره.

## 5 - تفسير ابن كثير:

**ترجمة المؤلف([[76]](#footnote-76)):**

الحافظ الكبير عماد الدين هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصري ثم الدمشقي أبو الفداء عماد الدين. حافظ، مؤرخ. فقيه. ولد سنة واحد وسبعمائة وتوفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة هجرية.

**ترجمة الكتاب([[77]](#footnote-77)):**

وسمی تفسیره بـ (تفسير القرآن العظيم)، وهذا الكتاب من أنفع كتب التفسير، وأكثرها شيوعًا، وهو يعد من كتب التفسير بالمأثور.

**منهجه:**

وقد كان مؤلفه يعتمد في تفسيره طريقة ابن جرير الطبري حيث يفسر القرآن بالقرآن، وبالسنة، وأقوال الصحابة والتابعين.

وكان له عناية بدراسة المسائل الفقهية لكن على نحو معتدل بعيدًا عن المبالغة والتقصير.

كما كان له عناية بالأحداث التاريخية التي تناولها القرآن بالحديث عنها، وهذا ليس بغريب إذا علمنا أن مؤلفه البداية والنهاية يعد من المراجع التاريخية، أما الإسرائيليات فقد كان يكثر منها في تفسيره، وكثيرًا ما كان يتعقبها وينهج في ذلك ما أذن الشارع في نقله منها مما لا يخالف كتابًا ولا سنة.

وأما أسباب النزول فهي كثيرة في تفسيره، وأحيانًا يحرر القول في متونها وأسانيدها وأحيانًا أخرى يرويها ولا يتعقبها بشيء.

## 6 - الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسیوطي:

**ترجمة المؤلف([[78]](#footnote-78)):**

هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين إمام حافظ مؤرخ أديب. له مؤلفات كثيرة في مختلف العلوم والفنون، ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة (849هـ)، وتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة هجرية(911 هـ).

**ترجمة الکتاب([[79]](#footnote-79)):**

هذا الكتاب اختصره المؤلف من كتاب آخر أوسع منه وهو (ترجمان القرآن) ساق فيه التفسير بالأسانيد، فلما رأى الهمم عن تحصيله قاصرة والرغبة في الاقتصار على متون الأحاديث وافرة لخصه في كتابه الدر المنثور، وهذا الكتاب يحوي بين دفتيه الروايات المأثورة من كتب الحديث الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمصنفات، وكتب التفسير.

ولم يقتصر كتابه على الصحيح من الروايات بل أورد فيه الضعيف والموضوع والإسرائيليات.

وأما أسباب النزول في كتابه فهي كثيرة ضرورة كثرة المرويات، لكنها بحاجة إلى دراسة نقدية في أسانيدها ومتونها واللَّه أعلم.

## الثالث: المصادر المستقلة

والمراد بها المصادر التي أفردت أسباب النزول بالتناول، وهي كثيرة سأرکز هنا في التعريف على كتابين لأنهما من أشهر ها ، وأكثرها تداولاً بين أهل التخصص وهما:

## 1 – أسباب النزول للواحدي:

**ترجمة المؤلف([[80]](#footnote-80)):**

هو: علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متوية، أبو الحسن الواحدي مفسر عالم بالأدب وصفه الذهبي بإمام علماء التأويل توفي سنة ثمان وستين وأربعمائة هجرية (468 هـ).

**ترجمة الکتاب([[81]](#footnote-81)):**

قدم الواحدي كتابه بمقدمة بيَّن فيها أهمية علوم القرآن، والآثار الدالة على جواز تفسيره، وكيف نزل ابتداءً، وأول وآخر ما نزل ثم تكلم عن كل آية لها سبب منقول، ومن منهجه:

أنه رتب الآيات على ترتيب المصحف إلا في مواضع نادرة، كما أنه يذكر اسم السورة، وبعد ذكر الآية يتبعها بذكر السبب أو الأسباب، وأحيانًا يذكر السبب بدون ذكر الآية قبله، وأحيانًا يذكر الخلاف في سبب نزول الآية، وقد يعدد الروايات للسبب الواحد، كما أنه أحيانًا يذكر الحديث المتصل والمرسل بالسند، وأحيانًا بغير سند، لكن إسناده للمتصل أكثر من إسناده للمرسل.

كما أنه يذكر بعض الروايات على أنها أسباب نزول وليست كذلك.

## 2 - لباب النقول في أسباب النزول للسیوطي:

**ترجمة المؤلف:**

قد تقدم الکلام عن المؤلف.

**ترجمة الكتاب([[82]](#footnote-82)):**

هذا الكتاب يعد من الكتب الرئيسة في علم أسباب النزول، فقد حوى منها شيئاً كثيراً، واستفاد مؤلفه من كتاب الواحدي الذي سبقه في اقتناص محاسنه وزاد عليها من عنده ومن ذلك:

أ - أنه حفظ في كتابه نصوصًا من كتب مفقودة، فكتابه فيها مرجع أصيل.

ب - حكمه على بعض الأحاديث والآثار بالصحة أو الضعف أو غيرهما.

جـ - نقله لأقوال العلماء في الحكم على بعض الأحاديث والآثار.

د - ذكره لطريق الحديث والأثر مما يعين على الحكم على السبب خاصة إذا كان الكتاب مفقودًا.

هـ - ذكره عدة أسباب لنزول الآية، ومحاولة الجمع بينها.

وتعقيبه على بعض الأقوال العلمية.

ز - ترجيحه واختياره لبعض الأسباب دون بعضها.

حـ - تحديده لظروف نزول الآية هل هي مكية أو مدنية ليلية أو نهارية.

أما ما يلاحظ على كتابه فالآتي:

أ - أنه لم يستوعب جميع الآيات التي ورد فيها سبب نزول.

ب - أنه ذكر بعض الأحاديث والآثار الضعيفة مع أنه أشار في مقدمة كتابه إلى عدم ذكر ذل ك.

جـ - في مواضع نادرة لا يرتب الآيات كترتيب المصحف.

المطلب الثاني - بواعث الخطأ في أسباب النزول**([[83]](#footnote-83)):**

وإن علوم التفسير عامة، وأسباب النزول على وجه الخصوص قد أصابها ما أصابها من ذلك، فتجد من يقول: سبب نزول الآية كذا، وآخر يقول: هذا لا يصح أن يكون سببًا لها، وآخر يذكر حدثًا ثم يقول: فأنزل الله، وآخر يذكر القصة نفسها ثم يقول: فتلا عليه، أو يقول: فذلك قوله تعالى.

ومنهم من يقول: نزلت هذه الآية بمكة، وآخر يقول: بل نزلت في المدينة، وثالث يقول: بل نزلت مرتين.

اختلاف وتباين يجعل الحليم حيرانًا، يقرأ وينظر لكنه لم يستفد إلا بلبلة الفكر وتشتت الذهن، والآن أشیر إلی أسباب وبواعث الخطأ کما في التالي:

**السبب الأول:**

أن تقع المخالفة بين سبب النزول وآيات القرآن باعتبار التاريخ وهو قسمان:

أ - أن تقع المخالفة بين ما نزل قبل الهجرة أو بعدها، مثاله:

ما أخرج البخاري وغیره واللفظ له عن أنس بن مالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: "قَالَ أَبُو جَهْلٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، " فَنَزَلَتْ: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ، وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ. وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ المَسْجِدِ الحَرَامِ}[الأنفال: 34]" الآيَةَ"([[84]](#footnote-84)).

وقد أخرج البخاري عن سعيد بن جبير قال: قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سُورَةُ الأَنْفَالِ، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ» ([[85]](#footnote-85)).

وقال ابن عاشور: "وَقَدِ اتَّفَقَ رِجَالُ الْأَثَرِ كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ أُنْزِلَتْ فِي أَمْرِ بَدْرٍ سُورَةُ الْأَنْفَالِ بِأَسْرِهَا،..."([[86]](#footnote-86)).

وجه المخالفة: أن سورة الأنفال بالاتفاق نزلت بعد الهجرة، وأن دعاء أبي جهل كان بمكة لقوله تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) وإنما كان فيهم قبل الهجرة.

ب - أن تقع المخالفة فيما نزل بعد الهجرة كان في أولها أم في آخرها، مثاله:

ما أخرج مسلم وغیره واللفظ له عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَيُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «اللهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسِنِي يُوسُفَ، اللهُمَّ الْعَنْ لِحْيَانَ، وَرِعْلًا، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ»، ثُمَّ بَلَغَنَا أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لَمَّا أُنْزِلَ: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ} [آل عمران: 128] ([[87]](#footnote-87)).

وجه المخالفة: أن قصة رعل، ولحيان، وذكوان وعصية كانت لما قُتل القراء في بئر معونة وذلك في صفر من السنة الرابعة، والآية فى سياق غزوة أحد، فكيف يتقدم النزول على السبب؟

**السبب الثاني:**

أن تقع المخالفة بين سبب النزول وآيات القرآن باعتبار السياق وهو ثلاثة أقسام:

أ - أن يقع الاختلاف بينهما في الألفاظ، مثاله:

ما أخرج أحمد وغیره واللفظ له عن عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: "لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، قَالَ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَانًا شَافِيًا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ} [البقرة: 219] ، قَالَ: فَدُعِيَ عُمَرُ فَقُرِئَتْ عَلَيْهِ،..."([[88]](#footnote-88)).

بيان مخالفة السبب للآية من وجهين:

الأول: أن الآية فيها السؤال عن الخمر والميسر جميعاً، بينما حديث عمر فيه الدعاء بالبيان عن الخمر فقط.

الثاني: أن الله قال في الآية: (يَسْأَلُونَكَ) وعمر لم يسأل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما يدل على هذا لفظ الحديث، وإنما فيه أنه دعا الله، وفرق بين دعاء اللَّه وسؤال رسوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

ب - أن يقع الاختلاف بينهما في المقصود بالخطاب، مثاله:

ما أخرج الإمام أحمد وغیره واللفظ له عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: "أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْأَدْيَانِ أَحَدٌ يَذْكُرُ اللَّهَ هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرُكُمْ» ، قَالَ: وَأَنْزَلَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ: لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَتَّى بَلَغَ: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ)"([[89]](#footnote-89)).

وجه المخالفة: أن القول بالنزول يقتضي نفي المساواة بين الذين آمنوا من هذه الأمة وبين أهل الكتاب.

بينما اتفق المفسرون على أن الآية تنفي المساواة بين مؤمني أهل الكتاب وكافريهم.

قال ابن العربي: " وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُفَسِّرُونَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ؛ وَمُفْتَتَحُ الْكَلَامِ نَفْيُ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ وَبَيْنَ مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ عَلَى الْكُفْرِ،.."([[90]](#footnote-90)).

وقال ابن عاشور: " اسْتِئْنَافٌ قُصِدَ بِهِ إِنْصَافُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَى مُعْظَمِهِمْ بِصِيغَةٍ تَعُمُّهُمْ، تَأْكِيدًا لِمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفاسِقُونَ [آل عمرَان:110]" ([[91]](#footnote-91)).

جـ - أن يقع الاختلاف بينهما في أصل الموضوع، مثاله:

ما أخرج ابن ماجه عن ابن عبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قال: " كَانَ الرَّجُلُ يَقُوتُ أَهْلَهُ قُوتًا فِيهِ سَعَةٌ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَقُوتُ أَهْلَهُ قُوتًا فِيهِ شِدَّةٌ، فَنَزَلَتْ: {مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ} [المائدة: 89]" ([[92]](#footnote-92)).

وجه المخالفة: أن حديث الآية عن الكفارة حين يحنث الحالف في يمينه، بينما السبب يدور على القوت والإنفاق وفرق كبير بين هذين.

**السبب الثالث:**

وقوع الخطأ في الإسناد وهو أقسام:

أ - أن يكون السبب ضعيف الإسناد، مثاله:

ما أخرج الترمذي وغیره واللفظ له عن عبد اللَّه بن عامر بن ربيعة عن أبيه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَلَمْ نَدْرِ أَيْنَ القِبْلَةُ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا عَلَى حِيَالِهِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَزَلَ: " {فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ} [البقرة: 115]"([[93]](#footnote-93)).

ب - أن يكون أصل الحديث صحيحاً وفيه علة إسنادية خفية، مثاله:

ما أخرج مسلم وغیره واللفظ له عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: " كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَيُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «اللهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسِنِي يُوسُفَ، اللهُمَّ الْعَنْ لِحْيَانَ، وَرِعْلًا، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ»، ثُمَّ بَلَغَنَا أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لَمَّا أُنْزِلَ: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ} [آل عمران: 128]" ([[94]](#footnote-94)).

جـ - أن يكون السبب صحيحاً لكنه يخالف سبباً أصح منه، مثاله:

ما أخرج أحمد وغیره واللفظ له عن زيد بن ثابت - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّي صَلَاةً أَشَدَّ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، قَالَ: فَنَزَلَتْ: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} [البقرة: 238]، قَالَ: «إِنَّ قَبْلَهَا صَلَاتَيْنِ، وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ»([[95]](#footnote-95)).

فهذا يخالف ما روى مسلم وغیره واللفظ له عن زيد بن أرقم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: " كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ {وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة: 238] فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عَنِ الْكَلَامِ"([[96]](#footnote-96)).

**السبب الرابع:**

وقوع الالتباس في التعبير وهو قسمان:

1 - أن يعبر عن التفسير بالنزول، مثاله:

ما أخرج مسلم وغیره واللفظ له عن البراء بن عازب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: "{يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ} [إبراهيم: 27] " قَالَ: "نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: {يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَفِي الْآخِرَةِ} [إبراهيم: 27]" ([[97]](#footnote-97)).

فلم یعرف هذه الروایة بأنها سبب نزول للآية، بل الحديث من باب التفسير فقط.

ب - أن يعبر عن التلاوة والقراءة بالنزول، مثاله:

ما أخرج الترمذي وغیره واللفظ له عن أبي عبيدة قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ بني إسرائيل لَمَّا وَقَعَ فِيهِمُ النَّقْصُ كَانَ الرَّجُلُ فِيهِمْ يَرَى أَخَاهُ يَقَعُ عَلَى الذَّنْبِ فَيَنْهَاهُ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ الغَدُ لَمْ يَمْنَعْهُ مَا رَأَى مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيبَهُ وَخَلِيطَهُ، فَضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَنَزَلَ فِيهِمُ القُرْآنُ» فَقَالَ: {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بني إسرائيل عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ} فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: {وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ} [المائدة: 81] قَالَ: وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ، فَقَالَ: «لَا، حَتَّى تَأْخُذُوا عَلَى يَدِ الظَّالِمِ فَتَأْطُرُوهُ عَلَى الحَقِّ أَطْرًا"([[98]](#footnote-98)).

فالتصريح بالنزول لا يصح لأن الحديث عن الأمم السابقة، وبعض المفسرين لما ذكر الحديث قال: ثم قرأ: (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ).

**السبب الخامس:**

مخالفة السبب للمستقر الثابت من حال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأصحابه، وإليك الأمثلة:

1 - أخرج أبو داود وغیره واللفظ له عن ابن عبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قال: " نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ {وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ} [آل عمران: 161] فِي قَطِيفَةٍ حَمْرَاءَ، فُقِدَتْ يَوْمَ بَدْرٍ فَقَالَ: بَعْضُ النَّاسِ لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ} [آل عمران: 161] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ "([[99]](#footnote-99)).

قال الطبري: "...لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِنَّمَا نَهَى بِذَلِكَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَّهِمُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْغُلُولِ، لَعَقَّبَ ذَلِكَ بِالْوَعِيدِ عَلَى التُّهْمَةِ، وَسُوءِ الظَّنِّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا بِالْوَعِيدِ عَلَى الْغُلُولِ،...([[100]](#footnote-100)).

## المبحث الثاني: قواعد في أسباب النزول و صیغها و التعدد فیها

وأما المبحث الثاني فیشتمل علی مطلبین، المطلب الأول في أسباب النزول من حیث صیغتها، والمطلب الثاني في تعدد السبب والنازل، وإلیک بینهما:

## المطلب الأول - أسباب النزول من حیث صیغتها:

أن السبيل الوحيد لمعرفة أسباب النزول هو النقل، فوجب علينا الآن أن نحاول استقصاء العبارات التي تصدّر بها الروايات المعبرة عن تلك الأسباب، وللتعبير عن سبب النزول صيغتان:

الأول: الصیغة تأتي کالآتي:

أ - أن يقول الصحابى: " سبب نزول هذه الآية كذا"، فأما قوله: (سبب نزول الآية كذا) فهذا لا وجود له في الواقع.

ب – أو یقول الصحابي: "حدث كذا فنزل كذا أو فنزلت الآية"، مثاله ما:

1 - أخرج البخاري وغیره واللفظ له عن زید بن ثابت – رضي الله تعالی عنه - قَالَ: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أُحُدٍ، رَجَعَ نَاسٌ مِمَّنْ خَرَجَ مَعَهُ، وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةً تَقُولُ: نُقَاتِلُهُمْ، وَفِرْقَةً تَقُولُ: لاَ نُقَاتِلُهُمْ، فَنَزَلَتْ {فَمَا لَكُمْ فِي المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا} [النساء: 88] وَقَالَ: «إِنَّهَا طَيْبَةُ، تَنْفِي الذُّنُوبَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الفِضَّةِ»([[101]](#footnote-101)).

2 - وأیضاً أخرج البخاري عن جابر – رضي الله تعالی عنه - قَالَ: " كَانَتِ اليَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا جَاءَ الوَلَدُ أَحْوَلَ، فَنَزَلَتْ: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ} [البقرة: 223] "([[102]](#footnote-102)).

ج - أو یقول الصحابي "سئل - عليه الصلاة والسلام - عن كذا فنزلت آية كذا"، مثاله:

ما أخرج البخاري وغیره واللفظ له عن عبد الله بن مسعود قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَرِبِ المَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ تَسْأَلُوهُ، لاَ يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ يَا أَبَا القَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ، قَالَ: «(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)» ([[103]](#footnote-103)).

فهذه الصيغة بشقيها نص صريح واضح فى سبب النزول.

الثاني: کقول الصحابي:

1 - "نزلت هذه الآية فى كذا"، مثاله:

ما أخرج البخاري عن نافع قال: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: " إِذَا قَرَأَ القُرْآنَ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ، فَأَخَذْتُ عَلَيْهِ يَوْمًا، فَقَرَأَ سُورَةَ البَقَرَةِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَكَانٍ، قَالَ: تَدْرِي فِيمَ أُنْزِلَتْ؟ قُلْتُ: لاَ، قَالَ: أُنْزِلَتْ فِي كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ مَضَى([[104]](#footnote-104)).

و في روایة أخری عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ {فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ} [البقرة: 223]. قَالَ: "يَأْتِيهَا فِي"([[105]](#footnote-105)).

یعنی بقوله (فِي كَذَا وَكَذَا) و (يَأْتِيهَا فِي): أتیان النساء في أدبارهن.

2 - "أحسب هذه الآية نزلت في كذا" أو "ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في كذا"، مثاله:

ما إخرج البخاري وغیره واللفظ له عن الزهري قال: "أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الزُّبَيْرَ، كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرَاجٍ مِنَ الحَرَّةِ، كَانَا يَسْقِيَانِ بِهِ كِلاَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ»، فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ، ثُمَّ احْبِسْ حَتَّى يَبْلُغَ الجَدْرَ»، فَاسْتَوْعَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ حَقَّهُ لِلْزُّبَيْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ ذَلِكَ أَشَارَ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْيٍ سَعَةٍ لَهُ وَلِلْأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا أَحْفَظَ الأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اسْتَوْعَى لِلْزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الحُكْمِ، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَ الزُّبَيْرُ: «وَاللَّهِ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ»: {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ...} [النساء: 65]" ([[106]](#footnote-106)).

وتكون هذه الصيغ محتملة للسببية ولما تضمنته الآية من الأحكام، أي: يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أنه داخل في معنى الآية.

کما قال الإمام ابن تیمية – رحمه الله -: "وَقَوْلُهُمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا يُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّهُ سَبَبُ النُّزُولِ وَيُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ السَّبَبُ كَمَا تَقُولُ عَنَى بِهَذِهِ الْآيَةِ كَذَا"([[107]](#footnote-107)).

## المطلب الثاني – تعدد السبب والنازل

وفیه أربعة نکات، النکتة الأولی في تعدد النازل و السبب واحد، والنکتة الثانية في تعدد السبب والنازل واحد، والنکتة الثالثة في تکرر النزول، والنکتة الرابعة في عموم اللفظ وخصوص السبب، وإلیک بیانها کما في التالي:

## النکتة الأولی - تعدد النازل والسبب واحد

وقد یتعدد النازل والسبب واحد بمعنی تنزل الآیات متعددة في سور مختلفة لحادثة أو سبب واحد وذلک واقع وإلیک مثاله:

ما أخرج البخاري وغیره واللفظ له عن سعید بن المسیب عن أبیه قال: "أَنَّ أَبَا طَالِبٍ لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ، دَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ: «أَيْ عَمِّ، قُلْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، تَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَلَمْ يَزَالاَ يُكَلِّمَانِهِ، حَتَّى قَالَ آخِرَ شَيْءٍ كَلَّمَهُمْ بِهِ: عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ، مَا لَمْ أُنْهَ عَنْهُ» فَنَزَلَتْ: {مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْد مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الجَحِيمِ} [التوبة: 113]. وَنَزَلَتْ: {إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ}"([[108]](#footnote-108)).ِ

و قد ذکرت في هذا الحدیث آیتین بأنها نزلت في سبب واحد وهو الاستغفار لإبي طالب، مع ذلک إن صیغة سبب النزول المذکورة في الحدیث من الصیغ الصریحة في السبب.

## النکتة الثانية - تعدد السبب والنازل واحد

وقد یتعدد السبب والنازل واحد بمعنی أنه تحدث حوادث مختلفة و تنزل آیة واحدة لعلاجها وحلها وإلیک مثاله کما في التالي:

قال اللَّه تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)([[109]](#footnote-109)).ِ

وأخرج البخاري وغیره واللفظ له عن البراء بن عازب قَالَ: " كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا، فَحَضَرَ الإِفْطَارُ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلاَ يَوْمَهُ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنَّ قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ الأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا، فَلَمَّا حَضَرَ الإِفْطَارُ أَتَى امْرَأَتَهُ، فَقَالَ لَهَا: أَعِنْدَكِ طَعَامٌ؟ قَالَتْ: لاَ وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: خَيْبَةً لَكَ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ غُشِيَ عَلَيْهِ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} [البقرة: 187] فَفَرِحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا، وَنَزَلَتْ: {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ} [البقرة: 187]"([[110]](#footnote-110)).ِ

وأیضاً أخرج البخاري وغیره واللفظ له عن أبي إسحاق قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "«لَمَّا نَزَلَ صَوْمُ رَمَضَانَ كَانُوا لاَ يَقْرَبُونَ النِّسَاءَ رَمَضَانَ كُلَّهُ، وَكَانَ رِجَالٌ يَخُونُونَ أَنْفُسَهُمْ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ {عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ} [البقرة:187]"([[111]](#footnote-111)).ِ

کما لاحظنا أن السبب قد تعدد هنا وهو الجوع والجهد، مع خيانة بعضهم أنفسهم في إتيان النساء مع أن النازل واحد.

## النکتة الثالثة - تکرر النزول

مسألة تکرر النزول من المسائل التي یدور حولها اختلاف العلماء والباحثین قدیماً وحدیثاً - ولکل وجهة هو مولیها-، ومنهم من جوز تکرار نزول آیة أو آیات بدلائل سردوها في کتبهم ومنهم من نفی و رد التکرار في نزول الآیات بدلائل مقنعة وأضعف الذین یروون تکرر النزول في الترجیح بین الرویات الواردة في أسباب النزول وإلیک دلائل کل فریق منهم:

**الفریق الأول:**

وهنا سأذکر بعضاً ممن جوز تکرر النزول ودلائلهم کما في التالي:

أ – قال ابن الحصار: "قَدْ يَتَكَرَّرُ نُزُولُ الْآيَةِ تَذْكِيرًا وَمَوْعِظَةً وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ خَوَاتِيمَ سُورَةِ النَّحْلِ وَأَوَّلَ سُورَةِ الرُّوم"([[112]](#footnote-112)).ِ

ب – وقال علم الدین السخاوي: "فإن قيل: فما فائدة نزولها مرة ثانية؟ قلت: يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها نحو: "ملك ومالك" و" السراط / والصراط"، ونحو ذلك"([[113]](#footnote-113)).ِ

ج – وقال بدرالدین الزرکشي: "وقد ينزل الشيء مرتين تعظيما لشأنه وتذكيرا به عند حدوث سببه خوف نسيانه وهذا كما قيل في الفاتحة نزلت مرتين مرة بمكة وأخرى بالمدينة"**([[114]](#footnote-114))**.

د – وقال السیوطي تعلیقاً علی حدیث الذي أخرجه مسلم في صحیحه: "فهذا الحديث يدل على أن القرآن لم ينزل من أول وهلة بل مرةً بعد أخرى"([[115]](#footnote-115)).ِ

وأما دلائل هولاء علی تکرر النزول الآیات، وقد لخص الدوکتور خالد بن سلیمان المزیني دلائلهم بقوله([[116]](#footnote-116)):

وخلاصة حجتهم ما يلي:

1 - أن النزول يتكرر لغرض إنزال بقية الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها.

2 - تذكير المخاطبين وموعظتهم بها.

3 - تعظيم شأن المنزل.

4 - تذكير رسول اللَّه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بها خوف النسيان.

5 - وجود أمثلة من القرآن تدل على هذا.

**الفریق الثاني:**

وأما هولاء یقولون بعدم تکرر النزول مستندین علی ذلک بقاعدة (الأصل عدم التکرار) وعلی أمام هولاء الحافظ ابن حجر العسقلاني حیث یقول: "وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَكَرُّرِ النُّزُولِ([[117]](#footnote-117))"، و تبعه في ذلک جمع کثیر من العلماء المعاصرة.

وقد لخص الدوکتور خالد بن سلیمان المزیني دلائل هولاء القوم بقوله([[118]](#footnote-118)):

وأما القائلون بعدم تكرر النزول فاحتجوا بما يلي:

أ - أن تكرر النزول خلاف الأصل. قال ابن حجر: (والأصل عدم تكرر النزول) وهذا حق أن الأصل عدمه، ومن خالف الأصل طولب بالدليل.

ب - عدم الفائدة في تكرر النزول لأنه تحصيل حاصل، وهذا صحيح فلم أجد فيما ذكروا فائدة من تكرر النزول، بل هو تحصيل أمرٍ حاصل موجود.

جـ - عدم وجود الدليل الصحيح على التكرر.

**التوفیق بین الآراء:**

ونستطیع أن نوحد و نوفق بین الآراء بأن هذا النزول لیس معناه النزول کأول مرة یأتي جبرئیل – علیه السلام – إلی النبي – صلی الله علیه وسلم – بل یراد بالنزول مرة ثانية أن یأتي جبرئیل – علیه السلام – للتعلیم وتوجیه الأمور وحل المشکلة بالآیات المنزلة من قبل، کما أشار إلیه الإمام شیخ الإسلام ابن تیمية – رحمه الله -:

" وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ إذَا حَدَثَ سَبَبٌ يُنَاسِبُهَا نَزَلَ جِبْرِيلُ فَقَرَأَهَا عَلَيْهِ لِيُعَلِّمَهُ أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ جَوَابَ ذَلِكَ السَّبَبِ وَإِنْ كَانَ الرَّسُولُ يَحْفَظُهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا قَدْ يَسْأَلُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَيَذْكُرُ لَهُ الْآيَةَ أَوْ الْحَدِيثَ لِيُبَيِّنَ لَهُ دَلَالَةَ النَّصِّ عَلَى تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ حَافِظٌ لِذَلِكَ لَكِنْ يُتْلَى عَلَيْهِ ذَلِكَ النَّصُّ لِيَتَبَيَّنَ وَجْهُ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَطْلُوبِ"([[119]](#footnote-119)).

النکتة الرابعة - عموم اللفظ وخصوص السبب**([[120]](#footnote-120))**

هذا الموضوع أساسه ومصدره من الموضوعات الأصولية الهامة والمؤثرة في التطبيقات العملية للأحكام الشرعية، ونظراً لصلته الوثيقة بالنصوص الشرعية بوجه عام، فسيكون لزاماً أن يرتبط بأسباب النزول على نحو خاص، ويكون من الموضوعات الرئيسة في هذا البحث، وقد قسم بعض أهل العلم أحوال اللفظ مع السبب في العموم والخصوص حسب استقراء العقلي علی أربعة صور، وهي:

1 - أن يكون كل من السبب واللفظ النازل عليه خاصّا.

2 - أن يكون كل من السبب واللفظ النازل عليه عامّا.

وهذان القسمان ليسا محل خلاف بين العلماء؛ لأن المطابقة حاصلة بين السبب الذي هو بمنزلة السؤال وبين اللفظ المنزل عليه الذي هو بمنزلة الجواب له.

3 - أن يكون السبب عامّا واللفظ النازل عليه خاصّا وهذا القسم وإن صح عقلا لكنه لا يجوز بلاغه لعدم وجود التطابق بين السبب الذي هو بمنزلة السؤال واللفظ النازل عليه الذي هو بمنزلة الجواب له، کما قال الشیخ محمد أبوشهبة:

" وهذا القسم وإن صح عقلا لكنه لا يجوز بلاغه لعدم وجود التطابق بين السبب الذي هو بمنزلة السؤال واللفظ النازل عليه الذي هو بمنزلة الجواب له فيكون بمنزلة من يقول هل للمسلمين أن يفعلوا كذا فيجاب بأن لفلان أن يفعل كذا ويترك حال الباقين، ومن ثم لم يقع هذا في الكلام البليغ كالقرآن والسنة"([[121]](#footnote-121)).

4 - أن يكون السبب خاصّا واللفظ النازل عليه عامّا، وهذا القسم جائز عقلا وواقع فعلا إذ لا ضير فيه ولا خلل بل هو أتم وأوفى بالمقصود.

کما قال الزمخشري في تفسیره: "ويجوز أن يكون السبب خاصا والوعيد عاما، ليتناول كل من باشر ذلك القبيح، وليكون جاريا مجرى التعريض بالوارد فيه، فإنّ ذلك أزجر له وأنكى فيه الَّذِي بدل من كل"([[122]](#footnote-122)).

وهذا القسم هو محط اختلاف العلماء، فذهب الجمهور من العلماء إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

فحادثة «خولة بنت ثعلبة» التي ظاهر منها زوجها «أوس بن الصامت» كانت سببا لنزول آيات الظهار، وهي قوله تعالى: الَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسائِهِمْ ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ [المجادلة:2 - 4]، فاللفظ النازل عام: لأنه اسم موصول، وهو من صيغ العموم ويدخل تحت هذا العموم خولة ومن كان على شاكلتها ممن يظاهر منهن، وحادثة هلال بن أمية الذي رمى امرأته بشريك بن سحماء قد نزل بسببها آيات اللعان هي وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْواجَهُمْ [سورة النور: 6 - 9] الآيات، فاللفظ النازل عام وهو شامل لمن نزلت فيه الآية ولغيره ممن هو على شاكلته، هذا هو رأي الجمهور.

وذهب جماعة إلى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، فاللفظ العام دليل على صورة السبب الخاص، ولا بد من دليل آخر لغيره من الصور كالقياس ونحوه، حتى يبقى لنقل رواية السبب الخاص فائدة، ويتطابق السبب والمسبب تطابق السؤال والجواب.

## المبحث الثالث: ضوابط الترجیح في أسباب النزول

قواعد التفسرية وضوابطها في أسباب النزول تشیر إلی الترجیح عند تعددها عندما لا یمکن الجمع بین الروایات ولتطبیق هذه الضوابط نحتاج إلی الأمثلة، وقد قسمت هذا المبحث علی خمسة مطالب، المطلب الأول في الترجیح بتقدیم الصحیح علی الضعیف، والمطلب الثاني في الترجیح بتقدیم السبب الموافق للفظ الآية علی غیره، والمطلب الثالث في الترجیح قول صاحب القصة علی غیره، والمطلب الرابع في الترجیح بتقدیم قول الشاهد للسبب علی الغائب عنه، والمطلب الخامس في الترجیح بدلالة السیاق القرآني، وإلیک بیانها باختصار کما في التالي:

## المطلب الأول - الترجیح بتقدیم الصحیح علی الضعیف

لو عارضت الروایات في تعیین سبب النزول للآیة تقدم الروایة الصحیحة علی غیرها و اکتفی هنا بمثال واحد.

قال اللَّه تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) ([[123]](#footnote-123)).

قد تضاربت الروایات في تعیین سبب نزولها منها:

ما أخرج البخاري واللفظ له ومسلم وغیرهما عن ابن عباس – رضي الله تعالی عنهما – قال: " كَانَ رَجُلٌ فِي غُنَيْمَةٍ لَهُ فَلَحِقَهُ المُسْلِمُونَ، فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ، فَقَتَلُوهُ وَأَخَذُوا غُنَيْمَتَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ: {تَبْتَغُونَ عَرَضَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا} [النساء: 94] تِلْكَ الغُنَيْمَةُ" ([[124]](#footnote-124)).

و أخرج الإمام أحمدوغیره عن عبد الله ابن أبی الحدرد قال: «بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى إِضَمَ، فَخَرَجْتُ فِي نَفَرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ الْحَارِثُ بْنُ رِبْعِيٍّ، وَمُحَلَّمُ بْنُ جَثَّامَةَ بْنِ قَيْسٍ» ، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَطْنِ إِضَمَ مَرَّ بِنَا عَامِرٌ الْأَشْجَعِيُّ عَلَى قَعُودٍ، لَهُ مَعَهُ مُتَيِّعٌ وَوَطْبٌ مِنْ لَبَنٍ، فَلَمَّا مَرَّ بِنَا، سَلَّمَ عَلَيْنَا، فَأَمْسَكْنَا عَنْهُ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ مُحَلَّمُ بْنُ جَثَّامَةَ، فَقَتَلَهُ بِشَيْءٍ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَأَخَذَ بَعِيرَهُ وَمُتَيِّعَهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، نَزَلَ فِينَا الْقُرْآنُ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا} [النساء: 94] ([[125]](#footnote-125)).

ولا شک إن حدیث البخاري ومسلم بالتحدید هو سبب النزول لهذه الآية لأن صحة الروایة - باعتبار المصدر هي - التي اتفق علیها البخاري ومسلم لیست مخفية علی أحد، فإذن ترجح روایتهما علی غیرهما عند التعارض لأن الأمة أجمعت علی إن أعلی المراتب الصحة في الحدیث – باعتبار المصدر - ما اتفق علیه البخاري ومسلم.

وقد قال غیر واحد من العلماء منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في ذلک: "ما اتَّفَقَ الشيخانِ على تَخريجِه بالنِّسبةِ إِلى ما انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُما، وما انْفَرَدَ بهِ البخاريُّ بالنِّسبةِ إلى ما انْفَرَدَ بهِ مسلمٌ"([[126]](#footnote-126)).

وقد أشار الحافط علی دلیل ذلک بقوله: "لاتِّفاقِ العُلماءِ بعدِهِما على تلقِّي كتابيهما بالقبول، واختلافُ بعضهم في أيهما أرجحُ. فما اتَّفقا عليهِ أرجحُ مِنْ هذهِ الحيثيَّةِ مما لم يتفقا عليه"([[127]](#footnote-127)).

## المطلب الثاني - الترجیح بتقدیم السبب الموافق للفظ الأية علی غیره

لو نظرنا إلی أسباب النزول للآیات لوجدناها إنها تحدث علی نمطین:

الأول: کان سؤالاً أو استبصاراً أو استفتاء من النبي – علیه السلام – أو الصحابة أو من الکفار کمشرکي مکة وما حولها أو أهل الکتاب، فنزلت الآية جواباً له، ونکتفی هنا بمثال واحد:

ما أخرج البخاري وغیره واللفظ له عن عبد الله بن مسعود قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَرِبِ المَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ تَسْأَلُوهُ، لاَ يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ يَا أَبَا القَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ، قَالَ: «(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)» ([[128]](#footnote-128)).

وأيَّاً كان فالجامع المشترك هنا بین السؤال والجواب هو الموافقة بين لفظي الآية وسبب نزولها.

الثاني: حدثت حادثة فنزلت الآية أو الآیات لمعاجتها وحلها.

ولکل قسم من هذین القسمین وجوه وصور مختلفة لا نذکرها هنا اختصاراً ولمخافة التطویل والإطناب الممل.

قال الله تعالی: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ \* وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ) ([[129]](#footnote-129)).

أخرج الطبري بسنده عن السدي في سبب نزول هذه الآية قال: " ومن الناس من يُعجبك قولُه في الحياة الدنيا ويُشهد الله على ما في قلبه وهو ألدُّ الخصام"، قال: نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي- وهو حليفٌ لبني زُهره- وأقبل إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم بالمدينة، فأظهر له الإسلام، فأعجبَ النبيّ صلى الله عليه وسلم ذلك منه، وقال: إنما جئت أريد الإسلام، والله يعلم أنّي صادق! = وذلك قوله:" ويشهد الله على ما في قلبه"= ثم خرج من عند النبي صلى الله عليه وسلم فمرَّ بزرع لقوم من المسلمين وُحُمر، فأحرق الزرع، وعقر الحُمُرُ، فأنزل الله عز وجل:" وإذا تولى سعَى في الأرض ليُفسد فيها ويُهلك الحرْثَ والنسل"([[130]](#footnote-130)).

وأیضاً أخرج الطبري بسنده عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، قال: حدثني سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عباس، قال: "لما أصيبت هذه السرية أصحاب خُبَيْب بالرجيع بين مكة والمدينة، فقال رجال من المنافقين: يا ويح هؤلاء المقتولين الذين هلكوا هكذا! لا هم قعدوا في بيوتهم، ولا هم أدَّوْا رسالة صاحبهم! فأنزل الله عز وجلّ في ذلك من قول المنافقين، وما أصاب أولئك النفر في الشهادة والخير من الله:" ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا"([[131]](#footnote-131)).

التعارض بین هاتین الروایتین واضح حیث أن الروایة الأولی تصرح بأن أخنس بن شریق هو الذي أنزل الله فيه هذه الآیات، وأما الرواية الثانية تصرح بأن سبب نزول الآية قوم آخر من المنافقین لاموا الشهداء الرجیع، حیث أنزل الله هذه الآیات فیهم.

وقد رجح الإمام ابن جریر الطبري روایة السدي علی الثانية للترجیح بتقدیم السبب الموافق للفظ الآية علی غیره حیث یقول:

" فالذي هو أولى بظاهرها ما قاله السدي غير أن السدي ذكر أن الذي نزلت فيه هذه الآية إنما نزلت في قتله حُمُرَ القوم من المسلمين وإحراقه زرعًا لهم"([[132]](#footnote-132)).

ثم یعمم الإمام الطبري تهدید الله في هذه الآيات علی کل من سلک مسلک هذا المنافق إلی یوم الدین بقوله:

"وذلك وإن كان جائزًا أن يكون كذلك، فغير فاسد أن تكون الآية نزلت فيه، والمراد بها كلُّ من سلك سبيله في قتل كل ما قَتل من الحيوان الذي لا يحلّ قتله بحال، والذي يحلّ قتله في بعض الأحوال - إذا قتله بغير حق، بل ذلك كذلك عندي، لأن الله تبارك وتعالى لم يخصُص من ذلك شيئًا دون شيء بل عمَّه"([[133]](#footnote-133)).

## المطلب الثالث - الترجیح بتقدیم قول صاحب القصة علی غیره

وقد یرجح بین الروایتین المتعارضتین بعامل تقدیم قول صاحب القصة علی غیره کما طبق ابن القدامة هذه القاعدة في التعارض بین الروایتین کما في التالي:

" الرابع: أن يكون راوي أحدهما صاحب الواقعة، فقول "ميمونة": "تزوجني النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ونحن حلالان" يُقَدَّم على رواية "ابن عباس": "نكحها وهو محرم"([[134]](#footnote-134)).

قال الله تعالى: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)([[135]](#footnote-135)).

أخرج البخاري واللفظ له و مسلم وغیرهما عن جابر بن عبد الله أنه قال: " مَرِضْتُ مَرَضًا، فَأَتَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي، وَأَبُو بَكْرٍ، وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَوَجَدَانِي أُغْمِيَ عَلَيَّ، «فَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ» فَإِذَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي، كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ المِيرَاثِ" ([[136]](#footnote-136)).

وأخرج الطبري بسنده عن سعيد بن المسيب قال: سأل عمر بن الخطاب النبيَّ صلى الله عليه وسلم عن الكلالة، فقال: أليس قد بيَّن الله ذلك؟ قال: فنزلت:"يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة"([[137]](#footnote-137)).

وهنا تعارضت الروایتان في تحدید سبب النزول للآية ولا یمکن الجمع بینهما فإذن ترجح روایة البخاري ومسلم علی رواية الطبري حیث أن جابرا – رضي الله عنه – کان صاحب القصة لأن القاعدة الترجیح في الروایات المتعارضة في تعیین سبب النزول هی تقدیم قول صاحب القصة علی غیره.

## المطلب الرابع - الترجیح بتقدیم قول الشاهد للسبب علی الغائب عنه

وقد یرجح بین الروایتین المتعارضتین بقاعدة الترجیح بتقدیم قول الشاهد للسبب علی الغائب عنه وذلک مثل تعیین روایة سبب نزول في هذه الآية:

قال الله تعالی:(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)([[138]](#footnote-138)).

أخرج البخاري وغیره واللفظ له عن عبد الله بن مسعود قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَرِبِ المَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ تَسْأَلُوهُ، لاَ يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ يَا أَبَا القَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ، قَالَ: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)([[139]](#footnote-139)).

وأخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس و صححه قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِيَهُودَ: أَعْطُونَا شَيْئًا نَسْأَلُ هَذَا الرَّجُلَ، فَقَالَ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}([[140]](#footnote-140)).

وهنا نجد التعارض في تعیین روایة سبب النزول - أم هذه الآیة مکية أم هي مدنية - فاذن نقدم روایة البخاري عن عبد الله بن مسعود علی روایة الترمذي عن ابن عباس لأن عبد الله بن مسعود کان شاهداً علی القصة والقاعدة في ذلک الترجیح بتقدیم قول الشاهد للسبب علی الغائب عنه.

قال السیوطي – رحمه الله -: " الْحَالُ الرَّابِعُ: أَنْ يَسْتَوِيَ الْإِسْنَادَانِ فِي الصِّحَّةِ فَيُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا بِكَوْنِ رَاوِيهِ حَاضِرَ الْقِصَّةِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ مِثَالُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ... وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ- وَصَحَّحَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - قَالَ:... فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهَا نَزَلَتْ بِمَكَّةَ وَالْأَوَّلُ خِلَافُهُ – نزلت بالمدينة - وَقَدْ رَجَّحَ بِأَنَّ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَصَحُّ مِنْ غَيْرِهِ وَبِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ حَاضِرَ الْقِصَّةِ"([[141]](#footnote-141)).ِ

## المطلب الخامس - الترجیح بدلالة السیاق القرآني

وقد یرجح و یعیین من الروایتین المتعارضتین روایة التي توافق مع سیاق القرآني بقاعدة الترجیح بدلالة السیاق القرآني سبباً لنزول الآية وذلک في مثل قوله تعالی:

(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ \* فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ)([[142]](#footnote-142)).

أخرج الإمام أحمد في مسنده وغیره واللفظ له عن عبد الله بن عباس – رضي الله تعالی عنهما - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأُحُدٍ، جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طِيبَ مَشْرَبِهِمْ وَمَأْكَلِهِمْ، وَحُسْنَ مَقِيلِهِمْ قَالُوا: يَا لَيْتَ إِخْوَانَنَا يَعْلَمُونَ بِمَا صَنَعَ اللَّهُ لَنَا، لِئَلا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ، وَلا يَنْكُلُوا عَنِ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أُبَلِّغُهُمْ عَنْكُمْ " فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلاءِ الْآيَاتِ عَلَى رَسُولِهِ: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا}([[143]](#footnote-143)).

وقد ذکر الواحدي – رحمه الله - في سبب نزول هذه الآيات غیر ذلک من الروایات حیث یقول: "وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ: نَزَلَتِ الْآيَةُ فِي شُهَدَاءِ بِئْرِ مَعُونَةَ، وَقِصَّتُهُمْ مَشْهُورَةٌ ذَكَرَهَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ فِي الْمَغَازِي. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّ أَوْلِيَاءَ الشُّهَدَاءِ كَانُوا إِذَا أَصَابَتْهُمْ نِعْمَةٌ أَوْ سُرُورٌ تَحَسَّرُوا وَقَالُوا: نحن في نعمة وَالسُّرُورِ وَآبَاؤُنَا وَأَبْنَاؤُنَا وَإِخْوَانُنَا فِي الْقُبُورِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ تَنْفِيسًا عَنْهُمْ وَإِخْبَارًا عَنْ حَالِ قَتْلَاهُمْ"([[144]](#footnote-144)).

ونلاحظ هنا تعارض الروایات في تحدید روایة سبب النزول للآیات حیث إن الرواية الأولی تصرح بأن هذه الآیات نزلت في شهداء أحد و الروایات الأخری تشیر إلی أسباب أخری لنزول الآيات فإذن نرجح بین هذه الروایات الرواية الأولی وهي ما أخرجه الإمام أحمد وغیره وذلک بدلالة الترجیح بسیاق القرآني، و إن کانت الآيات تشتمل وتعم جمیع الشهداء قبل غزوة أحد و بعدها ولکن غیر شهداء أحد داخل في معنی الآية و لیس سببا لنزول الآيآت.

## الخاتمة:

وأما الخاتمة فتشتمل علی أهم النتائج التي توصلت إلیها من خلال بحثي، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

**أهم النتائج التي توصلت إلیها:**

1 – إنا نعرف إن للآیات القرآنية ککل، لها سبب عام کالهداية والسعادة في الدارین للإنسان، وسبب خاص کحادثة أو سؤال ثم إثرها تنزل الآية لعلاجها وحلها.

2 – لیس من الضرورة أن نلتمس لکل آیة سبباً خاصاً لأنها لاتوجد لکل آية سبباً خاصاً نزلت الآية بها، لأن القرآن کان ینزل بسبب خاص وبلا سبب خاص لحکمة یعلمها الله.

3 – أصح التعاریف لسبب النزول هو أن یشتمل التعریف علی سؤال سائل أو حدوث حادثة قبل النزول ثم نزلت الآية.

4 – إن لسبب النزول فوائد ذکرها العلماء ونقل في کتبهم وتشتمل علی جوانب مختلفة للبحث.

5 – وإن لسبب النزول مصادر من کتب السنة، و کتب التفسیر، وکتب المستقلة لا بد في معرفة سبب النزول من الرجوع إلیها.

6 – قد یتعدد السبب والنازل واحد، وقد یتعدد النازل والسبب واحد، ولهما أمثلة صحیحة موجودة في المصادر المتعبرة لأسباب النزول.

7 – وعندما تتعدد الروایات المتعارضات وهنا لابد من الترجیح بینها.

8 – والترجیح بین الروایات المتعارضات في تحدید السبب للنزول إما بتقدیم الصحیح علی الضعیف، أو بتقدیم السبب الموافق للفظ الآية علی غیره، أو قول صاحب القصة علی غیره، أو بتقدیم قول الشاهد للسبب علی الغائب عنه، أو بدلالة السیاق القرآني.

## فهرس المصادر والمراجع

1. ***القرآن الکریم.***
2. ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، ***أحكام القرآن،*** راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب، العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ = 2003 م)، عدد الأجزاء:4).
3. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، ***شذرات الذهب في أخبار من ذهب،*** حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، عدد الأجزاء: 11).
4. ابن القیم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، ***الفروسية،*** المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية – حائل، الطبعة: الأولى، 1414 = 1993)، عدد الأجزاء: 1).
5. ابن تعزي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، ***النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،*** الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصرعدد الأجزاء: 16).
6. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، ***مجموع الفتاوى،*** المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ=1995م).
7. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، ***نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،*** المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 1).
8. ------------------------ ***تهذيب التهذيب،*** الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ)، عدد الأجزاء: 12).
9. ------------------------ ***الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة،*** المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ = 1972م، عدد الأجزاء: 6).
10. -------------------------- ***النكت على كتاب ابن الصلاح،*** المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: 2)، الطبعة: الأولى، (1404هـ = 1984م).
11. --------------------------- ***فتح الباري شرح صحيح البخاري،*** الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: 13).
12. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، ***مسند الإمام أحمد بن حنبل،*** المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م).
13. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، ***وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،*** (المحقق: إحسان عباسال ناشر: دار صادر- بيروت الطبعة: 1، 1971م عدد الأجزاء: 7).
14. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، ***شرح علل الترمذي،*** المؤلف: المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ = 1987م).
15. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، ***التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»،*** الناشر: الدار، التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ، عدد الأجزاء: 30 (والجزء رقم 8 في قسمين).
16. ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، ***تاريخ دمشق،*** المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1415 هـ = 1995 م)، عدد الأجزاء: 80 (74 و 6 مجلدات فهارس).
17. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، ***فهرس ابن عطية***، المحقق: محمد أبو الأجفان/ محمد الزاهي، الناشر: دار الغرب الاسلامي - بيروت/ لبنان، الطبعة: الثانية، 1983)، عدد الأجزاء: 1).
18. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، ***معجم مقاييس اللغة،*** المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ = 1979م)، عدد الأجزاء: 6).
19. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، ***روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل*** الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية: (1423هـ = 2002م)، عدد الأجزاء: 2).
20. ابن کثیر، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، ***الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث،*** المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: 1).
21. --------------------- ***البداية والنهاية،*** الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1407 هـ = 1986 م)، عدد الأجزاء: 15).
22. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، ***سنن ابن ماجه،*** تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: 2).
23. أبو الطيب، محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: 1307هـ)، ***الحطة في ذكر الصحاح الستة***، الناشر: دار الكتب التعليمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ= 1985م)، عدد الأجزاء: 1).
24. أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ)، ***ترتيب المدارك وتقريب المسالك،*** المحقق: جزء 1: ابن تاويت الطنجي، 1965 م، جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراوي، 1966 = 1970 م، جزء 5: محمد بن شريفة، جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981=1983م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة:الأولى، عدد الأجزاء: 8).
25. أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (المتوفى: 310هـ)، ***جامع البيان في تأويل القرآن،*** المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، (1420 هـ = 2000 م)، عدد الأجزاء: 24).
26. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، ***رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه،*** المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية – بيروت، عدد الأجزاء: 1).
27. ------------------------ ***سنن أبي داود،*** المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، عدد الأجزاء: 4).
28. أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم (المتوفى: 1403هـ)، ***المدخل لدراسة القرآن الكريم،*** الناشر: مكتبه السنة – القاهرة، الطبعة: الثانية، (1423 هـ = 2003 م)، عدد الأجزاء: 1).
29. أبو نعیم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، ***حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،*** الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م)، ثم صورتها عدة دور منها، 1 - دار الكتاب العربي – بيروت، 2 - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 3- دار الكتب العلمية- بيروت (طبعة 1409هـ بدون تحقيق)، عدد الأجزاء: 10).
30. ابو یعلی، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ)، ***طبقات الحنابلة،*** المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: 2).
31. الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (المتوفى: 502هـ)، ***المفردات في غريب القرآن،*** المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ.
32. البخاري، محمد بن إسماعیل، ***صحیح البخاري،*** المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ)، عدد الأجزاء: 9).
33. البستي، القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي (المتوفى: 730هـ)، ***برنامج التجيبي،*** تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور، الناشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، عام النشر: 1981 م)، عدد الأجزاء: 1).
34. البیهقي، ***السنن الكبرى،*** المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، (1424 هـ = 2003 م).
35. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي***، الجامع الصحيح سنن الترمذي*** ، دار إحياء التراث العربي– بيروت ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون ، عدد الأجزاء:5).التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي.
36. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، ***الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث (مطبوع مع شرح منلا حنفي عليه)،*** مصحح بمعرفة لجنة: برئاسة الشيخ حسن الإنبابي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر، باشر طبعه: محمد أمين عمران، عام النشر: 1350هـ = 1931 م)، عدد الأجزاء: 1).
37. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: 370هـ)، ***أحكام القرآن،*** المحقق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تاريخ الطبع: 1405 هـ).
38. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، ***کشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،*** الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: 1941م)، عدد الأجزاء: 6 (1، 2كشف الظنون، و3، 4 إيضاح المكنون، و 5، 6 هداية العارفين)، (الكتاب الإلكتروني هو المجلدان المخصصان لكشف الظنون فقط).
39. الحاکم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، ***المستدرك على الصحيحين،***  تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 = 1990)، عدد الأجزاء: 4).
40. ------------------------------ ***معرفة علوم الحديث،*** المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ = 1977م)، عدد الأجزاء:1).
41. الحسيني، محمد عصام الحسيني، ***إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري،*** الطبع: دار اليمامة.
42. الحلبي، نور الدين محمد عتر الحلبي، ***علوم القرآن الكريم،*** الناشر: مطبعة الصباح – دمشق، الطبعة: الأولى (1414 هـ = 1993 م)، عدد الأجزاء: 1).
43. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، ***معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،*** المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ = 1993 م)، عدد الأجزاء: 7).
44. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، ***تاريخ بغداد***، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار، الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ = 2002 م)، عدد الأجزاء: 16).
45. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)، ***مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)***، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ = 2000 م)، عدد الأجزاء: 4).
46. الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: 945هـ)، ***طبقات المفسرين للداوودي*** ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، عدد الأجزاء: 2).
47. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، ***تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام***، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003 م)، عدد الأجزاء: 15).
48. ----------------------- ***ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث» )،*** المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، 1410هـ =1990م)، عدد الأجزاء: 1).
49. ------------------------ ***العبر في خبر من غبر،*** المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 4).
50. ------------------------- ***ميزان الاعتدال في نقد الرجال،*** تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ = 1963 م)، عدد الأجزاء: 4).
51. الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: 1367هـ)، ***مناهل العرفان في علوم*** القرآن، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: 2).
52. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، ***البرهان في علوم القرآن،*** المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ = 1957 م)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات)، عدد الأجزاء: 4).
53. الزرکلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، ***الأعلام،*** الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م).
54. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، ***الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،*** الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ، عدد الأجزاء: 4).
55. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، ***طبقات الشافعية الكبرى،*** المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ)، عدد الأجزاء: 10).
56. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، ***الضوء اللامع لأهل القرن التاسع،*** الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، عدد الأجزاء: 6).
57. ----------------------------- ***جمال القراء وكمال الإقراء،*** تحقيق: د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى 1418 هـ = 1997 م)، عدد الأجزاء: 1).
58. السیوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، ***حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة،*** المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة: الأولى 1387 هـ - 1967 م)، عدد الأجزاء: 2).
59. -------------------------- ***الإتقان في علوم القرآن،*** المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: (1394هـ = 1974م)، عدد الأجزاء: 4).
60. ------------------------- ***تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،*** حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، عدد الأجزاء: 2).
61. ------------------------- ***طبقات المفسرين العشرين،*** المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1396)، عدد الأجزاء:1).
62. الشوکاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، ***البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع،*** الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: 2)،
63. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، ***الوافي بالوفيات،*** (المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الناشر: دار إحياء التراث- بيروت عام النشر:1420هـ- 2000م عدد الأجزاء: 29).
64. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ)، ***توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،*** المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1417هـ=1997م)، عدد الأجزاء: 2).
65. عبد الجواد خلف محمد عبد الجواد، ***مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن،*** الناشر: دار البيان العربى – القاهرة، عدد الأجزاء:1).
66. الغزي، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: 1061هـ)، ***الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*** ، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م)، عدد الأجزاء: 3).
67. القطان، مناع بن خليل القطان (المتوفى: 1420هـ)، ***مباحث في علوم القرآن،*** الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثالثة 1421هـ = 2000م)، عدد الأجزاء: 1).
68. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، ***إنباه الرواة على أنباه النحاة،*** المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ = 1982م، عدد الأجزاء: 4).
69. الکتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: 1345هـ)، ***الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة،*** المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة 1421هـ =2000م)، عدد الأجزاء:1).
70. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، ***تهذيب الكمال في أسماء الرجال،*** المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 = 1980)، عدد الأجزاء: 35).
71. المزيني، خالد بن سليمان المزيني، ***المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية،*** الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، (1427 هـ - 2006 م)، عدد الأجزاء: 2).
72. مسلم، مسلم بن حجاج القشیري، ***صحیح مسلم،*** المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: 5).
73. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ)، ***الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة،*** الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: 1406 هـ = 1986 م).
74. ناجي، أحمد محرم الشيخ ناجي، ***الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين،*** الناشر: ؟ الطبعة: الخامسة، عدد الأجزاء: 1).
75. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، ***السنن الكبرى،*** حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، (1421 هـ = 2001م)، عدد الأجزاء: (10 و 2 فهارس).
76. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، ***المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،*** الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1392)، عدد الأجزاء: 18 (في 9 مجلدات).
77. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)، ***أسباب نزول القرآن،*** المحقق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، قال المحقق: قمت بتوفيق الله وحده بتخريج أحاديث الكتاب تخريجا مستوفى على ما ذكر العلماء أو ما توصلت إليه من خلال نقد تلك الأسانيد، الناشر: دار الإصلاح – الدمام، الطبعة: الثانية، (1412 هـ = 1992 م).

**المواقع علی الشبکة العنکبوتية (الإنترنت):**

1. موقع الشاملة.
2. موقع جامع الحديث.
3. موقع جمعية السراج المنير.
4. موقع مجلة البحوث الإسلامية.
5. موقع: (http://majles.alukah.net/t16378/).
6. موقع: (http://shamela.ws/index.php/r r/21).
7. موقع: (http://www.feqhweb.com/vb/t6852.html).
8. موقع: (https://islamstory.com/-).
9. موقع:(https://sites.google.com/site/islamfacilepouقtous/hom.
10. موقع: (الموسوعةالعربيةالعالميةhttp://www.mawsoah.net).
11. موقع (http://www.dr -abduljawad.com).

**فهرس الموضوعات**

[المقدمة: 3](#_Toc504296467)

[التمهيد: 5](#_Toc504296468)

[النکتة الأولی - تعریف سبب النزول 5](#_Toc504296469)

[السبب في اللغة: 5](#_Toc504296470)

[النزول في اللغة: 6](#_Toc504296471)

[تعریف سبب النزول: 8](#_Toc504296472)

[النکتة الثانية: مکانة أسباب النزول وأهمیتها 11](#_Toc504296473)

[النکتة الثالثة: فوائد أسباب النزول 13](#_Toc504296474)

[النکتة الرابعة - نشأة علم أسباب النزول 18](#_Toc504296475)

[اولاً – عهد النبي – صلی الله علیه وسلم – والصحابة: 18](#_Toc504296476)

[ثانیاً – عهد التابعین قبل تدوین السنة 18](#_Toc504296477)

[ثالثاً – عهد تدوین السنة 19](#_Toc504296478)

[رابعاً – عهد تصنیف العلوم 20](#_Toc504296479)

[خامساً – مرحلة إفراد أسباب النزول بالتألیف 20](#_Toc504296480)

[المبحث الأول: مصادر أسباب النزول و بواعث الخطأ فیها 23](#_Toc504296481)

[المطلب الأول – مصادر أسباب النزول 23](#_Toc504296482)

[1 - الموطأ للإمام مالك 23](#_Toc504296483)

[اسمه ونسبه: 23](#_Toc504296484)

[مولده: 23](#_Toc504296485)

[مكانته وأثره على المذهب: 23](#_Toc504296486)

[شيوخه وتلاميذه: 24](#_Toc504296487)

[مؤلفاته: 24](#_Toc504296488)

[وفاته: 24](#_Toc504296489)

[سبب التسمية: 25](#_Toc504296490)

[طريقته في التأليف: 25](#_Toc504296491)

[عدد أحاديثه: 25](#_Toc504296492)

[2 - مسند الإمام أحمد بن حنبل 26](#_Toc504296493)

[3 - المسند الجامع للدارمي 31](#_Toc504296494)

[إمام الدارمي اسمه ونسبه 31](#_Toc504296495)

[4 - صحیح البخاري: 36](#_Toc504296496)

[5 – صحیح مسلم: 49](#_Toc504296497)

[6 - سنن أبي داود: 63](#_Toc504296498)

[7 - سنن الترمذي: 67](#_Toc504296499)

[8 - سنن النَّسَائِي: 68](#_Toc504296500)

[9 – سنن ابن ماجه: 69](#_Toc504296501)

[1 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: 70](#_Toc504296502)

[2 - تفسير ابن أبي حاتم: 71](#_Toc504296503)

[3 - تفسير الثعلبي: 72](#_Toc504296504)

[4 – تفسير البغوي: 73](#_Toc504296505)

[5 - تفسير ابن كثير: 74](#_Toc504296506)

[6 - الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسیوطي: 75](#_Toc504296507)

[الثالث: المصادر المستقلة 76](#_Toc504296508)

[1 – أسباب النزول للواحدي: 76](#_Toc504296509)

[2 - لباب النقول في أسباب النزول للسیوطي: 77](#_Toc504296510)

[المطلب الثاني - بواعث الخطأ في أسباب النزول 78](#_Toc504296511)

[المبحث الثاني: قواعد في أسباب النزول و صیغها و التعدد فیها 84](#_Toc504296512)

[المطلب الأول - أسباب النزول من حیث صیغتها: 84](#_Toc504296513)

[المطلب الثاني – تعدد السبب والنازل 86](#_Toc504296514)

[النکتة الأولی - تعدد النازل والسبب واحد 86](#_Toc504296515)

[النکتة الثانية - تعدد السبب والنازل واحد 87](#_Toc504296516)

[النکتة الثالثة - تکرر النزول 88](#_Toc504296517)

[النکتة الرابعة - عموم اللفظ وخصوص السبب 90](#_Toc504296518)

[المبحث الثالث: ضوابط الترجیح في أسباب النزول 93](#_Toc504296519)

[المطلب الأول - الترجیح بتقدیم الصحیح علی الضعیف 93](#_Toc504296520)

[المطلب الثاني - الترجیح بتقدیم السبب الموافق للفظ الأية علی غیره 94](#_Toc504296521)

[المطلب الثالث - الترجیح بتقدیم قول صاحب القصة علی غیره 96](#_Toc504296522)

[المطلب الرابع - الترجیح بتقدیم قول الشاهد للسبب علی الغائب عنه 97](#_Toc504296523)

[المطلب الخامس - الترجیح بدلالة السیاق القرآني 99](#_Toc504296524)

[الخاتمة: 101](#_Toc504296525)

[فهرس المصادر والمراجع 102](#_Toc504296526)

1. - الراغب (؟ - 502 هـ ق)

   هو: الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء. من أهل (أصبهان) سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. ومن كتبه (محاضرات الأدباء) مجلدان، و(الذريعة إلى مكارم الشريعة) و(الاخلاق) ويسمى (أخلاق الراغب) و(جامع التفاسير) كبير، طبعت مقدمته، أخذ عنه البيضاوي في تفسيره، و(المفردات في غريب القرآن)و...

   راجع: (سیر أعلام النبلاء للذهبي، (18/120-121). و(الأعلام للزرکلي، (6/347-348). [↑](#footnote-ref-1)
2. - سورة ص: 10). [↑](#footnote-ref-2)
3. - سورة الکهف: 84 - 85). [↑](#footnote-ref-3)
4. - سورة غافر: 36 - 37). [↑](#footnote-ref-4)
5. - المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ، (ص 391). [↑](#footnote-ref-5)
6. - سورة البقرة: 166). [↑](#footnote-ref-6)
7. - مجاهد (21 - 104 هـ ق)

   هو: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج مولى قيس بن السائب المخزومي . شيخ المفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس. قال: ( قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف كانت). كان ثقة فقيها ورعا عابدًا متقنا. اتهم بالتدليس في الراوية عن علي وغيره . وأجمعت الأمة على إمامته . مؤلفه (تفسير مجاهد) طبع مؤخرا بنفقة حكومة قطر.

   راجع: (حلية الأولياء لأبی نعیم الإصفهاني (3 / 279 - 310). و(تهذيب الكمال ، للمزي ، (27/228-235). [↑](#footnote-ref-7)
8. - جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، (1420 هـ = 2000 م)، عدد الأجزاء: 24)، (3 / 289 - 290). [↑](#footnote-ref-8)
9. - ابن فارس (329 - 395 هـ ق)

   هو: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب ، أبو الحسين الرَّازيُّ القزويني ، المعروف بالرازي المالكي اللغوي . ولد في قزوين ، و من اساتذته : أبوه فارس بن زكريا ، و علي بن إبراهيم بن سلمة القطان ، ... و من أشهر تلامذته : أديب همذان المعروف ببديع الزمان الهمذاني . و أبو طالب بن فخر الدَّولة البويهي ، و ... و له من التصانيف : كتاب المجمل ، و متخير الألفاظ ، و غريب إعراب القرآن، و ... والثناء عليه : قال الذهبي: "و كان رأسًا في الأدب، بصيرًا بفقه مالك، مناظرًا متكلمًا على طريقة أهل الحق ، و مذهبه في النحو على طريقة الكوفيين ... " . و توفي في 395 هـ . بالرَّيِّ ، و دفن بها مقابل مشهد قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد العزيز ، يعني الجرجاني .

   راجع : ( سير أعلام النبلاء للذهبي ، (17/103-107 ). و(معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) ، (1/410 – 418 ). [↑](#footnote-ref-9)
10. - معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ = 1979م)، عدد الأجزاء: 6)، مادة : نزل، (5 / 417). [↑](#footnote-ref-10)
11. - سورة المؤمنون: 29). [↑](#footnote-ref-11)
12. - سورة الکهف: 1). [↑](#footnote-ref-12)
13. - سورة الشوری: 17). [↑](#footnote-ref-13)
14. - سورة الحدید: 25). [↑](#footnote-ref-14)
15. - سورة العنکبوت: 34). [↑](#footnote-ref-15)
16. - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانى، (ص 799). [↑](#footnote-ref-16)
17. - الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: (1394هـ = 1974م)، عدد الأجزاء: 4)، (1/116). [↑](#footnote-ref-17)
18. - الزُّرْقاني(؟ - 1367 هـ ق)

    هو: محمد عبد العظيم الزرقاني: من علماء الأزهر بمصر. تخرج بكلية أصول الدين، وعمل بها مدرسا لعلوم القرآن والحديث. وتوفي بالقاهرة. من كتبه (مناهل العرفان في علوم القرآن - ط) و (بحث -ط) في الدعوة والإرشاد .

    راجع: الأعلام للزركلي، (ج6/ص210). [↑](#footnote-ref-18)
19. - مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: 1367هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: 2)، (1 / 106). [↑](#footnote-ref-19)
20. - القطان (1344 هـ ق – 1420 هـ ق)

    هو: مناع بن خليل القطان، ولد في قرية " شنشور " إحدى قرى المنوفية بمصر سنة 1925 م . وحفظ القرآن الكريم في مكتب القرية ، وأنهى دراسة المرحلة الابتدائية. والتحق بالأزهر - معهد شبين الكوم - وتخرج من كلية أصول الدين ، ثم التحق بتخصص التدريس وحصل على العالمية مع إجازة التدريس. وعمل في التدريس بمصر ، ثم قدم إلى المملكة العربية السعودية معارا للتدريس بالمعاهد العلمية سنة 1373هـ - 1953 م . وعمل مدرسا في معهد الرياض العلمي ، ثم في معهد عنيزة ، ثم في معهد الأحساء. ورقي مدرسا بكلية الشريعة سنة 1377 هـ ثم كان محاضرا في المعهد العالي للقضاء منذ تأسيسه سنة 1385 هـ وأصبح عضوا في مجلس المعهد. وعين مديرا للمعهد العالي للقضاء سنة 1393 هـ ولا يزال ، ثم عین عضوا للمجلس الأعلى لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ومجلس الجامعة. وعضوا للجنة الفرعية لسياسة التعليم ومقررها ، ويشرف على مواد التشريع الإسلامي في كلية قوى الأمن الداخلي. و حضر عدة مؤتمرات إسلامية في دورات : رابطة العالم الإسلامية ، ومؤتمر القدس ، ومؤتمر كراتشي ، ومنظمات الشباب المسلم العالمية ، والمنظمات الإسلامية ، ومؤتمر مكافحة المخدرات ، ومؤتمر رسالة الجامعة.

    و مؤلفاته :1 - مباحث في علوم القرآن .2 - تفسير آيات الأحكام .3 - نظام الأسرة في الإسلام.4 - الدعوة إلى الإسلام.5 - الإسلام رسالة الإصلاح .6 - نظرية التملك في الإسلام . وله نشاط إعلامي في الإذاعة ، وأبحاث منشورة في المجلات الإسلامية.

    راجع: موقع مجلة البحوث الإسلامية، تاریخ الزیارة : (5/2/1439هـ) = (10/26/2017م). [↑](#footnote-ref-20)
21. - مباحث في علوم القرآن، مناع بن خليل القطان (المتوفى: 1420هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثالثة 1421هـ = 2000م)، عدد الأجزاء: 1)، (ص 76). [↑](#footnote-ref-21)
22. - عبد الجواد خلف(معاصر)

    هو: أ. د. عبد الجواد خلف محمد عبد الجواد، ولد الشیخ (15/ 5/1940م) في إسطال - سمالوط - المنيا - جمهورية مصر العربية) وهو الآن أستاذ التفسير وعلوم القرآن في كلية أصول الدين الجامعية /جامعة العلوم الإسلامية العالمية/عمان ـ طبربورـ الأردن، ودرجاته العلمية:1 - أستاذ في التفسير وعلوم القرآن2 - أستاذ مشارك في الشريعة الإسلامية (فقه) وبياناته الدراسية وتخصصاته العلمية: (أ) المراحل الأكاديمية، 1 - ماجستير الآداب - تخصص العلوم الإسلامية، 2 - ماجستير الآداب - اللغة العربية وآدابها، 3 – دكتوراه التخصص الدقيق: التفسير وعلوم القرآن. و له نشاطات وفعالیات علمية وأکادمیة أخری.

    راجع: موقعه على الإنترنت(http://www.dr-abduljawad.com). [↑](#footnote-ref-22)
23. - مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن، عبد الجواد خلف محمد عبد الجواد، الناشر: دار البيان العربى – القاهرة، عدد الأجزاء: 1)، (ص 163). [↑](#footnote-ref-23)
24. - خالد المزیني (معاصر)

    هو: الشيخ خالد بن سليمان المزيني، الشيخ علي بن عبد الله السلطان، حصل علی شهادة الدکتورة وعنوان رسالته (المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية) و دافع عن رسالته وأسمحت اللجنة المناقشة له بالطبع و طبع کتابه في مجلدين عام 1427هـ بالمملکة العربیة السعودية. [↑](#footnote-ref-24)
25. - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، (1427 هـ - 2006 م)، عدد الأجزاء: 2)، أعده للشاملة/ أبو إبراهيم حسانين)، (1/ 105 – 106). [↑](#footnote-ref-25)
26. - سورة فصلت: 41 – 42). [↑](#footnote-ref-26)
27. - سورة البقرة: 1 – 2). [↑](#footnote-ref-27)
28. - سورة إبراهیم: 1). [↑](#footnote-ref-28)
29. - سورة النحل: 102). [↑](#footnote-ref-29)
30. - سورة آل عمران: 164). [↑](#footnote-ref-30)
31. - سورة الحجرات: 17). [↑](#footnote-ref-31)
32. - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 19 – 25) بتصرف واختصار. [↑](#footnote-ref-32)
33. - الزَّرْكَشِي(745 - 794 هـ)

    هو: بدر الدّين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزّركشي الشافعي، الإمام العلّامة المصنّف المحرّر، وأخذ عن الشيخين جمال الدّين الإسنوي، وسراج الدّين البلقيني، ورحل إلى حلب إلى الشيخ شهاب الدّين الأذرعي، وسمع الحديث بدمشق وغيرها، وكان فقيها، أصوليا، أديبا، فاضلا في جميع ذلك، ومن تصانيفه «تكملة شرح المنهاج» للإسنوي، ثم أكمله لنفسه، وله غير ذلك.

    راجع: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العمادالحنبلي، (ج 8/ص573)، والأعلام للزركلي (ج 6/ ص 60). [↑](#footnote-ref-33)
34. - البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ = 1957 م)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات)، عدد الأجزاء: 4)، (1 / 22). [↑](#footnote-ref-34)
35. - المصدر السابق، (1 / 22 - 30)، بتصرف. [↑](#footnote-ref-35)
36. - مناهل العرفان في علوم القرآن، الزُّرْقاني، (1 / 109 - 113)، بتصرف. [↑](#footnote-ref-36)
37. - أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)، المحقق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، قال المحقق: قمت بتوفيق الله وحده بتخريج أحاديث الكتاب تخريجا مستوفى على ما ذكر العلماء أو ما توصلت إليه من خلال نقد تلك الأسانيد، الناشر: دار الإصلاح – الدمام، الطبعة: الثانية، (1412 هـ = 1992 م)، (ص 8). [↑](#footnote-ref-37)
38. - ابن تيمية (661 - 728 هـ ق)

    هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، تقي الدين. الإمام شيخ الإسلام حنبلي ولد في حران و انتقل به أبوه إلى دمشق فنبغ و اشتهر. سجن بمصر مرتين من أجل فتاواه. توفي بقلعة دمشق معتقلا. كان داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والعقائد والأصول، فصيح اللسان وأثنی علیه ابن حجر العسقلاني کثيراً. ومكثرا من التصنيف. ومن تصانيفه (السياسة الشرعية) و(منهاج السنة) و(فتاواه) طبعت في الرياض مؤخرا في 35 مجلدا.

    راجع : (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، (1/168-186)، و(الأعلام للزرکلي، (1/144) . [↑](#footnote-ref-38)
39. - مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ=1995م)،(13 / 339). [↑](#footnote-ref-39)
40. - متفق علیه:

    أخرجه البخاري فی صحيحه، واللفظ له، کتاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، باب لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا، رقم الحدیث (4568) ، (6/ 40)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ)، عدد الأجزاء: 9).

    وأخرجه مسلم في صحيحه، کتاب صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ وَأَحْكَامِهِمْ)، رقم الحدیث، (2778)، (4/2143)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: 5). [↑](#footnote-ref-40)
41. - سورة الأنعام: 145). [↑](#footnote-ref-41)
42. - الجصاص (305 - 370هـ ق)

    هو: أحمد بن علي المكني بأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي. والرازي نسبة إلى الري، والجصاص نسبة إلى العمل بالجص. درس الفقه على كبار الحنفية في عصره، كأبي الحسن الكرخي، وأبي سهل الزجاج، وأبي سعيد البردعي، وموسى بن نصر الرازي. كان زاهدًا ورعًا جمع إلى العلم الصلاح والتقوى. وكان جادًا في طلب العلم، حتى صار إمام الحنفية في عصره ببغداد، وأصبح يشار إليه بالبنان. وله رحلة في طلب العلم، حيث خرج من بغداد إلى الأهواز، ثم إلى نيسابور. ثم استقر به المقام في بغداد يدرس ويفقه الناس فانتفع به خلق كثير، منهم أبو عبد الله الجرجاني، وأبوالحسن الزعفراني. له مؤلفات عدة منها: الفصول في الأصول الشهير بأصول الجصاص؛ أحكام القرآن؛ شرح مختصر الكرخي؛ شرح مختصر الطحاوي؛ شرح الجامع الصغير؛ شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني؛ وشرح الأسماء الحسنى؛ كتاب جواب السائل. توفي ببغداد..

    راجع:الموسوعةالعربيةالعالميةhttp://www.mawsoah.net)،و(http://shamela.ws/index.php/author/21). [↑](#footnote-ref-42)
43. - أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تاريخ الطبع: 1405 هـ)، (4 / 193). [↑](#footnote-ref-43)
44. - وأخرج البیهقي بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: " كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي حُرِّمَتْ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ قَالَ: وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ ظَاهَرَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْسٌ , وَكَانَتْ تَحْتَهُ ابْنَةُ عَمٍّ لَهُ يُقَالُ لَهَا خُوَيْلَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ فَظَاهَرَ مِنْهَا فَأُسْقِطَ فِي يَدِهِ , وَقَالَ مَا أَرَاكِ إِلَّا قَدْ حُرِّمْتِ عَلَيَّ، قَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ: قَالَ فَانْطَلِقِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلِيهِ فَأَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَتْ عِنْدَهُ مَاشِطَةً تَمْشُطُ رَأْسَهُ فَأَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ: " يَا خُوَيْلَةُ مَا أُمْرِنَا فِي أَمْرِكِ بِشَيْءٍ " , فَأُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " يَا خُوَيْلَةُ أَبْشِرِي " قَالَتْ: خَيْرًا قَالَ: " خَيْرًا " فَقَرَأَ عَلَيْهَا قَوْلَهُ تَعَالَى: {قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ} [المجادلة: 1] الْآيَاتِ)".

    أخرجه في السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، (1424 هـ = 2003 م)، كتاب الظهار: باب لا يجرئ أن يطعم أقل من ستين مسكينا، رقم الحدیث: 15245)، (7 / 629).

    وأخرجه أبو داود (2/662-664)، كتاب الطلاق: باب في الظهار، الحديث (2214)، وأحمد (6/410)، والطبري في تفسيره (28/5)، وابن الجارود رقم (746)، وابن حبان (1334)، والطبراني في الكبير رقم 616)، وغیرهم. [↑](#footnote-ref-44)
45. - السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، (1421 هـ = 2001م)، عدد الأجزاء: (10 و 2 فهارس)، رقم الحدیث: (11427)، (10 / 257). [↑](#footnote-ref-45)
46. - علوم القرآن الكريم، نور الدين محمد عتر الحلبي، الناشر: مطبعة الصباح – دمشق، الطبعة: الأولى (1414 هـ = 1993 م)، عدد الأجزاء: 1)، (ص 48). [↑](#footnote-ref-46)
47. - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 38 – 44) بتصرف یسیر. [↑](#footnote-ref-47)
48. - صحیح البخاري، محمد بن إسماعیل، کتاب العلم، باب کیف یقبض العلم، (1 / 31). [↑](#footnote-ref-48)
49. - راجع :

    ترتيب المدارك،(1/25)؛ الديباج المذهب،(1/6)؛ وفيات الأعيان،(4/135)؛ سير أعلام النبلاء،(8/48)؛ شذرات الذهب،(1/289).

    وموقع: (http://www.feqhweb.com/vb/t6852.html). [↑](#footnote-ref-49)
50. - راجع :

    1 - الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، لابن كثير – محمَّد أحمد شاكر.

    2 - سير أعلام النبلاء للذهبي- ترجمة الإمام مالك بن أنس.

    3 - موقع: (https://sites.google.com/site/islamfacilepourtous/home). [↑](#footnote-ref-50)
51. - راجع :

    1 - تاريخ الإسلام، للذهبي (وفيات 201 - 210 هـ / ص 315 ) .

    2 - أنظر " تاريخ الإسلام، --------- ( وفيات241 - 250 / ص71 - 72 ) .

    3- البداية والنهاية، ابن کثیر( 10/340 - 341) .

    4- موقع جمعية السراج المنير. [↑](#footnote-ref-51)
52. - راجع :

    1 - موقع جامع الحديث.

    2 – موقع الشاملة، بیانات الکتاب: مسند الامام أحمد. [↑](#footnote-ref-52)
53. - راجع :

    1 – تاریخ الاسلام، للذهبي (6 / 574).

    2 - تاریخ دمشق، ابن عساکر، (38 / 361).

    3 - طبقات الشافعية الكبرى، السبکي، (2 / 302).

    4 – موقع: (<https://islamstory.com/->). [↑](#footnote-ref-53)
54. - راجع :

    دراسات في الحديث الشريف وعلومه، رمضان الزيان، عدنان الكحلوت ص (57-58)، شرح الدارمي تحقيق نبيل الغمري (1/107). تدريب الراوي (1/174)، الرسالة المستطرفة دار البشائر ص (13)، تذكرة الحفاظ (2/535)، المسوى شرح الموطا للدهلوي (1/64) دار الكتب العلمية.

    نقلاً عن موقع: (<http://majles.alukah.net/t16378/>)، بتصرف یسیر. [↑](#footnote-ref-54)
55. - راجع :

    تدريب الراوي (1/173-174)، الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدّثين. للدكتور أحمد محرّم الشيخ ناجي (2/317) مطبعة الأمانة، مسند الدارمي تحقيق حسين أسد (1/54)، فتح المنان بتخريج وشرح الدارمي تحقيق نبيل الغمري دار البشائر.

    نقلاً عن موقع: (<http://majles.alukah.net/t16378/>)، بتصرف یسیر. [↑](#footnote-ref-55)
56. - راجع :

    سير أعلام النبلاء (12/391)، تذكرة الحفاظ (2/555)، الجرح والتعديل (7/191)، طبقات الحنابلة (1/271، 279)، تاريخ بغداد (2/4،33)، وفيات الأعيان ( /188،191)، تهذيب الكمال (1168،1172)، العبر (2/ 12، 13)، الوافي بالوفيات (2 / 206، 209)، طبقات الشافعية للسبكي (2 / 212، 241)، هدي الساري ص478، النجوم الزاهرة (3 / 25، 26)، شذرات الذهب (2 / 134، 136)، (طبقات الشافعية 2/220)، (النكت على كتاب ابن الصلاح 2/716).

    نقلاً عن موقع: (<http://majles.alukah.net/t16378/>)، بتصرف یسیر. [↑](#footnote-ref-56)
57. - راجع :

    1- هدي الساري مقدمة فتح البخاري لابن حجر العسقلاني. 2- شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي وشروط الأئمة الخمسة للحازمي، كلاهما بتحقيق أبي غدة. 3- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر. 4- تدريب الراوي للسيوطي. 5- الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان القنَّوجي. 6- إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عصام الحسيني ط: دار اليمامة. 7- شرح النووي على صحيح مسلم. 8- سير أعلام النبلاء للذهبي، 9- وتاريخ الإسلام له.

    نقلاً عن موقع: (<http://majles.alukah.net/t16378/>)، بتصرف یسیر. [↑](#footnote-ref-57)
58. - راجع :

    وفيات الأعيان لابن خلکان(5/194)، تذكرة الحفاظ للذهبي (2/588)، النكت على كتاب ابن الصلاح (2/716)، وتاريخ بغداد للخطیب البغدادي (13/ 100) وطبقات الحنابلة(1/337) وتهذيب الكمال للمزي (27/499) وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (10/ 113) والبداية والنهاية لابن کثیر (11/33) والعبرللذهبی (2/23)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (180) والشذرات (2/144).

    نقلاً عن موقع: (<http://majles.alukah.net/t16378/>)، بتصرف یسیر. [↑](#footnote-ref-58)
59. - راجع :

    تاريخ بغداد، للخطیب البغدادي،(13/101)، (4/186)، فهرست لابن خير(ص98)، برنامج التجيبي (ص83)، غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج للسخاوي، شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي بتحقيق أبي غدة، صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، (ص72)، شرح النووي على صحيح مسلم، سير أعلام النبلاء للذهبي، (12/565)، (12/566)، (12/575)، فهرس لابن عطية (ص130،122،85)، شرح علل الترمذي لابن رجب، (2/613)، (2/590)، تهذيب التهذيب لابن حجر، (10/113)، نزهة النظر لابن حجر، النكت، لابن حجر، (1/434-435)، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي،(1/82)، الأنوار الكاشفة، للمعلمي، (ص29)، توضيح الأفكار للصنعاني، (1/44)، الحطة في ذكر الصحاح الستة، المستدرك للحاکم، (1/103)، الفروسية، لابن القیم، (ص145)، المعرفة للحاکم .

    نقلاً عن موقع: (<http://majles.alukah.net/t16378/>)، بتصرف یسیر. [↑](#footnote-ref-59)
60. - راجع :

    الجرح والتعديل: (4 / 101 – 102)، تاريخ بغداد: (9 / 55 – 59)، طبقات الحنابلة: (1 / 159 – 162)، تاريخ ابن عساكر: (7 / 271 - 274)، المنتظم: (5 / 97 – 98)، وفيات الاعيان: (2 / 404 – 405)، تذكرة الحفاظ:(2 / 591 – 593)، عبر:(2 / 54 - 55)، طبقات السبكي: (2 / 293 – 296)، البداية والنهاية: (11 / 54 – 56)، تهذيب التهذيب: (4 / 169 – 173)، طبقات الحفاظ: (261 – 262)، طبقات المفسرين: (1 / 201 – 202)، شذرات الذهب: (2 / 167 – 168).

    نقلاً عن موقع: (http://majles.alukah.net/t16378/)، بتصرف واختصار. [↑](#footnote-ref-60)
61. - راجع :

    رسالة أبي داود إلى أهل مكة، وشروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي، وشروط الأئمة الخمسة: ثلاثتها بتحقيق أبي غدة.2 - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني. 3- بذل المجهود في ختم سنن أبي داود، للإمام السخاوي، ط: مؤسسة الرسالة. 4- الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان، 5 - كشف الظنون.

    نقلاً عن موقع: (http://majles.alukah.net/t16378/)، بتصرف واختصار. [↑](#footnote-ref-61)
62. - راجع :

    سير أعلام النبلاء للذهبي(13/273)، تهذيب التهذيب لابن حجر، (9/389).

    نقلاً عن موقع: (http://majles.alukah.net/t16378/)، بتصرف واختصار. [↑](#footnote-ref-62)
63. - سير أعلام النبلاء للذهبي(13/ 276)، المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 57 – 57) بتصرف واختصار. [↑](#footnote-ref-63)
64. - راجع :

    تذكرة الحفاظ، للذهبي، (2/241)، تهذيب التهذيب لابن حجر، (1/36 – 39)، البداية والنهاية، (11 / 123)، طبقات الشافعية للسبکي (2/83)، تدريب الراوي للسیوطي (49). [↑](#footnote-ref-64)
65. - راجع :

    تذكرة الحفاظ، للذهبي، (2/241)، تهذيب التهذيب لابن حجر، (1/36 – 39)، البداية والنهاية، (11 / 123)، طبقات الشافعية للسبکي (2/83)، تدريب الراوي للسیوطي (49). [↑](#footnote-ref-65)
66. - راجع :

    سير أعلام النبلاء، للذهبي، (13/ 277)، وفيات الأعيان، لابن خلکان، (4/ 279) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (9/ 457)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، (3/ 308). [↑](#footnote-ref-66)
67. - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 60 – 61) بتصرف. [↑](#footnote-ref-67)
68. - راجع :

    تاريخ بغداد، للخطیب البغدادي، (2 / 162)، معجم الادباء، للحموي، (18 / 90)، إنباه الرواة، للقفطي، (3 / 89)، وفيات الاعيان، لابن خلکان، (4 / 191)، تذكرة الحفاظ، للذهبي، (2 / 710) وميزان الاعتدال، لابن حجر، (3 / 498)، الوافي بالوفيات، للصفدي، (2 / 284) سير أعلام النبلاء، للذهبي، (14 / 267). [↑](#footnote-ref-68)
69. - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 61 – 63) بتصرف. [↑](#footnote-ref-69)
70. - راجع :

    سير أعلام النبلاء للذهبي، (13/ 263)؛ طبقات الحنابلة (2/ 55)، طبقات السبكي (3/ 324 - 328)؛ البداية والنهاية، لابن کثیر، (11/ 191). [↑](#footnote-ref-70)
71. - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 64 – 65) بتصرف. [↑](#footnote-ref-71)
72. - راجع :

    الوافي بالوفيات، للصفدي، (2 / 484)، سير أعلام النبلاء للذهبي، (17/ 435 - 437)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلی، (3/230-231). [↑](#footnote-ref-72)
73. - الفتاوى الكبرى لابن تيمية، (5 / 84 – 85)، المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 65 – 66) بتصرف. [↑](#footnote-ref-73)
74. - راجع :

    سير أعلام النبلاء، للذهبي، (19/439)، البداية والنهاية، لابن کثیر، (12/206). [↑](#footnote-ref-74)
75. - الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، (5 / 84 )، المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 66 – 67) بتصرف. [↑](#footnote-ref-75)
76. - راجع :

    طبقات المفسرين، للداوودي، (1/111ـ113)، الدرر الكامنة، لابن حجر، (1/373)، شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، (6/231)، البدر الطالع، للشوكاني، (1/153). [↑](#footnote-ref-76)
77. - راجع:

    المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 67 – 68) بتصرف. [↑](#footnote-ref-77)
78. - راجع :

    الكواكب السائرة، للغزي، (1/226)، شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، (8/51)، الضوء اللامع، للسخاوي، (4/65)، حسن المحاضرة، للسیوطي، (1/334). [↑](#footnote-ref-78)
79. - راجع:

    المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 69) بتصرف. [↑](#footnote-ref-79)
80. - راجع :

    سير أعلام النبلاء، للذهبي، (18/ 339)، وطبقات المفسرين، للسيوطي، (ص 23)، وشذرات الذهب، لابن العماد الحنبلی، (3/ 330)، النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، (5/104)، الوفيات الاعیان، لابن خلکان، (1/333). [↑](#footnote-ref-80)
81. - راجع:

    المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 70 – 71) بتصرف. [↑](#footnote-ref-81)
82. - راجع:

    المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 71). [↑](#footnote-ref-82)
83. - راجع:

    المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1 / 72 - 98)، بتصرف واختصار. [↑](#footnote-ref-83)
84. - أخرجه البخاري في صحیحه، کتاب تفسیر القرآن الکریم، بَابُ قَوْلِهِ: {وَإِذْ قَالُوا: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}، رقم الحدیث: 4648)، (6/62). [↑](#footnote-ref-84)
85. - المصدر السابق، بَابُ قَوْلِهِ: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ، قُلْ: الأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ} ، رقم الحدیث: 4645)، (6/61). [↑](#footnote-ref-85)
86. - التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، الناشر: الدار، التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ، عدد الأجزاء: 30 (والجزء رقم 8 في قسمين)، (9/245). [↑](#footnote-ref-86)
87. - أخرجه مسلم في صحیحه، کتاب المساجد ومواضع الصلوة، بَابُ اسْتِحْبَابِ الْقُنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ، رقم الحدیث: 675)، (1 /466). [↑](#footnote-ref-87)
88. - أخرجه أحمد في مسنده، مسند خلفاء الراشدین، أَوَّلُ - مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم الحدیث: 378)، (1 /442). [↑](#footnote-ref-88)
89. - أخرجه أحمد في مسنده، مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، رقم الحدیث: 3760)، (6 /304). [↑](#footnote-ref-89)
90. - أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب، العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ = 2003 م)، عدد الأجزاء:4)، (1 /386). [↑](#footnote-ref-90)
91. - التحرير والتنوير، لابن عاشور، (4 /57). [↑](#footnote-ref-91)
92. - أخرجه ابن ماجة، في سننه، کتاب الکفارات، بَابُ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ، رقم الحدیث: 2113)، (1 /682). [↑](#footnote-ref-92)
93. - أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الصلوة، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي لِغَيْرِ القِبْلَةِ فِي الغَيْمِ، رقم الحدیث: 345)، (2 /176). [↑](#footnote-ref-93)
94. - أخرجه مسلم في صحیحه، کتاب المساجد ومواضع الصلوة، بَابُ اسْتِحْبَابِ الْقُنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ، رقم الحدیث: 675)، (1 /466). [↑](#footnote-ref-94)
95. - أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم الحدیث: 21595)، (35 /471). [↑](#footnote-ref-95)
96. - أخرجه مسلم في صحیحه، کتاب المساجد ومواضع الصلوة، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، رقم الحدیث: 539)، (1 /383). [↑](#footnote-ref-96)
97. - أخرجه مسلم في صحیحه، كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابُ عَرْضِ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَالتَّعَوُّذِ مِنْهُ، رقم الحدیث: 2871)، (4 /2201). [↑](#footnote-ref-97)
98. - أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب التفسیر، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ المَائِدَةِ، رقم الحدیث: 3048)، (5 /252). [↑](#footnote-ref-98)
99. - أخرجه أبو داود في سننه، كِتَذ اب الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ، رقم الحدیث: 3971)، (4 /31). [↑](#footnote-ref-99)
100. - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جریر الطبري، (6 /200). [↑](#footnote-ref-100)
101. - أخرجه البخاري في صحیحه، کتاب المغازي، بَابُ غزوة أحد، رقم الحدیث: 4050)، (5/96). [↑](#footnote-ref-101)
102. - المصدر السابق، کتاب التفسیر القرآن، بَابُ {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ}، رقم الحدیث: 4528)، (6/29). [↑](#footnote-ref-102)
103. - المصدر السابق، کتاب العلم، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}، رقم الحدیث: 125)، (1/37). [↑](#footnote-ref-103)
104. - المصدر السابق، کتاب التفسیر القرآن، بَابُ {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ}، رقم الحدیث: 4526)، (6/29). [↑](#footnote-ref-104)
105. - المصدر السابق، رقم الحدیث: 4527)، (1/29). [↑](#footnote-ref-105)
106. - المصدر السابق، کتاب الصلح، بَابُ إِذَا أَشَارَ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى، حَكَمَ عَلَيْهِ بِالحُكْمِ البَيِّنِ، رقم الحدیث: 2708)، (3/178). [↑](#footnote-ref-106)
107. - مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ= 1995م)، (13/339). [↑](#footnote-ref-107)
108. - أخرجه البخاري في صحیحه ، کتاب مناقب الأنصار، بَابُ قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ ، رقم الحدیث: 3884)، (5/52). [↑](#footnote-ref-108)
109. - سورة البقرة: 187). [↑](#footnote-ref-109)
110. - أخرجه البخاري في صحیحه، کتاب الصوم، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ}، رقم الحدیث: 1915)، (3/28). [↑](#footnote-ref-110)
111. - المصدر السابق، کتاب تفسیر القرآن، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ}، رقم الحدیث: 4508)، (6/25). [↑](#footnote-ref-111)
112. - الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ = 1974 م)، عدد الأجزاء: 4)، (1/130). [↑](#footnote-ref-112)
113. - جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: 643هـ)، تحقيق: د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى 1418 هـ = 1997 م)، عدد الأجزاء: 1)، (ص78). [↑](#footnote-ref-113)
114. - البرهان في علوم القرآن، الزركشي (1 / 29). [↑](#footnote-ref-114)
115. - الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (1/131). [↑](#footnote-ref-115)
116. - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1/143). [↑](#footnote-ref-116)
117. - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: 13، (8/508). [↑](#footnote-ref-117)
118. - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1/154). [↑](#footnote-ref-118)
119. - مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (17/191 - 192). [↑](#footnote-ref-119)
120. - راجع :

     1 - مباحث في علوم القرآن، للقطان، (ص 82 – 85).

     2 - المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية، خالد بن سليمان المزيني، (1/128 - 141).

     3 - المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: 1403هـ)، الناشر: مكتبه السنة – القاهرة، الطبعة: الثانية، (1423 هـ = 2003 م)، عدد الأجزاء: 1)، (ص 155 – 161). [↑](#footnote-ref-120)
121. - المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: 1403هـ)، الناشر: مكتبه السنة – القاهرة، الطبعة: الثانية، (1423 هـ = 2003 م)، عدد الأجزاء: 1)، (ص 155 -156). [↑](#footnote-ref-121)
122. - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ، عدد الأجزاء: 4)، (4/795). [↑](#footnote-ref-122)
123. - سورة النساء: 94). [↑](#footnote-ref-123)
124. - متفق علیه :

     أخرجه البخاري في صحیحه، کتاب تفسیر القرآن، بَابُ {وَلاَ تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا}، رقم الحدیث: 4591)، (6 / 47).

     وأخرجه مسلم في صحیحه، کتاب التفسیر، رقم الحدیث: 3025)، (4 / 2319). [↑](#footnote-ref-124)
125. - أخرجه الإمام أحمد في مسنده، أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدٍ، رقم الحدیث: 23881)، (39 /310). [↑](#footnote-ref-125)
126. - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 1)، (ص 73). [↑](#footnote-ref-126)
127. - المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-127)
128. - أخرجه البخاري، في صحیحه، کتاب العلم، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}، رقم الحدیث: 125)، (1/37). [↑](#footnote-ref-128)
129. - سورة البقرة: 204 - 205) . [↑](#footnote-ref-129)
130. - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جریر الطبري، (4 /229 - 230). [↑](#footnote-ref-130)
131. - المصدر نفسه، (4 /230). [↑](#footnote-ref-131)
132. - المصدر نفسه، (4 /241). [↑](#footnote-ref-132)
133. - المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-133)
134. - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية: (1423هـ = 2002م)، عدد الأجزاء: 2)، (2 / 393 – 394). [↑](#footnote-ref-134)
135. - سورة النساء: 176). [↑](#footnote-ref-135)
136. - متفق علیه :

     أخرجه البخاري، في صحیحه، كِتَابُ المَرْضَى، بَابُ عِيَادَةِ المُغْمَى عَلَيْهِ، رقم الحدیث: 5651)، (7/116).

     وأخرجه مسلم في صحیحه، کتاب الفرائض، بَابُ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِرقم الحدیث: 1616)، (3 / 1234). [↑](#footnote-ref-136)
137. - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جریر الطبري، (9 / 431). [↑](#footnote-ref-137)
138. - سورة الأسرا: 85). [↑](#footnote-ref-138)
139. - أخرجه البخاري، في صحیحه، کتاب العلم، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}، رقم الحدیث: 125)، (1/37). [↑](#footnote-ref-139)
140. - أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب التفسیر، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، رقم الحدیث: 3140)، (5 /304). [↑](#footnote-ref-140)
141. - الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (1/120). [↑](#footnote-ref-141)
142. - سورة آل عمران: 169 - 171). [↑](#footnote-ref-142)
143. - أخرجه الإمام أحمد في مسنده، من مسند بني هاشم، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم الحدیث: 2388)، (4 / 218). [↑](#footnote-ref-143)
144. - أسباب نزول القرآن، للواحدي، (ص 130). [↑](#footnote-ref-144)